جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية ،علوم التسيير والعلوم التجارية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الإقتصاد

تخصص: إقتصاد التنمية

الموضوع:

الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري

1986 ـــ 2009

ـ دراسة تحليلية ـ

إعداد الطالب
حاج قويدر عبد الهادي

تحت إشراف
د. سنوسي بن عبو

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د شوام بوشامة	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
د. سنوسي بن عبو	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة وهران	مقررا
أ.د مبتول عبد الرحمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	مناقشا
د. كيحل امحمد	أستاذ محاضر ـ أ ـ	جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية:2012/2011

كلمة شكر

﴿ ﴿ ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه ﴾ ﴾

سورة النمل الآية 19

الحمد لله والشكر له، الحمد لله الذي وفقني إلى إتمام هذا العمل ، فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه .

لا يسعني وأنا في هذا المقام إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني

إلى الأستاذ المشرف الدكتور: سنوسي بن عبو

الذي لم يبخل علي بإرشاداته والتي كان لها بليغ الأثر في إنجاز هذا العمل وكذا صبره وسعة صدره وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل في أحسن الظروف .كما أشكر الأستاذ: يختار عبد القادر على توجيهاته القيمة فجزاه الله عني كل خير .

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة وإثراء هذا العمل ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من أمدني بيد المساعدة في إنجاز هذا العمل ولم يتسنى لي ذكر اسمه .

المحتويات **ص**

المقدمة العامة.....**01**

الفصل الأول: واقع و أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري **06**

تمهيد.....06

المبحث الأول: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.....**07**

أولاً:التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الاقتصاد العالمي.....07

1ـــ تطـــور التـــاريخي لنشـــاط البتـــرول.....07

2ـ تطور نشاط الغاز الطبيعي.....15

ثانيا : الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في الجزائر.....18

1 ـ المراحل الأولى للمحروقات الجزائرية(فترة الاستعمار).....18

2ـ تطور المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال.....22

3ـ المحروقات الجزائرية بعد التأميمات.....30

المبحث الثاني : مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.....**33**

أولا: أهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري.....33

1ـ مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات.....33

2ـ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي 35

3ـ مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة 37

ثانياً: الاستعمالات الفوائض البترولية في الجزائر 41

1ـ تعريف الفوائض البترولية.....42

2ـ دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية.....43

3ــ دور الاحتياطات الخارجية في تغطية الوادات في الجزائر.....45

4ــ زيادة النفقات العامة.....49

5ــ إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر.....51

الخلاصة.....55

الفصل الثاني: إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر 56

تمهيد.....56

المبحث الأول: دوافع الإصلاحات الإقتصادية في قطاع المحروقات 57

أولاً: التحولات على المستوى الدولي.....57

1ــ ظاهرة التحرير الاقتصادي.....57

2ــ زيادة حدة الضغوط التنافسية وأثرها على نشاط المحروقات.....59

3ــ ظاهرة الانفتاح التجاري وقيام المنظمة العالمية للتجارة.....60

4ــ التحولات السياسية و أثرها علي نشاط المحروقات.....61

5ــ الثورة التكنولوجية وأثرها على نشاط المحروقات.....65

ثانيا: التحولات على المستوى المحلى.....68

1ــ أهم الإصلاحات المتبعة على مستوى الاقتصاد الجزائري.....68

2ــ إعادة هيكلة شركة سونطراك وتفعيل دورها 72

المبحث الثاني: إصلاحات قطاع المحروقات الجزائري.....77

أولا : قانون المحروقات 86 ــ 14.....77

1ــ أسباب سن قانون إصلاح قطاع المحروقات.....77

2 ــ مضمون القانون رقم 86 ــ 14.....79

ثانيا: قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14.....84

1 ــ البنود التي لم يتم تغيرها.....85

2ــ البنود الجديدة والمعدلة.....85

ثالثًا: قانون المحروقات 05 ــ07 87

1ــ دوافع وأسباب إصدار قانون المحروقات 05 ــ 07.....88

2ــ أهداف قانون المحروقات 05ــ07.....89

3ــ أبعاد قانون المحروقات 05ــ07..... 89

4ــ أهم بنود قانون المحروقات 05ــ07.....91

5 ــ خلفيات قانون المحروقات 05ــ07 بين المؤيد المعارض له.....93

رابعاً: تعديل قانون 05ــ07 98

الخلاصة.....101

الفصل الثالث: الآثار المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر 102

تمهيـــد.....102

المبحث الأول: المكاسب المحققة من إصلاحات قطاع المحروقات.....103

أولاً: المكاسب المحققة في نشاط المنبع.....103

1ــ نشاط الاستكشاف 103

2 ــ الاحتياطات المؤكدة من المحروقات.....105

3ــ الإنتاج الابتدائي للمحروقات.....108

4ــ حجم الاستثمارات المخصصة في نشاط المنبع البترولي.....112

ثانياً: المكاسب المحققة في نشاط المصب.....113

1ــ التكرير.....113

2 ــ نشاط التصدير.....115

3ــ عائدات تصدير المحروقات.....119

ثالثا: مكاسب أخرى.....121

1ــ الاحتياطات الدولية الراهنة في الجزائر.....121

2ــ أثر العوائد النفطية الجديدة على التوازنات الاقتصادية الكلية.....123

المبحث الثاني:الآثار السلبية المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات.....125

أولا: خطر فقدان السيطرة على قطاع المحروقات.....125

1ــ نشاط تنقيب الاستكشاف.....125

2ــ الاكتشافات المحققة.....127

3ــ إنتاج المحروقات.....128

ثانيا: الأثر السلبي لنمو قطاع المحروقات على الصناعة والزراعة.....132

ثالثاً: خطر استنزاف الثروات وهدر حصة الأجيال القادمة.....133

رابعاً: مخاطر أخرى قائمة.....134

1ــ تطور التحويلات المالية لشركاء سوناطراك.....134

2ــ نموا الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والغاز الطبيعي.....137

3 ــ نزيف الكفاءات.....140

4ــ الظهور القوي للشركات الأمريكية.....143

5ــ نمو الواردات 144

خامسا: السبل الكفيلة بتخفيف الآثار السلبية لهذه الإصلاحات.....144

1ــ إرساء مبادئ حوكمة الشركات الوطنية العاملة في مجال البترول 144

2ــ توفير الظروف الملائمة للحفاظ على إطارات الشركات النفطية 146

3ــ تخفيف تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.....146

الخلاصة.....151

الخاتمة العامة.....152

قائمة المراجع.....155

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور الأسعار الاسمية والحقيقية للبترول خلال الفترة 1986 ــ 1999	14
02	تطور الصادرات الجزائرية بدلالة أسعار البترول من 2000 إلى 2009	34
03	علاقة الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر بأسعار البترول 2000 ــ2009	36
04	تطور حصيلة الجباية البترولية والايرادات الكلية خلال الفترة 2000 إلى 2006	39
05	مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة	41
06	تطور حجم المديونية الخارجية ما بين 2002-2009	44
07	تغطية الإحتياطات الخارجية للواردات في الجزائر2000ــ2009	48
08	تطور تكاليف إنتاج المحروقات من 1981 إلى 1998	66
09	تطور حجم الاستثمارات في نشاط المنبع البترولي 2000ــ2008	113
10	تطور المنتجات المكررة في الجزائر2000 ــ 2009	115
11	تطور تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية	117
12	تطور حجم صادرات المحروقات1971ــ2007	119
13	قيمة صادرات المحروقات الجزائري خلال الفترة 2000ــ2009	120
14	تطور الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر 2000- 2009	122
15	الاحتياطيات وقائية والاحتياطيات فائضة في الاقتصاد الجزائري2000ــ2007	123
16	تنقيب الاستكشاف سوناطراك وشركائها للفترة 2000ــ2008	126
17	كثافة التنقيب حسب مناطق العالم لسنة2006	126
18	عدد الاكتشافات المحققة من طرف سوناطراك والشراكة 1986 ــ 2009	128
19	تطور إنتاج النفط الخام والمكثفات لمؤسسة سوناطراك لوحدها وبالشراكة	130
20	تطور إنتاج الغاز الطبيعي لمؤسسة سوناطراك لوحدها وبالشراكة	131
21	استهلاك المنتجات المكررة في الجزائر 2000 إلى 2008.	137
22	نمو الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة في الجزائر 2000ــ 2009	138
23	تطور الإستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي من 2000 إلى 2008	139
24	تطور اليد العاملة في سوناطراك من 2000 إلى 2008	140

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000- 2009	33
02	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي 2000-2009	35
03	الموازنة العامة للجزائر من 2000 ــ 2006	37
04	تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها للفترة 2000-2006	40
05	تسديد المسبق للديون الجزائرية سنة 2006	46
06	تغطية الاحتياطات الخارجية في الجزائر للواردات السلعية بالأشهر2000ــ2009	47
07	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000 -2009	53
08	رقم أعمال بعض شركات النفط العالمية الناتجة عن عملية الاندماج (1999)	60
09	حصيلة الخوصصة في الجزائر خلال الفترة 2003ــ2007	72
10	عقود الشراكة بعد إصدار قانون 86ــ14	84
11	عقود الشراكة بعد إصدار قانون 91ــ21	87
12	الاكتشافات المحققة في الجزائر من 1987 إلى 2008	104
13	تطور حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام 1986 ــ 2009.	106
14	الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في الفترة 1986 ــ 2009	107
15	الإنتاج الابتدائي للمحروقات خلال الفترة 1995ــ2009	108
16	تطور إنتاج النفط الخام من 1986 إلى 2009	110
17	تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر1986 ــ2009	111
18	اهم وحدات تكرير النفط الخام بالجزائر وقدراتها نظريا في 2007	114
19	حجم تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية	116
20	حجم صادرات الغاز الطبيعي للفترة من 1986 إلى 2009	118
21	الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر 2000- 2009	121
22	عدد الاكتشافات خلال الفترة من 1986 إلى 2009	127
23	تطور إنتاج المحروقات لمؤسسة سونطراك لوحدها وبالشراكة	129
24	التحويلات المالية لشركاء سوناطراك 2000 ــ2009	135
25	المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	145

المقدمة العامة

مقدمة :

تحتل المحروقات وخصوصا النفط مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، حيث يمكن تسمية القرن المنصرم بقرن الصناعة النفطية، وذالك بالنظر إلى الأثر الهام الذي تركته هذه المادة على كثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بمعالمنا المعاصر، فمع نمو الاقتصاد العالمي ونشوء أقطاب اقتصادية تنافسية زادت أهمية النفط ، ووضعت له إستراتيجيات متعددة غايتها الأساسية هو كيفية النفاد إلى الموارد الطبيعية النفطية للدول المنتجة، والسيطرة على المخزون العالمي وتأمين إمدادات النفط إليها، حيث باتت مسألة تأمين النفط بالنسبة لها مسألة حيوية ومصيرية .

أما على مستوى الاقتصاد الوطني، فنجد أن قطاع المحروقات ومنذ استقلال الجزائر فقد تم الاعتماد عليه في مسيرة التنمية ، وكان ذلك في ظل توجهات سياسية واقتصادية تختلف عن التوجهات الحالية، حيث عرف اقتصاد الجزائري تحولات جذرية تمثلت في التخلي عن أسلوب التسيير المركزي للاقتصاد والتحول نحو تحرير الاقتصاد الجزائري، وكان ذلك تحت تأثير التحولات الاقتصادية التي كان يشهدها الاقتصاد العالمي من جهة، والأزمات التي كانت تعاني منها بسبب تراجع أسعار البترول في منتصف الثمانينات من جهة أخرى .

وعلى هذا الأساس فقد سعت الجزائر – والتي كانت تعاني من مشكلات اقتصادية كلية في الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين نتيجة ارتفاع مديونيتها وتأثر قطاع المحروقات من خلال الانخفاض الحاد في سعر البترول – إلى القيام تدريجيا بإصلاحات اقتصادية شملت مختلف القطاعات بما فيها قطاع المحروقات ، كما قامت بتطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، الذي من شأنه أن يساعد على توفير بيئة جديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع المحروقات وهو ما يعني الانفتاح التدريجي لقطاع المحروقات الجزائري .

إشكالية الدراسة :

أدركت الجزائر مند منتصف الثمانينات وبداية التسعينات بالتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية وخصوصا في قطاع المحروقات ، وأدركت انه للحفاظ على مكانة القطاع وتنافسيته لابد لها من التكييف مع هذه التغييرات وفتح القطاع أمام الشركات والاستثمار الأجنبي .

فالجزائر التي عانت من أزمة اقتصادية بسبب تراجع أسعار النفط، وضعف الإنتاج، وجدت نفسها في حاجة إلى الاستفادة من التمويل والتكنولوجيا لرفع قدراتها الإنتاجية من النفط والغاز الطبيعي، فبادرت ضمن هذا المنطلق بإصلاحات اقتصادية في قطاع المحروقات وسن التشريعات للتكيف مع التحولات العالمية، والعمل على إقامة علاقات جديدة مع الرأسمال النفطي الدولي.

غير أن القيام بمثل هذه الإصلاحات، و التخلي عن وضعية الاحتكار السابقة وفتح القطاع أمام الشركات النفطية الأجنبية، وبقدر ما يمكن أن تحققه من إيجابيات، فإنها يمكن أن تحمل في طياتها تهديدات وأخطار حقيقية إن لم يحسن التعامل معها فقد تفقد الجزائر على المدى الطويل السيطرة على أهم مورد اقتصادي في البلاد.

وانطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ـ ماهي الآثار المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات في الجزائر؟

وعلى ضوء هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

ـ ماهي المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر؟

ـ ماهي أسباب و دوافع القيام بالإصلاحات في قطاع المحروقات؟

ـ هل حققت هذه الإصلاحات أهدافها المرجوة أم هناك ضرورة إلى إجراء إصلاحات جديدة؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة تم اعتماد الفرضيات التالية:

ـ يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة حيث يعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري.

ـ هناك عدة ضغوطات داخلية وخارجية دفعت بالجزائر إلى القيام بالإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري.

ـ إن إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر حققت الأهداف المرجوة .

أهداف الدراسة :

ـ إبراز المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر

ـ التعرف على أهم الإصلاحات التي شهدها قطاع المحروقات في الجزائر

ـ إبراز الآثار المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات

مبررات اختيار الموضوع:

الأسباب الموضوعية:

ـ أهمية الموضوع لدى الاقتصاديين و الباحثين في الاقتصاد الجزائري، حيث يستقطب قطاع المحروقات الباحثين لما يتميز به من التنوع وعدم الاستقرار بالإضافة إلى المكانة التي يحتلها في الاقتصاد الجزائري.

ـ اختلاف الآراء حول إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر بين مؤيد ومعارض ، والنتائج المتوقعة وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

الأسباب الذاتية:

ــ الاهتمام الخاص بموضوع المحروقات في الجزائر.

ــ محاولة إثراء وتوسيع الدراسات باللغة العربية في الجزائر حول هذا الموضوع.

المنهجية الدراسة ومحتوياتها :

بهدف الإلمام بجوانب الموضوع وتحقيق الأهداف المسطرة تم الاعتماد على المنهج الوصفي و التحليلي ، وذلك من خلال الاعتماد على بيانات وإحصائيات المنظمات الدولية المتخصصة ، التقارير السنوية لشركة سوناطراك ومنشورات وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر. بالاظافة إلى تحليل و معالجة قوانين المحروقات المنشورة في الجريدة الرسمية في الجزائر. حيث تم تقسيم الدراسة كالآتي:

الفصل الأول: واقع وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وفي هذا الفصل سوف نتناول بالدراسة واقع وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال دراسة التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر و الوقوف عند أهم القرارات التي سمحت للدولة الجزائرية بالسيطرة على مجمل ثرواتها النفطية, بالإضافة إلى إبراز المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر من خلال مساهمته في التجارة الخارجة ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الفصل الثاني : إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر وفي هذا الفصل سوف سنتناول بالدراسة دوافع القيام بهذه الإصلاحات وذالك من خلال التطرق إلى التحولات على المستوى العالمي مثل العولمة والثورة التكنولوجية، بالإضافة إلى التحولات على المستوى المحلي من خلال تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق . بالإضافة إلى ذالك سوف نستعرض أهم الأطر القانونية التي سنت من أجل إصلاح قطاع المحروقات في الجزائر ، و إبراز درجة انفتاح القطاع من جراء هاته القوانين.

الفصل الثالث : الآثار المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر وفي هذا الفصل سوف نتطرق إلى أهم المكاسب المحققة من تطبيق إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر وذالك من خلال إمكانيات رفع الطاقات الإنتاجية النفطية، وارتفاع احتياطات الجزائر لكل من البترول والغاز. بالإضافة إلى إبراز الآثار السلبية و المخاوف المترتبة عن إصلاح قطاع المحروقات بدءا بخطر فقدان السيطرة ، ونمو حصة الشركات الأجنبية من البترول ، وصولاً إلى الأخطار الناجمة عن استنزاف الثروة النفطية . و تقديم السبل الكفيلة بتجنب الآثار السلبية المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر.

الفصل الأول

واقع وأهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري

1.التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر

2. مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

يحظى قطاع المحروقات بأهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري ، وذالك بالنظر إلى حجم مساهمته في التجارة الخارجية ومساهمته في تمويل الاقتصاد الجزائري ، غير أن وضعية هذا القطاع في الوقت الحالي تختلف عن وضعيته بعد السنوات الأولى من الاستقلال حيث كان قطاع المحروقات خاضع لسيطرت السلطات الفرنسية ، وبالتالي فإن تأثيره على النشاط الاقتصادي في الجزائر كان محدوداً.

وأمام هذه الوضعية قررت السلطات الجزائرية إتباع إستراتيجية هدفها دمج نشاط هذا القطاع إلى الاقتصاد الجزائري، وذالك من خلال إنشاء شركة سوناطراك والقيام فيما بعد بتأميم المحروقات والتي سمحت لها بالسيطرة على قطاع المحروقات وبالتالي استخدام عوائده في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وعلى بناءاً على ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى واقع و أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال الإجابة على التساؤلات التالية : ما هو واقع قطاع المحروقات الجزائري قبل وبعد السنوات الأولى من الاستقلال ؟ ماهي أهم القرارات التي سمحت للدولة الجزائرية بالسيطرة على ثرواتها النفطية؟ , ماهي المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الجزائر ؟

المبحث الأول :التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر .

لم يمر تطور قطاع المحروقات في الجزائر بمعزل عن تطور هذا القطـــاع علـــى المســـتوى العالمي ،الشيء الذي يدفعنا بداية إلى دراسة التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الإقتصاد العالمي ثم دراسة أهم المراحل التاريخية التي عرفها تطور قطاع المحروقات في الجزائر

أولا: التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الإقتصاد العالمي

يعبر قطاع المحروقات عن كل الانشطة المرتبطة بالبحث والتنقيب وإستغلال البترول والغاز الطبيعي على حد سواء، حيث لم يبرز الغاز الطبيعي كقطاع مستقل عن قطاع البترول إلا بعد إزدياد أهميته مع بداية السبعينات، وهو ما يستوجب دراسة تطور كل قطاع على حدا.

1ـ التطور التاريخي لنشاط البترول

يمكن تقسيم مراحل تطور صناعة البترول إلى خمس مراحل وذالك بالإعتماد علـــى عنصـــر السيطرة على البترول أو الصناعة البترولية

1ـ1 المرحلة الأمريكية للبترول (1859ـ1911) :

لم يبدأ تاريخ البترول الحديث إلا في منتصف القرن السابع عشر عندما إكتشف الكولونيل دريك DRAKE في ولاية بنسلفانيا الأمريكية أول بئر للبترول عام 1859[1] وهذا على عمق 69،5 قـــدم * حيث استخدم البترول أولا في التشحيم والتزييت، ثم أدى إستخدامه في الاضاءة إلى تزايد اســـتهلاكه بسرعة كبيرة، وعليه قام روكفلر(Rockefeller) ببناء أول معامل لتكرير البترول عـــام 1863 ،

---

[1] مدحت العراقي : ارتفاع أسعار النفط ،الاسباب ، التدعيات ،التوقعات : مجلة دراسات اقتصادية العدد (08)، مركز البصيرة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر، جويلية 2006 ، ص 11 .

* علما أن1 قدم تساوي 30.48 سنتيم ، أي 69.5 قدم تساوي 21.18 متر .

واعتقاداً منه أن تجارة البترول يمكن أن تكون مصدراً كبير للثروة بـــدون الـــدخول فـــي مخـــاطرة الاستخراج فلم يكن يستهدف الانتاج وانما شراء البترول الخام من أرخص المصادر ونقله وتخزينـــه وتكريره وبيع المنتجات بأحسن الاسعار في الولايات المتحدة وخارجها عن طريق شركة ستندر أويل (Stenderd Oil) [1] .

1ـــ2 تدويل الصناعة البترولية وظهور الكارتل العالمي للبترول (1911- 1960)

تميزت بداية القرن 20 باستخدام المحركات وتقديم البترول ليحل مكان الصادرات كوقود لهـــذه المحركات وهذا ما دفع بالطلب عليه يتزايد وبالتالي ضرورة استخراجه من مناطق أخـــرى خـــارج أمريكا وعليه فقد أصبحت مناطق الانتاج ليست هي مناطق الاستهلاك وأخذت الشركات تأخذ الشـــكل الدولي.

من جهة أخرى سيطرت الشركات النفطية العملاقة المعروفة بالشقيقات السبع [2] وبعض الشركات النفطية المستقلة الكبيرة [3] في هذه المرحلة على انتاج النفط وتسويقة بفضل إمتلاكها معظـــم حقـــوق الإمتياز لإستغلال الحقول النفطية وسيطرتها على جميع شبكات التوزيع في العالم ، وقد كان نارداً في هذه الفترة تسويق كميات من البترول خارج الشبكات المندمجة لهذه الشركات ، حيـــث لـــم تتجـــاوز الكميات المتداولة في السوق الحرة * في هذه المرحلة وفي أحسن الحالات 5 % [4].

---

[1] منى البرادعي: مذكرات في اقتصاديات البترول ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، 1997 ، ص 59 .

[2] الشركات هي : شل Sell، بريتيش بتروليوم British Ptroleuom وستاندر أويل أف فكاليفورنيا Stenderd Oil of California ، قولف Gulf ، تكساكو Texaco ، اكسون Exxon ، موبيل Mobil يضاف طوطال الفرنسية .

[3] مثل: أموكو Amoco ، أركو Arco، انادركو Anadarco .

* السوق الحرة :وهي السوق التي تشبه إلى حد بعيد البورصة المالية الحقيقية حيث تتحدد أسعار الصفقات عند إلتقاء السعر الأدنى الذي يكون البائع عنده مستعداً لبيع شحنة النفط مع السعر الأعلى الذي يكون المشتري مستعداً لدفعه .

[4] Pierre JACQUET et Françoise NICOLAS, **Pétrole: Crises, marchés, politiques** (Paris: Dunod, 1991), p.45

الشيء الذي فسح المجال أمام الشركات النفطية العملاقة للانفراد بالقرارات الخاصة بالاسعار وبحرية تامة دون اعتبار لمصالح البلدان المنتجة ، وبالإستئثار بجل العوائد المالية ، ولم يكن حظ الدول المنتجة المانحة للإمتياز سوى ما تتفضل به هذه الشركات في شكل إتاوة أو ريع ثابث عن كل برميل نفط مستخرج أو في شكل رسم محدد للطن من البترول، يدفع للدولة بصرف النظر عن السعر الذي يباع به هذا البرميل، وقد خدمت هذه الوضعية الشركات النفطية التي أصبحت هي المستفيد الوحيد من الزيادات الخاصة في السعر[1]

وسعياً منها لاستبعاد المنافسات التخفظية في الأسعار و المنافسة على المكامن النفطية ، قامت الشركات النفطية العملاقة بإنشاء كارتل عالمي للبترول والذي أقيم بمقتضى اتفاقيات عامة وأخرى إقليمية، و ظلت هذه الاتفاقيات بين الشركات وكذلك جميع أعمال الكارتل سراً ولم يصفح عنها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بسبب التحقيقات الحكومية.

1ـ3 الاتجاه نحو سيطرت الدول المنتجة وظهور منظمة الأقطار المصدرة للبترول (1960-1980) :

أنشأت منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC خلال الاجتماع التأسيسي الذي عقد في العاصمة العراقية بغداد [2] في 10 سبتمبر 1960 بحضور ممثلي 5 دول هي السعودية ,الكويت ,إيران ,العراق, فنزويلا وهي الدول التي وقعت على الاتفاق الأساسي لها ثم انضمت إليها بالتدريج دول أخرى هي قطر (1961) ،ليبيا وإندونيسيا (1962) , الإمارات العربية المتحدة, (1967) الجزائر(1969) ونيجيريا (1971) والإكوادور (1973) و الغابون (1975)[3] ثم انسحبت الأخيرتين في جانفي 1993و جانفي 1995 ، وانضمت أنغولا في يناير (2007) ،ليصل عدد الدول الاعضاء 12 عضواً

[1] مديحة الحسن الذعيدي :اقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ، دار الجيل ، بيروت 1992، ص 242 .

[2] ABD EL KADER SID AHMED : L'OPEP PASSE PRESENT ET PERSPECTIVES , PARIS, 1980 P: 50

[3]Chems Eddine Chitour: la Politique et le Nouvel ordre Pètrolier international, Edition dahlab 1995 p:141

، حيث تملك هذه الدول احتياطات ضخمة تقدر بـــ : 79.7 بالمئة من الاحتياطات العالمية في سنة 2009 [1]

وتعتبر منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC تنظيم إحتكـــار المنتج مشـــابه للكارتـــل الاحتكـــاري (الشقيقات السبع)[2] ، أنشأت كردة فعل واحتجاج على سيطرة الشـــركات العالميـــة وقيامهـــا بخفـــض الاسعار المعلنة للنفط لعدة مرات بالاضافة إلى الانتاج وبكميات كبيرة دون الاهتمام بمعدل الإستنزاف الثروة النفطية للدول المظيفة.حيث إستهدف قيامها: تحقيق التعاون بين مختلف أعضـــاء المنظمـــة، توحيد السياسات البترولية وإتباع أحسن الطرق لحماية مصالحها الفردية والجماعية، العمل على الحد من التخفيضات غير الضرورية في الأسعار وضمان دخل ثابث، تأمين تجهيز البترول إلـــى الـــدول المستهلكة بطريقة إقتصادية ومنتظمة تتناسب مع رؤوس أموال الشركات المستثمرة فـــي الصـــناعة البترولية[3].

لقد بدأت تتجلى ملامح رغبة الدول المنتجة في السيطرة من خلال نوعية المطالب الجديدة التي أصبحت ترفعها المنظمة، ومنها مطلب تنفيق الإتاوة، حيث شعرت المنظمة أنه رغم بعض التنازلات، إلا أن زمام الأمور بقي بيد الشركات النفطية الاحتكارية، وأن المطالب الأولى التي أستجيب لهـــا قـــد تـــم بطريقة أو بأخرى الالتفاف عليها.

مع تصاعد موجة التأميم ثم مع الانقلاب الكبير الذي حدث في السوق النفطية سنة1973 والذي عرِف فيما بعد في الأدبيات الاقتصادية بالصدمة النفطية الأولى، تجلت ملامح هذه المرحلة بوضوح شديد، و شعر الجميع بانتقال موازين القوى لأول مرة إلى كفة البلدان المنتجة، وذلك على حساب الشركات النفطية العملاقة التي كانت تقليديا هي المسيطرة على هذه السوق، و ذلك بعدما تضاعف سعر البتـــرول إلـــى

---

[1] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2009**, p.32

[2] عبد القادر سيد أحمد : الأوبك ماضيها ،حاضرها وأفاق تطورها ، ترجمة خليل أحمد خليل وفؤاد شاهين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر1982 ، ص75

[3] د.محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1983 ، ص 222 .

4 مرات تقريبا، ففي مدة قياسية بين سبتمبر وديسمبر من تلك السنة ارتفع السعر من أقل مـــن 3 دولار للبرميل إلى 11 دولار للبرميل[1]. من جهة أخرى نجحت البلدان المنتجة في هذه المرحلـــة فـــي بســـط سيطرتها على قطاع المنبع البترولي، بحوالي % 76 من الاحتياطي المؤكد و % 48.8 من حجم الإنتاج العالمي.

و في سنة 1979 أصبح لقرارات المنظمة وللأحداث التي تتفاعل ببلدانها تـــأثير واضـــح علـــى السوق، وهو ما تأكد في الصدمة البترولية الثانية سنة 1979 ، عندما قفز سعر برميل النفط مرة أخرى بعد الثورة الإيرانية إلى 35 دولار[2].

غير أن مرحلة الثمانينات شهدت تطورات منها :حدوث اختلالات مستمرة بين مستويات عـــرض النفط الخام والطلب عليه عموماً وعلى نفط الأوبك بشكل خاص ، وزيادة إنتاج دول أخـــرى خـــارج الأوبك بشكل ملحوظ وخاصة في بحر الشمال، مما أثر بصورة فعلية على وضعية المنظمة كمنتج قائد ومسيطر في السوق النفطية العالمية

1ـــ4 مرحلة السوق الحرة وتقهقر دور الأوبك (1980-1998):

بدأت إرهاصات هذه المرحلة في بداية الثمانينات عندما ظهرت المؤشرات الأولى المعلنة عن بداية منعطف جديد في السوق النفطية ، ومن هذه المؤشرات :

ـــ نجاح الدول الصناعية في ترشيد إستخدام الطاقة والنفط بصفة خاصة، وتطوير بدائله مثل الفحـــم، الطاقة النووية، والطاقات المتجددة

ـــ إستمرار حالة الركود الإقتصادي في الدول الصناعية منذ 1973 ، حيث إشتدت حدته في الفتـــرة 1979 ـــ 1982 بسبب إرتفاع الإسعار

[1] Jean-Pierre FAVENNEC, Le raffinage du pétrole : Exploitation et gestion de la raffinerie (Paris Editions Technip, 1998), p.10:
[2] OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2001**, p.14.

ـــ تكوين الدول الصناعية لمخزون إستراتيجي ضخم من النفط منذ نهاية السبعينات

ـــ دخول منتجين جدد للبترول (المكسيك، بريطانيا ، النـــرويج، كنـــدا، الاتحـــاد الســـوفيتي) التـــي بإستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق وقامـــت بالفعـــل بزيـــادة الانتاج مما أدى إلى وجود فائض عرض بترولي في السوق.

وبذالك أخدت سيطرة أوبك على السوق العالمية للنفط تتآكل، في وقت غـــاب فيـــه التنســـيق وظهرت دول تتعارض مصالحها الجوهرية مع مصالح أوبك لإنتمائها إلى مجموعات الدول الصناعية مثل بريطانيا والنرويج ، وعليه ظلت أوبك تلعب دور المدافع الوحيد عن هيكل الأسعار ، إذ سمحت لنصيبها من الإنتاج ومن الصادرات بالتقلص كي تفسح المكان لدول أخرى أخدت تظهر على خريطة التصدير بتشجيع من الدول الصناعية، في محاولة منسقة لكسر قوة الأوبك وتماسكها[1].

بالاضافة إلى ذالك فقد لعبت الخلافات بين الدول الأعضاء داخل منظمة الأوبك دورا أساســـيا في فقدان سيطرة الأوبك على تحديد الاسعار، ورغم مبادرتها إلى فـــرض نظـــام الحصـــص علـــى أعضائها بهدف تعزيز قواعد الانضباط ثم تخفيضها للسعر الرسمي من 34 إلى 29 دولار إلا أن ذلك لم يمنع تراجع دورها وتقلص نفوذها حتى كاد يختفي نهائياً في أزمة 1986 بعد فشل المنظمـــة فـــي وقف الأنهيار الكبير للأسعار حيث وصل سعرالنفط العربي الخفيف في جويليـــة 1986 إلـــى 8,63 دولار للبرميل [2] .

[1] حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية، بيروت ، يونيو 2006 ، ص 51

[2] حمادي نعيمة : تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986ـــ2009 ، مـــذكرة ماجســـتير غيـــر منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف، 2008ـــ2009 ، ص 81

على هذا الأساس استعادت الدول الصناعية المستهلكة السيطرة والتحكم في السوق البترولية بعد إنشاءها الوكالة الدولية للطاقة [1] من جهة، وكذلك بسبب تطور الاسواق الحرة الفورية للبترول[2] حيث شهدت السوق البترولية ولأول مرة فرز واضح بين منتجين عارضين وبين مستهلكين مشترين ، ولم تسر أسعار النفط الخام طوال هذه المرحلة على وتيرة واحدة، بل تدبدبت بين التحسن المؤقت تارة (بسبب أزمة حرب الخليج الثانية إرتفعت الأسعار إلى 26 دولار للبرميل) والاستقرار تارة أخرى(1992ـ 1996) والتدهور الشديد في أواخر التسعينات تارة ثالثة الشيء الذي يدفعنا إلى مرحلة جديدة .

1ـ5 مرحلة التكيف والتجادب بين الأوبك والدول الصناعية :

في بداية العام 1998 بدأت تظهر على اقتصاديات دول العالم كافة وعلى السوق النفطية على وجه الخصوص آثار الأزمة المالية التي عرفتها دول جنوب شرق آسيا ،وظهرت هذه الآثار بشكل أكثر وضوحاً عندما انهارت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها لم تعرفه حتى في أزمة 1986 حيث سجلت أسعار النفط الحقيقية بدولار 1973 قيمة 3.6 دولار برميل وبقيمة أسمية قدرت :12.3 دولار لبرميل سلة الأوبك وهو مايمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

[1] فبعد نشوب حرب أكتوبر وقيام الدول العربية بوقف ضخ البترول إلى الولايات المتحدة وهولندا وتخفيض إنتاجها الإجمالي سارعت الولايات المتحدة بدعوة الدول الصناعية إلى مؤتمر واشنطن في13ـ14 فيفري 1974 لمناقشة قضايا الطاقة وتم الاتفاق من خلاله على إنشاء وكالة الطاقة الدولية

[2] مواقع الأسواق الفورية(سوقي خليج المكسيك و ميناء نيويورك) في الولايات المتحدة ،الخليج العربي، سوق سنغافورة في الشرق الأقصى، منطقة بحر الكاريبي، سوق روتردام في أوروبا

الشكل رقم01 : تطور الأسعار الاسمية والحقيقية[1] للبترول خلال الفترة 1986 ــ 1999
(الوحدة: دولار للبرميل)

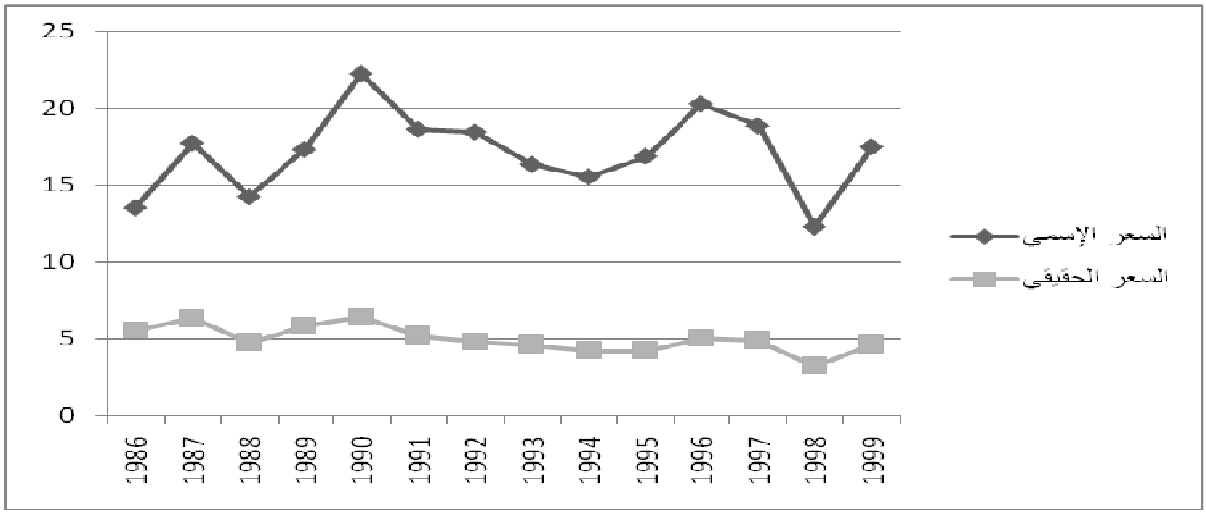

Source :OPEC , annual statistical bulletin 2007 .p 21

لقد ترتب على هذا الإنخفاض في أسعار البترول آثار سلبية أهمها :

أ ــ انخفاض عوائد الدول المنتجة للنفط جراء انخفاض الأسعار ،فالدول العربية في الأوبك مثلا انخفضت عوائدها النفطية من 108.92 مليار دولار عام 1997 إلى 76.1 مليار دولار في 1998 .

ب ــ تراجع أرباح الشركات النفطية الكبرى فشركة تكساكو الأمريكية انخفضت أرباحها سنة 1999 بـــ:60 % عما كانت عليه في 1998.

وأمام هذه الوضعية قامت دول الأوبك بالتنسيق مع بعض الدول المنتجة الرئيسية خارج المنظمة وخصوصا المكسيك وروسيا و أنغولا [2] والنرويج وعمان [3] وذالك بإجراء تخفيض في الانتاج، الأول إعتباراً من أفريل 1998 بـــ:1.635 مليون برميل يومياً ، منها 1.245 مليون برميل من دول الأوبك 0.390 مليون برميل يومياً من الدول المنتجة الرئيسية خارج الأوبك ،أما التخفيض الثاني فكان

[1] 1973 = سنة الأساس

[2] أثمر تعاون أنغولا قناعتها بجدوى إنضمامها إلى عضوية المنظمة عام 2007

[3] ماجد بن عبد الله المنيف ، منظمة الدول المصدرة للبترول(أوبك) : نشأتها وتطورها والتحديات التي تواجهها ، مجلة بحوث إقتصادية عربية ، العدد 41 شتاء 2008 ، ص 80

اعتباراً من 1 جويلية 1998 بـــ:1.535 مليون برميل منها 2.600 مليون برميـــل يوميـــاً مـــن دول الأوبك .أما التخفيض الثالث فكان في مارس 1999 بمقدار 1.7 مليون برميل يومياً من قبـــل الـــدول المنتجة الرئيسية في الأوبك وهي السعودية ،ايران ، فنزويلا . وكان تخفيض الانتاج هـــو المخـــرج الوحيد لتخلص من الفائض النفطي وإعادة التوازن إلى السوق خاصة بعد بلوغ الكميات الفائضة عـــن الحاجة المكدسة حتى نهاية سنة 1998 حوالي 600 مليون برميل .

لقد ساهم نجاح القرارات والمبادرات التي قامت بها الأوبك في إعادة الحيوية إلى نشاط المنظمـــة وفي تفعيل دورها، كما ساهم ذلك النجاح في رسم معالم مرحلة جديدة تتميز بتجادب القوى بين رغبة الأوبك في العودة والصمود ورغبة الدول المستهلكة الكبيرة في إبعادها عن مواقع التأثير ،وهـــو مـــا يمكن إستنتاجه من خلال تصاعد الدعوات المطالبة بإعادة فتح قطاع المنبع البترولي أمام الاســـتثمار الأجنبي المباشر والدعوة المبطنة إلى العودة إلى نظام الامتيازات التقليدية .

إن الخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا السرد التاريخي الخاص بقطاع النفط ،هو أن هناك طابع دوري يسود الاقتصاد النفطي ، يمكن التعبير عنه بـــ" دورة البترول " ،إذ كلما تنتهـــي مرحلـــة تأتي بعدها أخرى تختلف عنها تماما ، مما يعني أن الاقتصاد النفطي يحمل في ذاته مخاطر يستوجب فهمها جيدا واستشرافها مسبقا قبل حدوثها حتى يمكن التصدي لها .

2ـــ تطور نشاط الغاز الطبيعي في الاقتصاد العالمي :

مرحلة الأهمية المحدودة للغاز الطبيعي : قبل 1973 في هذه الفترة كان الغاز الطبيعي يعتبر منتجا ثانويا للنفط ،ومن ثم لم تهتم أكثر الدول بالبحث عنه مستقلا عن النفط كما لم تهـــتم بتقـــدير ونشـــر احتياطاته التي لم تبدأ بصورة منتظمة إلا في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1945 ، وعليه يمكـــن اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية المهد الذي ولدت فيه الصـــناعة الغـــاز الطبيعـــي وخطـــت فيهـــا

اقتصاديات الصناعة أولى خطواتها ومن هنا أخذت أوروبا وباقي الدول التي أقبلت على استخدام الغاز في ترسم الخطى الأمريكية في هذا المجال[1].

إن الشروط التي كانت قائمة قبل الصدمة البترولية لعام 1973 لم تسمح باكتشاف أهمية الغاز الطبيعي ،كما لم تسمح ببروز صناعة غازية مستقلة عن صناعة استخراج البترول ،ولا ببروز شركات مختصة في استخراج الغاز على غرار ما هو موجود في صناعة النفط ،حيث وقفت العوائق التقنية والاقتصادية كحاجز منيع في وجه تطوير هذه الصناعة ،فمن الناحية التقنية لم يكن سهلا في تلك الفترة نقل الغاز الطبيعي من مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك الرئيسية البعيدة ،ومن الناحية الاقتصادية كان هذا النقل مكلفا مقارنة بالبترول، ما جعل كمية الغاز الطبيعي المسوقة في الأسواق الدولية في عام 1970 والتي كانت في حدود 46 مليار متر مكعب لا تتجاوز نسبة 5 % من الانتاج التجاري العالمي في تلك السنة وكان التسويق يتم أساسا عبر الأنابيب بنسبة 94 % ، بينما لا يمثل النقل عبر ناقلات الغاز سوى نسبة 6 % فقط .

إذن لم يكن نشاط استخراج الغاز الطبيعي قبل عام 1973 قد خرج بعدُ من دائرة نشاط استخراج النفط ،وكثيرا ما كانت الشركات النفطية في غير حاجة إلى الغاز المرافق للبترول وتلجأ اضطرارا إلى حرقه عند فوهة البئر ، وهي الوضعية التي استمرت حتى مطلع الثمانينات ،فعلى سبيل المثال ووفق ما نشرته شركة فليبس بتروليوم في تقرير لها ،فإن دول الشرق الأوسط قد أحرقت 58 % من إنتاج الغاز الطبيعي في عام 1980 ،بينما بلغت النسبة 96 % في نيجيريا.[2]

مرحلة الأهمية الكبيرة للغاز الطبيعي :بعد 1973 منذ بداية السبعينات من القرن الماضي ،تظافرت العديد من العوامل لجذب الاهتمام العالمي للغاز الطبيعي والنظر إليه كمصدر طاقة مستقل ،

[1] حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق ، ص 156

[2] مديحة الحسن الدغيدي: إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، مرجع سابق، ص 514

وليس كمنتج ثانوي للنفط ومن أهم هذه العوامل: الإدراك العالمي لقضايا البيئة ، واستعادة الدول المنتجة للنفط سيطرتها على ثرواتها النفطية، وتعديل أسعار النفط في عام 1973 وارتفاعها لاحقا ورغبة الدول المستهلكة للنفط في تنويع مصادرها من الطاقة.

وعليه فقد حصلت زيادة كبيرة في الطلب العالمي على الغاز الطبيعي وتوسعت استخداماته بصورة لافتة للنظر، وبالأخص خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ،نظرا للميزة البيئية الجديدة الغاز، ولكونه مصدر طاقة أنظف نسبياً من النفط ،وللتقدم التكنولوجي الذي أفضى إلى انخفاض في تكاليف إنتاج ونقل الغاز ،وبسبب التطور التقني الذي حصل في مجال محطات توليد الكهرباء بالدورة المركبة والتي نتجت عنها زيادة مهمة في مستوى الكفاءة وتخفيض تكاليف مثل تلك المحطات ،مما زاد من اقتصاديات استخدامات الغاز فيها.

ومن أسباب الاهتمام بالغاز الطبيعي كذلك وفرة الاحتياطيات المؤكدة منه اثر اكتشاف حقول ضخمة منه ، وتشجيع ودعم البلدان المستهلكة الرئيسية لشركاتها الكبرى للاستثمار في مشاريع الغاز ،حتى ولو كانت في مناطق نائية أو مهجورة سابقا وذلك وفق اتجاه سياسي شق طريقه في البلدان الغربية يدعو إلى تقليل اعتماد تلك البلدان على النفط بصورة عامة ونفط أوبك والنفط العربي بصورة خاصة [1].

إن ازدياد أهمية الغاز الطبيعي دفع بكبار مستهلكي الغاز لتنسيق الجهود في المجالات التقنية ورفع كفاءة الصناعة الغازية عموماً، كما قامت بإنشاء مركز دولي لتبادل المعلومات التقنية في مجال الغاز الطبيعي، ويقع المركز بجناحيه الأوروبي والأمريكي في كوبنهاغن وواشنطون ويشارك في تمويله والإستفادة من خدماته 11 دولة ، أن ذالك لا يعني أن المستهلكين يكتفون بالتنسيق على

[1] علي رجب، أساسيات تسعير الغاز في الاسواق العالمية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، المجلد 33، العدد20، شتاء 2007، ص95

المستوى التقني إذ يمتد التنسيق للسياسات الطاقوية على مستوى جماعي في إطـــار وكالـــة الطاقـــة الدولية التي تهدف إلى الإبقاء على سعر منخفض للغاز[1].

بالمقابل لذالك قامت مجموعة من الدول المنتجة للغاز الطبيعي إلى إنشاء منتدى خاص بها[2]، يكون هدفه تحليل ومناقشة المسائل التقنية المرتبطة بصناعة الغاز ونقله وتسويقه. حيث يتوقع أن يدفع النمو الكبير في الطلب على الغاز الطبيعي والاتجاه الحالي للأسواق الجهوية نحو الإندماج إلى زيادة أهمية الدور الذي يمكن للمنتدى أن يلعبه في المستقبل ، وقد يصبح منظمة قائمة بذاتها تؤدي نفـــس الـــدور الذي تؤديه منظمة الأوبك اليوم، خاصة إذا عُلم أن صادرات 8 دول من بين الدول التي بادرت إنشاء المنتدى تقدر ب: 75 %من مجموع الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي[3]

ثانيا : الخلفية التاريخية لتطور قطاع المحروقات في الجزائر

جرى البحث عن البترول في الجزائر سنة 1890[4] و قد اكتشف لأول مرة بكميات تجارية ســـنة 1949، في الجنوب الغربي من البلاد ،فاتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلـــى صـــحراء الجزائـــر و ركزت اهتمامها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن هذه الصحراء من ثـــروات بتروليـــة و غازيـــة، و شرعت بإجراء أعمال الحفر والتنقيب في تلك الأجزاء من الصحراء التي كان تركيبهـــا الجيولـــوجي يشجع على توقع وجود مكامن بترولية فيها .

1 ــ المراحل الأولى للمحروقات الجزائرية(فترة الاستعمار) :

بعد الحرب العالمية الثانية وظهور البترول كمؤشمر من مؤشرات القوة الاقتصادية، بادرت فرنسا سنة 1952 إلى القيام بعمليات الاكتشاف والتنقيب في الجزائر، بالاضافة إلى إستغلال بعض الأبـــار

---

[1] حسين عبد الله ، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق ، ص 168

[2]تأسس المنتدى بإيران سنة 2001 وجمع في عضويته 14 بلد هي الجزائر، بروناي، مصر، اندونيسيا، إيران، ليبيا، ماليزيـــا، نيجيريا،عمـــان ،قطر، روسيا، ترينيداد، الإمارات العربية، فنزويلا، وشاركت النرويج كبلد ملاحظ.

[3] Sadek BOUSSENA ET AUTRES, Le défi pétrolier : questions actuelles du pétrole et du gaz (Paris :Vuibert, 2006), pp.89..90.

[4] حافظ البر جاس ، الصراع الدولي على البترول العربي، بيسان للنشر ، الطبعة الأولى ، بيروت ،سنة 2000 ، ص160

التي تم اكتشافها من قبل، و ابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية للبترول – الجزائر – " (C.F.P.A.) و " الشركة الوطنية للبحث و استغلال البترول في الجزائر (S.N.Repal).[1]

و شهدت سنة 1956 إكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل " عجيلة " تلاها بعد ذلك إكتشاف أكبر الحقول البترولية في الجزائر وهو حقل " حاسي مسعود " وذلك في جوان 1956[2] ، وهي السنة التي شهدت بداية نشاط صناعة المحروقات في الجزائر .

و بعد ما تأكدت الإمكانات الباطنية للصحراء الجزائرية ، تجلت سلسلة من المشاكل القانونية و الإدارية فحاول المشرع تجاوزها بتكييفها لشروط المكان والزمان مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنتج (المحروقات) .و كانت الأداة الأساسية لذلك هو قانون البترول الصحراوي (Code pétrolier saharien) ، الذي حل محل قانون المناجم الفرنسي (Droit minier français) .

1ـ 1 قانون البترول الصحراوي

ترجع كتابة النصوص القانونية التي تحكم النشاط البترولي في الصحراء إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية[3] والتي من مهامها التثمين و التوسع الاقتصادي والترقية الاجتماعية ،و التسيير المشترك لكل من الجزائر ،موريتانيا ،النيجر و التشاد.

و كانت مجمل هذه النصوص المعتمدة عن طريق الأمر الصادر بتاريخ 1958/11/22 والمتمم من حيث الشروط التنفيذية من خلال مرسوم صادر بتاريخ 1959/11/22 تمثل ما يسمى آنذاك "

[1] Compagnie Française des pétroles (Algérie) , et , Société nationale de recherche et d'exploitation des pétroles en Algérie

[2] SONATRACH : Rapport annuel 2005

[3] أنشئت على إثر القانون الصادر بتاريخ 1957/01/10

قانون البترول الصحراوي " ، و هو عبارة عن توافق مبدئي بين التقاليد المنجمية الفرنسية و الـــنظم المطبقة عامة آنذاك في الشرق الأوسط . حيث يمكن حصر أهم ما جاء به القانون:

ـــ وضع نظام للامتيازات، مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثـــروات البترولية

ـــ تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية

ـــ خصم 27،5% من إنتاج البترول تحت بند ""صندوق تجديد المخزون"" دون أن يدخل في حســـاب الضرائب أو الأرباح[1]

إن هذا القانون الاستعماري لم تكن قد أملته الاعتبارات المحلية أوإعتبارات خدمة السكان المحلين وإنما أملته مصالح إستعمارية ، حيث رأت السلطات الفرنسية بعد إكتشاف النفط أنه من المحتم إصدار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية يأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبـــارات الماثلـــة فـــي ذهـــن السؤولين الفرنسيين [2] فقامت بإصدار هذا القانون ثم لجأت بعد ذلك إلى تعديله مرتين وفـــق تطـــور الأحداث السياسية حيث كان الهدف من التعديل الأول سنة 1959 هو دعـــم المصـــالح الاســـتعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية أما التعديل الثاني سنة 1961 فقد سار في الاتجاه الـــذي يقلـــص صلاحيات الدولة الجزائرية ، وذلك بعد التأكد من مسألة إستقلال الجزائر فكان من أهم ماجـــاء بـــه التعديل الأخير إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حال المنازعات النفطيـــة واللجـــوء إلـــى التحكـــيم الدولي3.

---

[1] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة ،القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري ،مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،العدد التاسع ، 2011/04/27، ص 50

[2] عاطف سليمان ،معركة البترول في الجزائر ، دار الطليعة ، بيروت ، 1974 ، ص 14 .

[3] Belkacem BOUZANA, le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères (Alger : OPU-PUBISUD1985) , p.78

و نظراً لما تضمنه قانون البترول الصحراوي من تسهيلات هامة ، فقد قوبل صدوره بارتياح بالغ من قبل الأوساط الصناعية و المالية الأجنبية . حيث دخلت شركات أوروبية و شركات أمريكية كبرى ميدان العمليات البترولية في الصحراء الجزائرية ،إلا أنه وإلى غاية عام 1960 لم يكن الرأسمال الأجنبي غير الفرنسي يملك أكثر من 7 % من مجموع احتياطي النفط الثابت وجوده و الممكن استخراجه .

1ـ 2 اتفاقيات إيفيان و التنظيم الصحراوي

في 18مارس 1962 وُقعت اتفاقيات إيفيان التي نصت على وقف إطلاق النار و مهدت لاستقلال الجزائر كما تضمنت مبادئ التعاون بين فرنسا والجزائر، تقوم على الاحترام المتبادل لاستقلالهما و على تبادل المصالح و المنافع بين الجانبين حيث تضمن الجزائر مصالح فرنسا و الحقوق المكتسبة ،وتُمنح للجزائر الإعانات الفنية و الثقافية و إعانة خاصة لصالح تطورها الاقتصادي و الاجتماعي .

كما تضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً و بنوداً تتعلق بالمسائل البترولية يمكن إيجازها فيما يلي :

أ – تؤكد الجزائر و تضمن جميع الحقوق البترولية التي اكتسبت قبل تاريخ استفتاء و تقرير المصير بموجب سندات بترولية كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية تطبيقا لأحكام قانون البترول الصحراوي . و هكذا تبقى جميع رخص التنقيب عن البترول و امتيازات إنتاجه وحقوقه خاضعة لأحكام هذا القانون

ب – تتعهد الجزائر و فرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بأن تتعاون من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية ،و يتم هذا التعاون عن طريق جهاز مشترك جزائري فرنسي هو " الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض في الصحراء ،أو باختصار '' الهيئة الصحراوية '' (Organisme Saharien) و هو مكلف بتسيير و تنفيذ الأشغال العمومية في الصحراء ، وبكل سيادة لبعض المهام البترولية (الأمن ،الاحتفاظ بالمناجم).

ج – خلال فترة ست سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ،يكون للشركات الفرنسية حق الأولوية في الحصول على سندات التنقيب و الاستغلال ،عند تساوي العروض ،وذلك بخصوص المناطق التي لم يسبق منح حقوق بترولية عليها أو حصل التخلي عنها .

د – تسدد بالفرنك الفرنسي أسعار المواد البترولية المستخرجة من الصحراء و المصدرة إلى فرنسا و بقية بلدان منطقة الفرنك من أجل تلبية احتياجات استهلاكها المحلي.

ه – يتم الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين السلطة العمومية الجزائرية و أصحاب الحقول البترولية عن طريق محكمة تحكيم دولية يُعين كل من الطرفين عضوا فيها .

يتبين من هذا العرض السريع للأحكام البترولية الرئيسية في اتفاقيات إيفيان أنها بالرغم من اعترافها بحق السيادة الجزائرية و بحق الدولة الجزائرية في أن تخلف فرنسا في حقوقها و واجباتها كسلطة عمومية، إلا أنها فرضت على الحكومة الجزائرية استمرار العمل بقانون البترول الصحراوي ،و ذلك بالنسبة لكافة الحقوق البترولية التي سبق للحكومة الفرنسية أن منحتها ، و دون تأكيد كاف للحقوق المشروعة للجمهورية الجزائرية .

إن المصالح البترولية تمثل نسبة هامة في الإنتاج التجاري و كانت فرنسا تملك 71,99 % من حجم الإنتاج ، و17,86 % للشركات الأجنبية ، و لم تترك للجزائر سوى 10,15 % من الإنتاج الذي بلغ 20,6 مليون طن عند الاستقلال [1]

2ـ تطور المحروقات الجزائرية بعد الاستقلال:

لقد حاولت الجزائر بعد الاستقلال إعادة النظر في هذه الاتفاقية في محاولة منها إلى تدعيم الاستقلال السياسي بإستعادة السيادة على الثروات الطبيعية وفق اتباع إستراتيجية تمثلت في إنشاء

[1] د. يسرى محمد أبو العلا: مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقاتها على التشريع الجزائري ، دار النهضة العربية، القاهرة،1996 ، ص106-113

شركة سونطراك، وإجراء مفاوضات مع الطرف الفرنسي التي إنبثق عنها إتفاق الجزائـــر، وتـــأميم المحروقات الجزائرية .

2ـــ1 تأسيس شركة سوناطراك

للدخول بشكل واسع في ميدان المحروقات ، لم تكتفي الحكومة الجزائرية بـــالاعتراض علـــى الإطار القانوني الموروث من اتفاقيات إيفيان ،و إنما كان من الضروري التفكير بجدية في إنشاء أداة فعالة من شأنها إدماج هذا النشاط (قطاع المحروقات) في الاقتصاد الوطني .

أـــ ظروف نشأة " سوناطراك "

قررت 16 شركة من شركات البترول الأجنبية – في عام 1963 – العاملة فـــي الجزائـــر أن تنشئ خط أنابيب جديد ينقل البترول من حقوله في الصحراء (حوض الحمراء) إلى أرزيو الساحلية غربي مدينة وهران .و كان خطا الأنابيب العاملان آنذاك (هما خط سوبيغ ' Sopeg ' ،الواصـــل بين حوض الحمراء و ميناء بجاية ،و خط ترابسا ' Trapsa ' الذي ينقـــل بتـــرول حقلـــي عجيلـــة وزرزاتين ،و يمتد من عين أمناس إلى ميناء صخيرة على الساحل التونسي) [1] قـــد وصـــلا إلـــى طاقتهما القصوى .

فبادرت الجزائر – بعد سوء التفاهم الذي طرأ بينها و بين الشركات الأجنبية – باتخاذ قرار جذري يهدف إلى القيام بنفسها و على مسئوليتها بإنشاء خط الأنابيب هذا على أن تملكه ملكية تامة ،و تتولى بنفسها إدارته و تشغيله . و كان هذا القرار نابع من نظرة أصلية للـــدور الـــذي يجـــب أن تلعبـــه المحروقات في التنمية الصناعية و الاقتصادية بشكل عام في البلد المنتج [2].

---

[1] د. عاطف سليمان – معركة البترول في الجزائر – مرجع سابق – ص 52

[2] عندما تقدمت الشركات للحكومة الجزائرية بطلب الإذن لإنشاء هذا الخط ،اشترطت الحكومة رسميا في شهر ماي 1963 بأن تكون لها نسبة مشاركة في رأسمال الخط مقدارها 20 % على أن يكون لها حق الخيار في الحصول على 13 % أخرى .و قد وافقت الشركات على أن تساهم الجزائر بنسبة 20 % من رأس مال الخط ولكنها رفضت حق الخيار في الحصول على الشرط الثاني

و من أجل تنفيذ هذا القرار و العمل على تطبيق البنود الأخرى في السياسة البترولية و الغازية الجزائرية ،قررت الحكومة في 1963/12/31 إنشاء " الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات " – ' سوناطراك ' – لتكون بمثابة الجهاز الوطني الذي يتولى سياستها في ميدان المحروقات .و كان هدفها الأساسي في البداية هو دراسة و تنفيذ أشغال نقل المحروقات السائلة و الغازية .فتولت فعلاً إجراء بعض الدراسات الفنية على مشروع الخط مستعينةً ببعض المكاتب الاستشارية العالمية .و على ضوء هذه الدراسات تم إنشاء هذا الخط الممتد من حوض الحمراء إلى أرزيو في التاريخ المقرر عبر مسافة تقدر بِ805 كلم . و تم تشغيله في 1966/02/19.

ب ــ دور " سوناطراك " و نشاطاتها:

من أجل تنفيذ سياستها البترولية و العمل على إنشاء و تطوير وتقوية قطاع وطني للمحروقات ،أنشئت الشركة الوطنية الجزائرية لنقل و تسويق المحروقات (بموجب المرسوم رقم 63 – 491) .و كان غرضها الأساسي القيام بعمليات نقل و تسويق النفط و الغاز ، مع إمكانية توسيع مكانتها في التنقيب والإنتاج ،لأن هذه النشاطات بقيت خلال سنة 1964 الميدان الخاص بالشركات الأجنبية ،حيث كانت حصة الحكومة الجزائرية آنذاك بمساهمة 40,5 % في الشركة الوطنية للبحث و استغلال البترول في الجزائر (SN Repal) .و مع الاتفاق البترولي لشهر جويلية 1965 استطاعت شركة " سوناطراك " أن تصبح الشريك الجزائري في الجمعية التعاونية (Ascop) .

و بموجب المرسوم رقم 66 – 292 الصادر بتاريخ 1966/09/22 اتسع نطاق عملها ليشمل كافة مراحل صناعة المحروقات ،من خلال تعديل القانون الأساسي لها و تغيير إسمها الذي أصبح " الشركة الوطنية للبحث ،إنتاج ،نقل و تسويق المحروقات " ،مع ارتفاع رأس مالها من 40 مليون دينار

إلى 400 مليون دينار و المتكون أساساً من دفعات نقدية و قيمة أسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (SN Repal) و (Camel) و مصفاة الجزائر[1].

و نتيجة لتصميم الجزائر على استرجاع ثرواتها من المحروقات بأسرع وقت ممكن ، و توفير الشروط الملائمة لهذه الشركة الوطنية في أن تقوم بدورها القيادي في عملية التصنيع و تنمية الاقتصاد الوطني .فقد استطاعت خلال سبع سنوات فقط أن تطور نشاطها تدريجياً ليشمل كافة مراحل صناعة النفط و الغاز في الجزائر و ذلك عبر مجموعة مراحل متميزة و خطوات متصـــاعدة و إنجـــازات متلاحقة .

ومع تخطيها لعدة خطوات ،أصبحت حصتها من مساحات التنقيب 65 % من مجموع المساحة قيد البحث و التنقيب سنة 1969 ،و في عام 1970 ارتفعت مساحات التنقيـــب الموضـــوعة تحـــت تصرفها بحيث أصبحت المناطق التي تقوم فيها بنفسها و بوسائلها الخاصة بدور المنفذ للأعمال تصل حوالي 92 % وإلى 100 % .

2ـــ2 اتفـــاق الجـــزائر

دخلت السلطات العمومية للحكومة الجزائرية في مفاوضات طويلة المدة استغرقت 18 شهراً مع الحكومة الفرنسية كانت تهدف كلها إلى خلق مشاركة فعالة و حقيقية للحكومة الجزائرية في مجمـــل العمليات البترولية ، بالإضافة إلى وضع نظام خاص للغاز الطبيعي . و رغم صعوبة هذه المفاوضات إلا أنها أثمرت في النهاية بإمضاء اتفاق يوم 1965/07/29 يسمى '' اتفاق الجزائر ''[2]. حيث شمل الاتفاق ما يلي:

---

[1] كـــتوش عاشـــور: الغـــاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني، مرجع سابق ، صص 123، 124

[2] د. عاطف سليمان: معركة البترول في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 68

ـ تغيير معدل الضريبة المباشرة من 50 % المثبت في قانون البترول الصحراوي إلى 53 % (بالنسبة لسنوات 1965 ،1966 ،1967) ثم إلى 54 % ابتداء من سنة 1968 إلى غاية التأميمات (1971) .

ـ التزام فرنسا بالمساهمة في التطوير الصناعي بالجزائر و زيادة استثمارات الشركات في عمليات التنقيب و البحث

ـ إلغاء نسب الاستهلاك و وضع نظام جديد يتوافق مع ما هو معمول به في الدول المنتجة.

ـ رفع حصة الجزائر إلى النصف في شركة (S.N.RIBAL) الفرنسية مع تعيين رئيس للشركة من الجزائر، إضافة إلى التنازل عن الحصة الخاصة بالشركة في معمل تكرير البترول بالجزائر بنسبة 10%

ـ سيطرة الجزائر على الغاز الطبيعي و تكون بذلك ملكية تامة لها.

ـ إستحداث نظام المشاركة التعاونية الجزائرية الفرنسية.

و ما تجدر الإشارة إليه أنه مع إفتقار شركة سوناطراك لوسائل الحفر و التنقيب تم تكليف شركات أجنبية بذلك، و هو ما تسبب في تأسيس مجموعة من الشركات المختلطة، كانت أولها شركة" ألفور" تمتلك فيها شركة سوناطراك 51 % بينما بقيت 49 % لشركة الجنوب الشرقي للتنقيب الأمريكية "sedco" ، و بنفس النسبة إمتلكت سوناطراك جزء من شركات أخرى تأسست على أساس الشراكة منها:ألجيو،ألسترا،ألريف،ألكور...الخ[1]

عندما أبرمت الاتفاقية بين الجزائر و فرنسا في 1965/07/29 ، كانت الفكرة الأساسية المشتركة من ذلك أبعد من أن تكون مجرد وضع أو تأسيس إجراء ضريبي ، و إنما الاتفاق كان يهدف أساساً إلى تعريف و تحديد مفهوم حقيقي و جاد لاستغلال المحروقات يخدم المصالح الثنائية

[1] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة ،القطاع النفطي بين واقع الإرتباط و حتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري، مرجع سابق ، ص 51

للدولتين .و كانت الجزائر من خلال ذلك تصبو إلى تعزيز و زيادة سيطرتها على ثرواتها البترولية، وتوسيع نطاق هذه السيطرة خطوة إلى الأمام ضمن الحدود التي تسمح بها قوتها التفاوضية .و عليه تم تحديد و وضع جملة من الإجراءات التي من شأنها أن تسمح للجزائر أن تشجع تنميتها الصناعية ،وإعطاء لفرنسا عامل أساسي لسياستها الطاقوية الطويلة المدى.

2ـ3 تأميم المحروقات

لقد شهدت الصناعة البترولية أولى عمليات التأميم عندما قامت المكسيك بتأميم بترولها عام 1929 تلتها إيران عندما قامت حكومة الدكتور مصدق بتأميم البترول سنة 1951 ، وبالرغم من أن هذه الخطوة اسفرت عن سقوط حكومة مصدق ، إلا أن الأزمة سويت بإتفاق الكونسورتيوم(CONSORTIUM) سنة 1954 والذي يقضي بمبدأ التأميم نظريا وضمان حقوق ومزايا لإيران هي أفضل بكثير مما كان عليه الحال قبل ذالك[1] ، من جهة أخرى كان لهذه الأزمة صدى سياسي بعيد المدى حيث أحدثت شرخا في العلاقات بين الشركات والدول المنتجة، ومع ذلك كان يجب الانتظار عشرين سنة أخرى حتى تستطيع دولة أخرى وهي الجزائر من تأميم الشركات البترولية العاملة في أراضيها عام 1971 .

إن النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ استقلالها كان عاملا مساعدا لقرارات التأميم ،حيث أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الانتاج والتوزيع العادل للثروة ،وهو ما نص عليه مؤتمر طرابلس 1962 ،حيث أكد على ضرورة تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات وهذا بالرغم من ان اتفاقية ايفيان أعطت ضمانات واسعة لشركات البترولية الفرنسية التي تلزم الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا

[1] راشد البراوي، حرب البترول في العالم ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968 ، ص 13

بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى مع مصالح الجزائر وبالتالي ضرورة تغييره.

إن أثر الصناعة النفطية بعد الاستقلال على الاقتصاد الجزائري كان محدودا لأن نشاطات الانتاج والتوزيع ظلت متواجدة أو مرتبطة بالصناعة خارج الوطن وبالرغم من أن فرنسا وبموجب اتفاقية جويلية 1965 التي منحت إمتيازات كبيرة خولت للجزائر السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري في الفترة من1970/1969 ، إلا أن ذلك لم يعد بفائدة كبيرة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية[1]

وتمهيدا لتأميم المحروقات وإستعادة السيطرة على الثروات الوطنية باشرت الجزائر بسياسة تدريجية لإستعادة الرقابة على المحروقات بدأ بالنقل أولا ثم التنقيب والانتاج لاحقا ، وكان لها ذالك من خلال تأميمات 1967 و 1968 في ميدان توزيع المنتجات البترولية و التكرير بشراء كافة مصالح شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم) ،و وضع الشركات البترولية الأمريكية و البريطانية العاملة في الجزائر تحت إشراف الدولة .و كذا تأميم كافة الشركات الأجنبية العاملة في ميدان توزيع المحروقات محليا في 1968/05/13 ،و أصبح هذا الميدان وطنيا 100 % .كما اشترت الجزائر حصة شركة " توتال " في 1968/11/07 في مصفاة الجزائر و رفعت نسبة مساهمتها إلى 56 % ،و أبرمت في 1968/10/19 اتفاقية مع شركة " جيتي " تنازلت بموجبها الشركة الأمريكية بنحو 51 % من حقوقها في التنقيب و الإنتاج ونصت الاتفاقية على أنه في حالة العثور على الغاز تتنازل الشركة عن كامل حقوقها و بدون أي تعويض لمصلحة سوناطراك التي تنفرد وحدها بحق استثمار هذا الغاز .بالإضافة إلى شراء مصالح شركة " الباسو " ،و تجريد شركة " سان كلارك " من مصالحها النفطية

[1] Abdelkader SID-AHMED: Développement sans croissance : L’expérience des économies pétrolières du tiersmonde, O.P.U, Alger, 1983. p. 49.

سنة 1969 .و كذا تأميم سنة 1970 لكافة الشركات الأجنبية غير الفرنسية المنتجة للبترول باستثناء شركة " جيتي "[1].

من جانب أخر قامت الحكومة الجزائرية بمباشرة مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسية الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر ، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية وذلك بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين والذي أسفر عن إنسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04 ،إن هذا الانسحاب دفع بالجزائر إلى إصدار قرارات تمثلت في تأميم الجزائر لمحروقاتها ،حيث تم الاعلان عنها في خطاب للرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" في يوم 1971/02/24 بمناسبة عيد العمال وكانت تنص :

ـ أخذ حصة 51 % من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات ،وهذا ما يسمح بمراقبة 56 % من مجمل الانتاج البترولي .

ـ التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي .

ـ تأميم النقل البري للبترول والغاز ،أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري

ومقابل هذه القرارات قدمت الجزائر الضمانات التالية :تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق ، وتقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا بإستثناء شركة "جيتي" التي تدفع لها التعويض بالبترول الخام [2]

إن هذه القرارات تم مواجهتها من الطرف الفرنسي بإحتجاجات واسعة حيث باشرت الشركات الفرنسية بممارسة حضراً نفطياً بالاضافة إلى إتباع أساليب مختلفة من الضغوط تمثلت في :

---

[1] كتوش عاشور: الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني، مرجع سابق ، ص159

[2] عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 - 1985 الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر,1992 ، ص151

ـــ رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي –لكن لم يكتب له النجاح – وتأكيـــدها أن البترول الجزائري لا يمكن أن يجد له سوقاً خارج فرنسا وحتى من أجل بلوغه الأسواق الاوروبية فلا بد له من المرور عبر فرنسا [1].

ـــ الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات إقتصادية مع الجزائـــر وحذرتها من مغبة التعامل معها ومطالبات بمقاطعة النفط الجزائري .

وبسبب هذه الممارسات واجهت الجزائر صعوبة في الدخول إلى الاسواق العالمية بســـبب تـــردد الدول في ابرام عقود مع الجزائر لموقف فرنسا التي هددت بنسف كل إتفاقية تبرمها هذه الدول مـــع الجزائر يظاف إليها عوامل موضوعية تتعلق بنقص الاطار الوطني الكفء القادر على التكفل بالقطاع النفطي بعد تخلي الشركات الاجنبية عن مواصلة الاستغلال قطاع البترول .

ولكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر ،فكان منهـــا العقـــد المبـــرم بـــين شـــركة سوناطراك وشركة ألبازر الامريكية [2] و الذي اعتبر مكسباً للجزائر ومؤكداً ربحها لمعركة التأميم.

3ـــ المحروقات الجزائرية بعد التأميمات

إرتبط مفهوم إستعادة الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال، فكان التاكيد علـــى مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدأ دستورياً أقرته جميـــع الدســـاتير فـــي الجزائر ، ومن هذا المنطلق أرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات وإلغاء نظام الإمتيـــاز عـــام 1971 نظاماً جديداً لإستغلال المحروقات ، قائم على تثبيث الملكية والسيادة الوطنية علـــى الحقـــول

[1] بلعيد عبد السلام ،الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال ،ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي ،دار النشر بوتان ،الجزائر ،1990 ،ص 49.
[2] نفس المرجع السابق ، ص ،ص 124 – 125 .

النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الاساسي في القطاع ، ووضع الاليات والاجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة.

ففي الجانب التنظيمي كانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات البترولية أي دخل فيها ،فأقرت مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971 تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله ،وكذا جانب النظام الضريبي ،ومن موضوعات التي تناولتها مايلي :

– تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للبترول الجزائري ،حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية ،بمعنى أن سعر البترول يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة ،ولها سلطة تعديل الأسعار . أن التسعير يخضع لمبدأ تغير الظروف.[1]

– وبموجب هذه المراسيم كذلك ،تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958 ،ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقدير قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية.

من جهة أخرى فقد تم حصر العقود التي يمكن للشركات الاجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد هو عقود الخدمات ، وقد إشتهر منه في الجزائر صنفان: صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالاخطار، تقوم بموجبه الشركات الاجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة إيجابية وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية، وصنف ثانٍ يعرف بعقود المساعدة التقنية ،لا تتحمل فيه الشركة الاجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمة المطلوبة منها وعادة ماتكون خدمات تنقيب وإنتاج لفائدة الشركة الوطنية ، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.

[1] يسرى محمد أبوالعلا ، مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري ،مرجع سابق، ص ،ص 118-122 .

لكن بعد 15 سنة من التطبيق ــ هي كل المدة التي ساد فيها هذا النوع من العقود بالجزائرـــــ ،أثبتت التجربة محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعـــد عمليات التأميم ،فقد كانت النتائج المحققة متواضعة جدا ،فعلى طول الفترة بين 1971 و1985 مثلا لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا ،أي بمعدل أقل من عقدين في السنة ،ولم تتجـــاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10 % من مجموع مساحة المجال المنجمي ،ولـــم تحقق أعمال الاستكشاف سوى اكتشافات قليلة ،لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه ، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري إلى التفكير في تغيير ذلك القانون ،وسن قانون جديد أكثر جاذبيـــة وقـــدرة علـــى تحريك القطاع [1]

[1] Omor KHELIF, Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures (Alger: CREAD, 2005), p.109

المبحث الثاني: مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

يعتمد الاقتصاد الجزائري إعتماداً كلياً على قطاع المحروقات حيث تتوقف كل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير المحروقات ، وذلك بالرغم من إجراءات الدعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع في تطبيقها بداية من 1996 ،إذ ظلت الصادرات خارج المحروقات في أحسن الظروف لا تتعدى 5 %[1].

أولا: أهمية قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري

1ـ مساهمة قطاع المحروقات في حجم الصادرات : يساهم قطاع المحروقات بشكل كبير في حجم الصادرات للجزائر بحيث نجد أن أغلب الصادرات الجزائرية هي عبارة عن صادرات من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه في الجدول التالي :

جدول رقم01 :تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000– 2009 (الوحدة :مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المحروقات	21.42	18.48	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19	44.41
الإجمالي	22.03	19.13	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59	45.18
سعر البترول	27.60	23.12	25.24	29.03	38.52	54.64	65.85	74.94	99.97	80.72

SOURCE:BULLETIN STATISTIQUE DE LA BANQUE D'ALGERIE :STATISTIQUES DE LA BALANCE DES PAIEMENTS:1992 - 2005،Hors Série – Juin 2006، p73

ـ بنك الجزائر : النشرات الإحصائيات الثلاثية :أنظر www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm

[1] د.براق محمد – أ.عبيلة محمد : دفع الصادرات الجزائر خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي ،مجلة شمال إفريقيا ،العدد الرابع ،جوان 2006 ، الجزائر.ص125

من خلال الجدول نلاحظ: إن هيكل الصادرات الجزائرية يرتكز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات المحروقات والتي عرفت نمو متزايداً منذ سنة 2003 إلى غاية 2008 وبلغت مستويات قياسية سنة 2008 بـــ:77.19 مليار دولار وهذا بسبب الارتفاعات المتواصلة التي شهدتها أسعار البترول حيث بلغ متوسط سعر البترول سنة 2008 حوالي99.97 دولار للبرميل ،غير أن انخفاض وتقلبات الاسعار التي شهدتها سنة 2009 والتي انخفض على إثرها متوسط سعر البترول إلى 80.72 أدت إلى انخفاض قيمة صادرات المحروقات إلى 44.41 مليار دولار .

بالنسبة للصادرات الاجمالية فإن قيمتها عرفت تزايداً مستمراً طول فترة 2003-2008 مترافقة مع الزيادة المستمرة للصادرات النفطية والمتعلقة بدورها بالزيادة المستمرة في أسعار البترول التي عرفت مستويات قياسية سنة 2008 لتنتقل قيمة الصادرات الاجمالية من 22.03 مليار دولار سنة 2000 إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 هذا التطور مرتبط بالتزايد المستمر لاسعار المحروقات والتي أنتقلت من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99.97 دولار للبرميل سنة 2008 . غير أن سنة 2009 عرفت إنخفاض في قيمة الصادرات 45.18 مليار دولار وهذا بسبب انخفاض الصادرات النفطية المتأثرة بإنخفاض أسعار البترول.

الشكل رقم 02: تطور الصادرات الجزائرية بدلالة أسعار البترول من 2000 إلى 2009

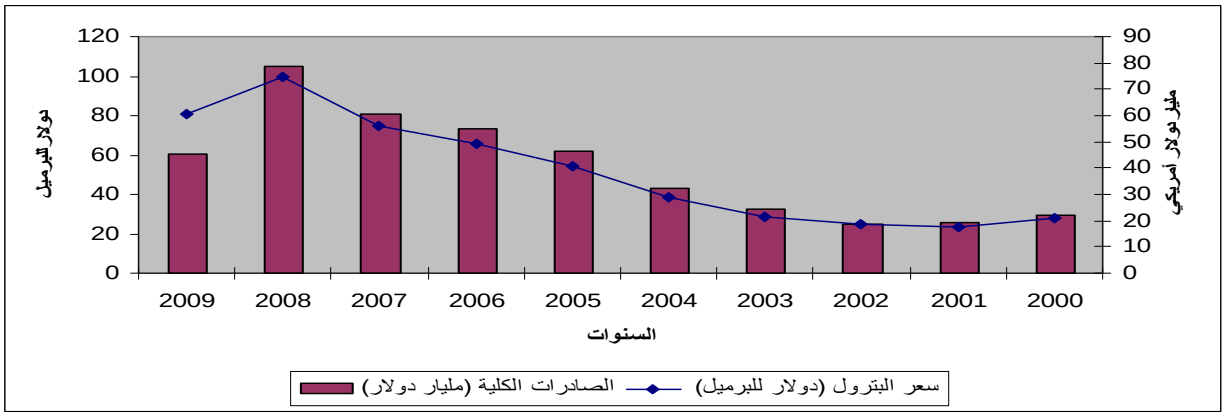

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول السابق

2ـ مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي :

لقد أعطيت كل الاهتمامات الضرورية لمعظم القطاعات الاقتصادية المتواجدة على مستوى الاقتصاد الوطني ،إلا أن الأهمية النسبية لكل قطاع تختلف حسب مكانته ووزنه ،وبما أن قطاع المحروقات كانت له أهمية بالغة نظراً لطبيعته الخاصة ودوره الأساسي في تحقيق التراكم الوطني ،فهو يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي ،ويمكن تتبع مدى مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي من خلال الجدول التالي :

جدول رقم :02 مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الاجمالي 2000-2009

(الوحدة :مليار دينار جزائري)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ناتج قطاع المحروقات	1616.3	1443.9	1477.1	1868.9	2319.8	3352.9	3882.2	4089.3	5000.5	3242.3
القطاعات الاخرى	2507.2	2783.2	3045.7	3378.6	3832.1	4211.8	4630	5319	6041.3	6969.7
الناتج الداخلي الاجمالي	4123.5	4227.1	4522.8	5247.5	6151.9	7564.7	8512.2	9408.3	11042.8	10212

المصدر: بنك الجزائر :النشرات الإحصائيات الثلاثية : سبتمبر2010، ديسمبر 2008

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التطور الحاصل في الناتج الداخلي الاجمالي والذي ارتفع من 4123.5 مليار دينار سنة 2000 إلى 10212 مليار دينار سنة 2009 ومعنى ذلك أن قيمة الناتج الداخلي الاجمالي قد تضاعفت إلى أكثر من مرتين من سنة 2000 إلى سنة 2009 . كما نلاحظ من

خلال الجدول أن سنة 2009 سجلت انخفاضاً في حجم الناتج الداخلي الاجمـــالي وأصـــبح 10212 مليار دينار بعدما كان 11042.8 مليار دينار سنة 2008 وهـــذا بســـبب انخفـــاض النـــاتج قطـــاع المحروقات من5000.5 مليار دينار إلى 3242.3 مليار دينار ويعزى ذالك إلـــى الانخفـــاض الـــذي عرفته أسعار البترول .

الشكل رقم03 : علاقة الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر بأسعار البترول 2000 ــ2009

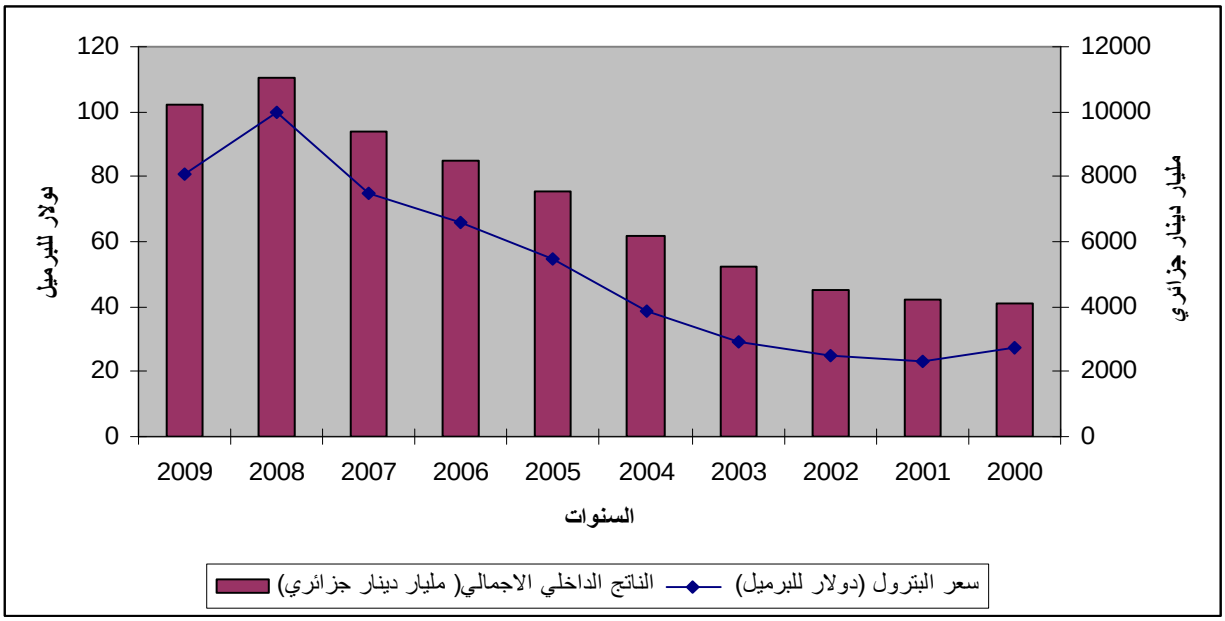

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على بيانات الجدول رقم01 و02

من خلال الشكل نلاحظ العلاقة الطردية بين الناتج الداخلي الإجمالي وأسعار البترول منذ ســـنة 2002 حيث أدى الإرتفاع المتواصل في أسعار البترول إلى إرتفاع الناتج الداخلي الإجمالى ، من جهة إخرى شهدت سنة 2009 إنخفاض أسعار البترول الشيء الذي أنعكس بدوره على النـــاتج الـــداخلي الإجمالي بالإنخفاض. وهذا ما يفسر مبدئيا إرتباط الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار البترول .

3ـــ مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة :

تتمثل مساهمة قطاع المحروقات في الميزانية العامة للدولة من خلال الجباية البترولية والتـــي تعتبر من أهم مصادر تمويل الميزانية العامة للدولة والجدول الموالي يبين تطور الميزانيـــة العامـــة للدولة خلال الفترة 2000 إلى 2006

الجدول رقم 03: الموازنة العامة للجزائر من 2000 ــ 2006

(الوحدة :مليار دينار جزائري)

السنـــوات	الايـــــــــــــــرادات				النفـــقات	رصـــــــيد الميـــزانية
	الضـــرائب	الجبايـــــــة البـــــترولية	عبـــــــــر الضـــــريبة	المجـــموع		
2000	362.4	720.0	69.5	1128.9	1199.9	-61
2001	404.2	840.6	244.2	1400.9	1471.8	-70.9
2002	478.2	916.4	175.7	1570.3	1540.9	29.4
2003	520.9	836.1	163.5	1520.5	1730.9	-210.4
2004	576.2	862.2	160	1599.3	1860.0	-260.7
2005	645.2	899.0	175.6	1719.8	2105.1	-385.3
2006	714.3	916.0	205.2	1835.5	2543.4	-707.9

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات الوزارة المالية http://www.mf.gov.dz/ تم الاطلاع عليها يوم 24-11-2010

نلاحظ من خلال الجدول أن إيرادات الميزانية عرفت تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من 2000 إلى 2006 حيث انتقلت من 1128.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 1835.5 مليار دينار سنة 2006 أي بزيادة قدرها 696.6 مليار دينار ،وقد عرفت إنخفاظاً وحيداً سنة 2003 حيث انخفضت الايرادات الميزانية من 1570.3 مليار دينار سنة 2002 إلى 1520.5 مليار دينار سنة 2003 ،وهذا على عكس النفقات التي عرفت نمو مستمراً على طول الفترة 2000 – 2006 ،حيث انتقلت من 1199.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 2543.4 مليار دينار سنة 2006 أي بزيادة في النفقات قدرت بـــ:1343.5 الشيء الذي انعكس على رصيد الميزانية حيث عرفت الميزانية العامة عجزاً مستمراً منذ سنة 2003 إلى غاية 2006 ،حيث انتقل من (210.4–) مليار دينار إلى (707.9 –) مليار دينار .

3–1– مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة للدولة :

تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العامة للدولة و تساهم بشكل كبير في الايرادات الكلية ،وقد عرفت نمواً متواصلة حيث انتقلت من 720.2 مليار سنة 2000 إلى 916 مليار دينار سنة 2006 ،وهذا راجع في الأساس إلى الارتفاع المتواصل في أسعار البترول خلال هذه الفترة ،كما أن نسبة مساهمة الجباية البترولية تراوحت ما بين49.9 % و 63.2 % وهو يفسر تأثير الجباية البترولية على حجم الايرادات الكلية ،كما أن الايرادات الأخرى قد عرفت هي الأخرى ارتفاعات متواصلة خلال هذه الفترة وانتقلت من 418.7 مليار دينار إلى 919.5 مليار دينار ،غير أن مساهمتها في حجم الايرادات الكلية تبقى أقل من النصف ،حيث تراوحت ما بين 36.8 % و 50 % ،وعليه يمكن أن الايردات الكلية للميزانية العامة تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في حجم الجباية البترولية وهوما يمكن توضيحه أكثر من خلال الشكل التالي

الشكل رقم 04 :تطور حصيلة الجباية البترولية والايرادات الكلية خلال الفترة 2000 إلى 2006

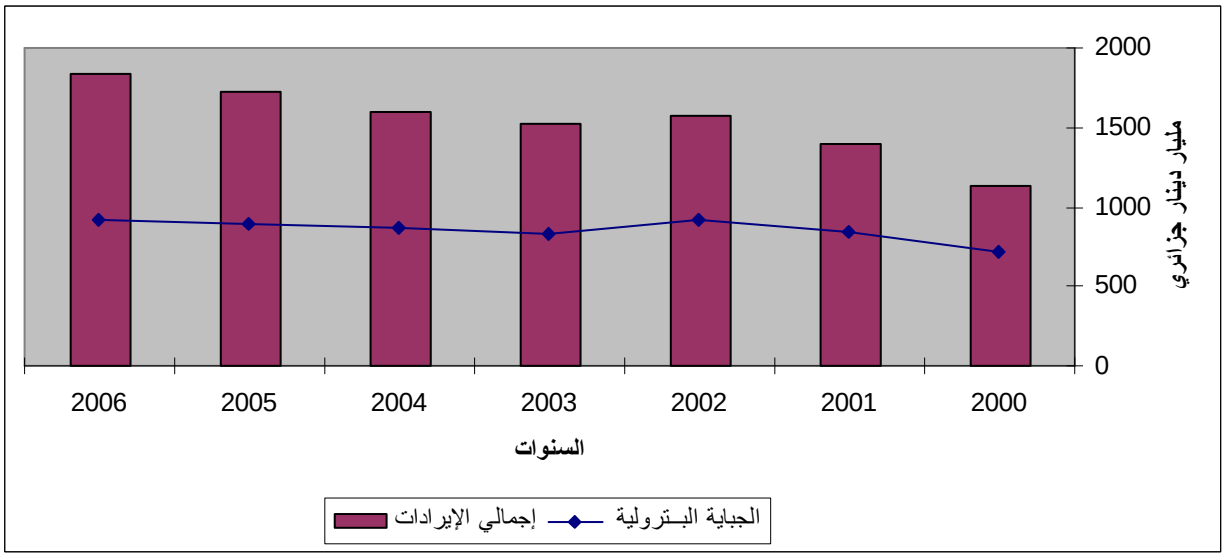

المصدر: إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 03

3-2- مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة :

إن تحديد حجم النفقات العامة مسألة هامة ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة إزدياد النفقات العامة ،ومن العوامل المحددة لحجم الانفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية [1] ،تعتبر الجباية البترولية من أهم الايرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية نفقاتها ،ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية البترولية والمعروف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والايردات غير الضريبة) والمغطاة بالجباية البترولية إلى مجموع النفقات[2] والجدول التالي يبين تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها .

[1] عبد المجيد قدي ،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ،دراسة تحليلية وتقييمية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثالثة، الجزائر 2006 ،ص 185.

[2] لخضر عزي ،الجباية البترولية في الجزائر ،مداخلة في الملتقى الوطني للسياسة الجبائية في الجزائر ،جامعة البليدة 11-12ماي 2003 ،ص 297 .

جدول رقم 04 :تطور النفقات العامة ودور الجباية البترولية في تغطيتها للفترة 2000-2006

(الوحدة :مليار دينارجزائري)

السنـــوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الجبـــاية البتـــرولية	720.0	840.6	916.4	836.1	862.2	899	916
النفـــقات العـــامة	1199.9	1471.8	1540.9	1730.9	1860.0	2105.1	2543.4
معـــامل التغطية (%)	60	57.1	59.5	48.3	46.35	42.7	36

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم 03

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات عرفت نمواً مطرداً خلال الفترة من 2000 إلى 2006 ،حيث انتقلت إلى ضعف ما كانت عليه في سنة 2000 أي بزيادة قدرت بـــ:1343.5 مليار دينار جزائـــري وهي تعادل (212 %) وهذا بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج الانعاش الاقتصادي ودعم النمو .

كما أن الايردات الجبائية عرفت هي الأخرى نمو متزايد ولكن بوتيرة أقل من نمو النفقات حيث زادت بنسبة (127 %) وهو ما يفسر الانخفاض الذي عرفه معدل تغطية الجباية البترولية للنفقـــات العامـــة حيث انخفض من نسبة 60 % إلى نسبة 36 % ،ومع ذلك فإن الجباية البترولية تساهم بشكل كبير في تحديد حجم الانفاق العام ،والشكل الموالي يوضح ذلك :

الشكل 05:مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة

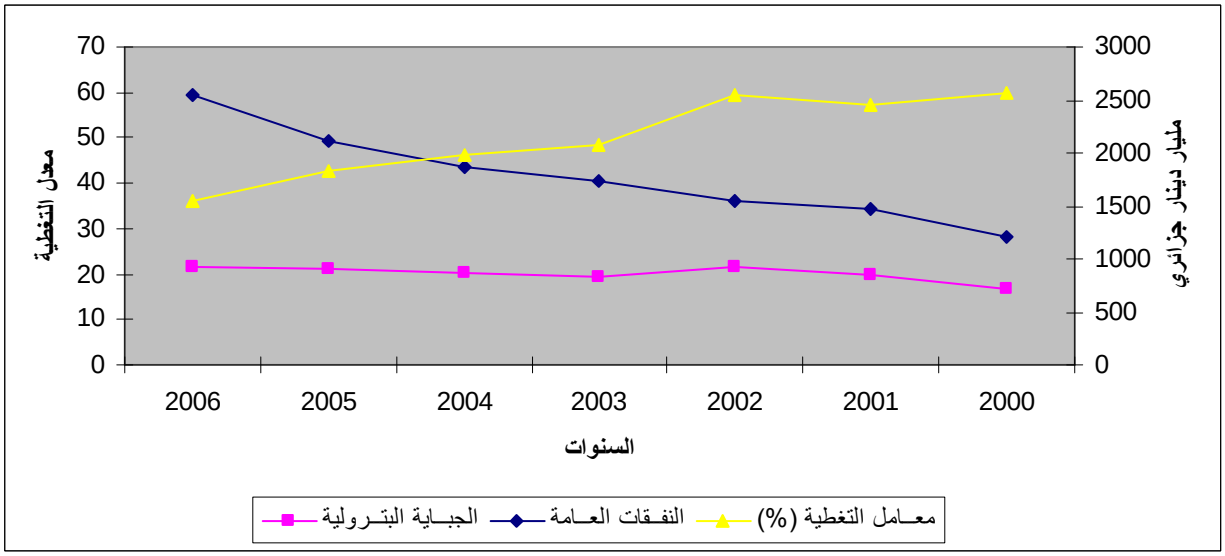

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 04

ثانياً: الاستعمالات الفوائض البترولية في الجزائر :

للإقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد تصدير كميات متزايدة من محروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية ،بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل ورأس المال فأهميتها محدودة وهامشية ،فهو إذن إقتصاد توسعي يبحث على زيادة الصادرات [1].

ونظراً لإرتفاع أسعار البترول في فترات معينة فإن عوائد صادرات المحروقات في الجزائر عرفت هي الأخرى نمواً كبيراً الشيء الذي سمح بتكوين أرصدة نقدية تفوق الحاجات الإقتصادية والاجتماعية وهو ما يمكن تسميتها بالفوائض البترولية .

[1] Ammar BELHIMER : La dette extérieure de l'Algérie, Casba Edition, Alger, 1998, p.8

1ـــ تعريف الفوائض البترولية :

هي عبارة عن الفرق الموجب بين العائدات من الصادرات البترولية أساساً وبين مجمل الواردات والذي تعجز إمكانيات الإقتصاد الوطني عن إشبعابه في أنشطة إستثمارية حقيقية ومنتجة ،مما يجعلـــه يتراكم سنة بعد أخرى .

إن الفائض من عوائد النفط هو فائض رأس مال ظاهري جاء لقاء تصدير ثـــروة طبيعيـــة غيـــر متجددة أي لقاء إندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض ،وبذلك يعتبر رأس المـــال النقـــدي المتحصل عليه معادلاً موضوعياً لمورد إنتاجي ناضب لكنه أعتبر فائضـــاً ،لأن الكميـــات المتـــوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية فهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الانتاج الجاري لسلعة متكررة وإنما عن إمتلاك لمورد طبيعي غير متجدد[1].

وبقدر الايجابيات التي يمكن تحقيقها من إستعمالات الفوائض البترولیـــة إلا أن إســـتعمالات هـــذه الفوائض تخضع لعدة إعتبارات أهمها قدرة الاقتصاد الوطني على إستعاب الفوائض البترولية وهو ما يمكن تفسيره بالطاقة الاستعابية [2] للاقتصاد الوطني .

إن مشكلة الطاقة الاستعابية في الجزائر لا تكمن فقط في ضيق أفق مجال إستثمار الفوائض المالية المتراكمة وتحسين المؤشرات الإقتصادية وتحقيق العدالة في توزيع الثروة ،ولكن المشـــكلة الحقيقيـــة تكمن في العجز في تحويلها إلى رأس مال عيني ووسائل إنتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمـــة مضافة تؤدي في النهاية وفي إطار سياسة تنموية واضحة إلى تحولات هيكلية إقتصادية وإجتماعيـــة تقلل من الاعتماد الكلي على البترول .

---

[1] محمد عبد الشافي عيسى ،العام الثالث ،والتحدي التكنولوجي الغربي ، دار الطليعة ، بيروت ، 1983 ، ص 246 .

[2] الطاقة الاستعابية هي قدرة إقتصاد الدولة على إستخدام موارده المالية المتوفرة وإستخدامها بشكل منتج وتحقيق النمو اللازم فيها .

لقد شهدت الجزائر نمو مطرداً في التدفقات المالية وهذا سبب إرتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة الشيء الذي طرح مشكلة القدرة على إستعاب هذه التدفقات فالسوق الداخلية في الوقت الراهن وفي المدى القريب لا يستطيع إستعاب وتوظيف المدخرات النقدية المتراكمة في مشاريع ناجعة .

2ـ دور الفوائض البترولية في تخفيض المديونية الخارجية :

عانى الاقتصاد الجزائري من أزمة المديونية الخارجية وذلك بعد أنهيار أسعار البترول سنة 1986 وإنخفاض قيمة الدولار أمام العملات الأجنبية الأخرى الأمر الذي وضع الدولة أمام ضرورة ملحة لإيجاد حلول محققة لهذه المعضلة حيث وجدت الجزائر نفسها مضطرة لتطبيق برامج الاصلاح الإقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ،وهو ما يعني خضوع الجزائر لوصايا المؤسسات المالية الدولية ،وذلك نتيجة للشروط المرتبطة بجدولة الديون .

غير أنه وفي سنوات الأخيرة بدأت الجزائر في تحقيق بعض التوازنات المالية الداخلية والخارجية بفضل الاصلاحات المتبعة وإستمرار إرتفاع أسعار النفط التي وصلت إلى مستويات قياسية في سنة 2008 بـ : 147 دولار للبرميل الشيء الذي سمح بتكوين فوائض بترولية قياسية قدرت في سنة 2009 بـ:147.22 مليار دولار، وللاستفادة من هذا الوضع الإقتصادي وضعت الجزائر أولوية تسديد الديون الخارجية من بين أولويات الاقتصادية حيث عمدت إلى آلية الدفع المسبق للديون والتي كانت عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني .

ـ **تطور المديونية الخارجية في الجزائر :** لقد تأخر ظهور أزمة المديونية الخارجية للجزائر إلى غاية 1986 حيث أدى الانزلاق الخطير الذي عرفته أسواق النفط الناتج عن الانخفاض المتتالي لأسعار النفط والذي تزامن مع تدهور قيمة الدولار الأمريكي ، في التضخم حجم المديونية بأكثر 32

مليار دولار في نهاية 1991 وهي التي لم تكن تتجاوز 5 دولار سنة 1972[1].الشيء الذي دفع بـ:تخصيص ثلث مداخيل البلاد من العملة الصعبة للوفاء بمستحقات المديونية وفوائدها، فبالرغم من التحسن النسبي الملحوظ منذ1994 ، فقد كانت خدمة المديونية الخارجية تمتص في هذه السنة 75 % من المداخيل بالعملة الصعبة وهو أمر يجد تفسيره في إعادة الجدولة التي تعني تمديد مدة الدفع وبشروط تعسفية وجائرة [2].

أن المديونية الخارجية عرفت دورتها سنة 1996 بـ:35.34 مليار دولار ثم بدأت بالانخفاض مند سنة 2003 لتصل سنة 2009 إلى 5.413 مليار دولار، ويرجع الانخفاض الكبير الذي عرفته المديونية الخارجية للجزائر إلى تحسن مستويات الأسعار المحروقات منذ 2002 وإنتهاج الدولة آلية الدفع المسبق الديون وذلك بإستخدام الفوائض البترولية المتراكمة .

الشكل رقم 06 : تطور حجم المديونية الخارجية ما بين 2002-2009

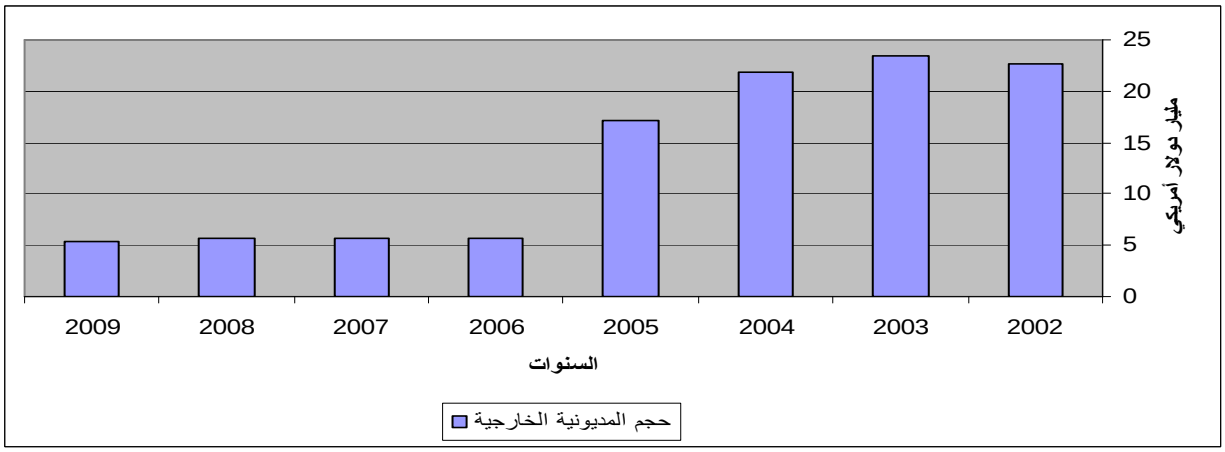

المصدر : : بنك الجزائر :النشرات الإحصائيات الثلاثية : سبتمبر2010، ديسمبر 2008

[1] دادن عبد الغني ، سويسي الهواري " أهمية مرونة نظام الدفع بين الاورو والدولار الأمريكي في الجزائر " الملتقى الدولي الأول حول : الأورو وإقتصاديات الدول العربية ،فرض وتحديات ، جامعة الأغواط ، الجزائر 18 – 20 أفريل 2005 ، ص 32 .

[2] عبد اللطيف بن أشنهو : عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999- 2009، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2004 ،ص 40

ـ الدفع المسبق للمديونية الخارجية :

شكلت المديونية في التسعينات عبئاً كبيراً على الاقتصاد الجزائري، غير أن التراكم المستمر في حجم الاحتياطات نتيجة الارتفاع غير المسبوق لأسعار البترول في الأسواق العالمية دفع بالسلطات الجزائرية سنة 2004 إلى إتباع آلية التسديد المسبق الديون الخارجية بالإضافة إلى إلى تسديد الديون التي بلغت آجال إستحقاتها ،إذ كان حجم المديونية في نهاية 2003 في حدود 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار دولار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ولندن ،حيث إستطاعت ما بين 2004-2005 تسديد مبلغ 3.3 مليار دولار وقد تسارعت وتيرة تسديد الدين المسبق سنة 2006 عندما وقعت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات سمحت لها بتخفيض ديونها الخارجية.

لقد سمحت آلية التسديد المسبق للديون بتوقيع الجزائر في 11 ماي 2006 إتفاقاً متعدد الأطراف مع نادي باريس يسمح لها بالتسديد المسبق لديونها الثنائية والمقدرة بحوالي 7.9 مليار دولار إمريكي ،وفي ظرف أشهر قليلة وقعت الجزائر 12 إتفاقاً مع دائنيها ،وفي نهاية شهر جوان تم تسديد ما مقداره 4.3 مليار لدائنيها مع نادي باريس . من جهة أخرى وقعت الجزائر مع روسيا إتفاقاً لمسح كل ديونها المقدرة بـــ:4.7 ملياردولار مقابل شراء الجزائر لتجهيزات روسية مختلفة . والجدول الموالي يوضح التسديد المسبق للديون الخارجية الجزائري للجزائر في سنة 2006 .

جدول رقم05 :تسديد المسبق للديون الجزائرية سنة 2006 (الوحدة :مليون دولار)

الدولة الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	مبالغ التسديد
فرنسا	11 ماي 2006	1600
السويد	11 ماي 2006	92
البرتغال	20 ماي 2006	20
هولند	22 ماي 2006	45
بلجيكا	27 ماي 2006	225
الدانمارك	6 جوان 2006	54.3
الولايات المتحدة	15 جوان 2006	625
النمسا	21 جوان 2006	369
إسبانيا	22 جوان 2006	690
النرويج	22 جوان 2006	15.6
كندا	24 جوان 2006	255
فلندا	27 جوان 2006	11.8
المملكة المتحدة	28 جوان 2006	202

المصدر :زايري بلقاسم ، إدارة احتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر ، مرجع سابق ذكره ،ص 23.

لاشك في أن هذا الانخفاض في حجم المديونية أدى إلى تحسن في مؤشرات المديونية ،وإلى الحفاظ على الثقة في الإدارة المالية للدولة من قبل الحكومة الجزائرية والبنك العالمي وصندوق النقد الـــدولي [1]،حيث قدر حجم الديونية الخارجية بـــ:5.413 مليار دولار مع نهاية .2009

3ـــ دور الاحتياطات الخارجية في تغطية الواردات في الجزائر :

عرفت الاحتياطات الرسمية للجزائر خلال السنوات الأخيرة إتجاهها التصاعدي المستمر منذ 2000 ،وفي هذا الصدد فقد إرتفع إجمالي الاحتياطات إلى أكثر من 147 مليار دولار أمريكي ســـنة 2009 مقابل 110 مليار دولار سنة 2007 و 11.94 مليار دولار سنة 2000 ، الشيء الذي سمح بزيـــادة معدل التغطية للواردات الجزائرية[2] حيث إستمرت الجزائر في تحقيق نسب عالية وصـــلت إلـــى 50 شهر سنة 2007 وهذا ما يمكن توضيحه أكثر في الجدول الموالي :

الجدول رقم06 : تغطية الاحتياطات الخارجية في الجزائر للواردات السلعية بالأشهر2000ـــ2009

(الوحدة : مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات	11.91	17.92	23.1	32.92	43.11	65.18	77.78	110.18	143.10	147.22
الواردات	9.17	9.94	12.01	13.53	18.30	20.35	21.45	26.35	38.07	37.40
التغطية بالأشهر	15.6	21.6	23	29.2	28.3	33.1	43.5	50.1	45.1	47.2

المصدر : : بنك الجزائر :النشرات الإحصائيات الثلاثية : سبتمبر2010، ديسمبر 2008

[1] زايري بلقاسم ، مرجع سابق ،ص 24.

[2] يحسب على أساس تقسيم إجمالي الاحتياطات الرسمية في نهاية السنة الدولة على قيمة وارداتها السلعة في نفس السنة المعنية .

نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المستمر في معدل تغطية الواردات مع الانخفاض النسبي في سنوات 2004 و 2008 بـــ: 28.3 شهر و 45.1 شهر على التوالي ، وهذا بسبب الزيادة التي حدثت في حجم الاستراد غير أن سنة 2007 عرفت وصول معدل التغطية إلى 50.1 شهر وهو ما يعني قدرة الاحتياطات الخارجية الرسمية في الجزائر لتغطية واردات أربع سنوات .

الشكل رقم 07: تغطية الإحتياطات الخارجية للواردات في الجزائر2000ـــ2009

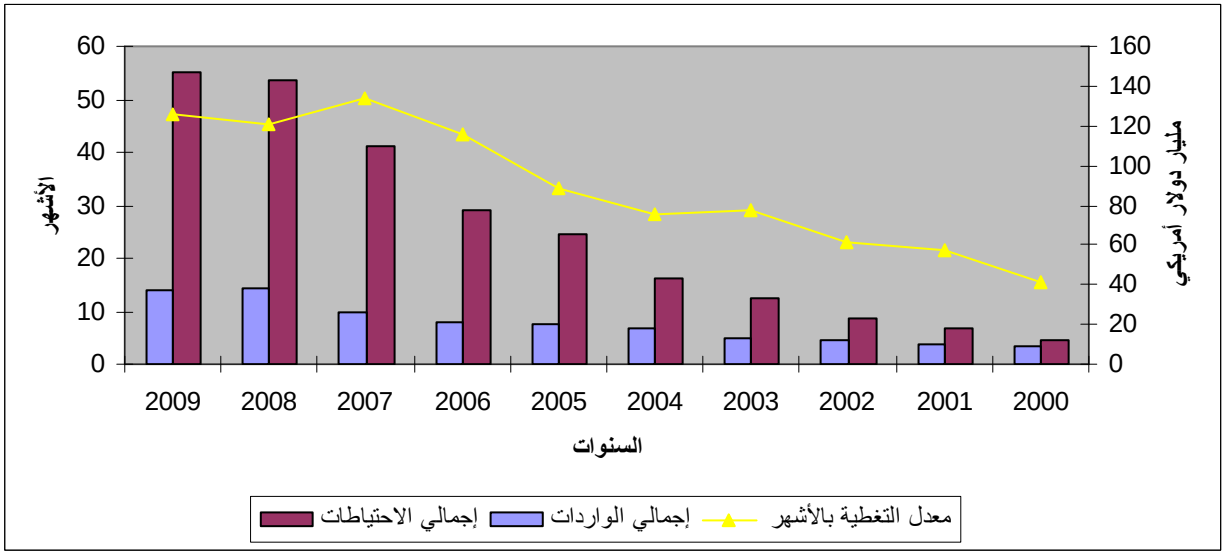

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم 05

إن الارتفاع الكبير لاحتياطات الصرف في الجزائر الناتج عن إرتفاع أسعار البترول يـــدل علـــى عدم قدرة الإقتصاد الوطني على إستعاب هذه الأموال ، رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة مـــن أجل الإستغلال الأمثل لهذه الاحتياطات وصعوبة توظيف هذه الأموال هو نتيجـــة لصـــعوبة التنبـــؤ بالتغيرات المستقبلية لإتخاد القرار الناجع في استخدام هذه الاموال ، من جهة أخرى فهنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى تآكل أو إستنزاف الاحتياطيات،يمكن الإشارة إلى بعضها و هي أساسية بالنســـبة للجزائر كاختلاف عملة الدفع و القبض في التجارة الخارجية، فنجد أن الإيرادات البترول و هي المصدر الأساسي للاحتياطيات تسعر بالدولار و يتم الاستيراد أساسا من الأسواق الأوروبية التي تتعامل باليورو

إذ أن % 40 من حجم الواردات بين الفترة 2001 و 2006 تتصدرها ثلاثة دول أوروبية و هي فرنسا، ايطاليا و ألمانيا، و لا تمثل الولايات المتحدة سوى 8% في المتوسط خلال نفس الفترة .و تمثل الولايات المتحدة من جهة أخرى الزبون الأول للجزائر ، إذ وصلت الصادرات الأمريكية إلى حوالي 30 %من إجمالي الصادرات في عام2006 [1].

4ـ زيادة النفقات العامة :

إن نمو الفوائض البترولية وتكوين إحتياطي كبير من العملات الصعبة شجع الجزائر على إستخدام جانب هام من هذه الأموال بغية تنشيط الإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية من خلال الزيادة في الانفاق العمومي بسبب إحجام المستثمرين الخواص وعدم دخول الشركات مجالات واسعة من الاستثمار بالمستوى المرغوب فيه من جهة ،ومن جهة ثانية تراكم الفوائض المالية ونمو الجباية البترولية ،أعاد من جديد أسلوب التنمية القائم على تدخل الدولة مباشرة في إنجاز المشاريع الضخمة بإستخدام العائدات المتزايدة المتأتية من تصدير البترول وهذا ما يفسره كل من المخطط الخماسي 2004-2009 والمخطط 2010-2014 حيث بلغت المخصصات المالية :150 و 286 مليار دولار[2] على التوالي .

ـ برامج إستثمارية في الهياكل القاعدية :

زاد الانفاق العام في الجزائر وارتفع حجم المخصصات الاستثمارية بهدف تنشيط الاقتصاد الوطني وذلك من خلال لإنجاز مشاريع مختلفة أهمها موجهة لقطاعات هيكلية أساسية مثل الطريق اليسار شرق –غرب ـ بطول 1200 كلم وبتكلفة فاقت 11 مليار دولار ،وإقامة وحدات متعددة لتحلية

[1] زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا -العدد السابع ، السداسي الثاني ، 2009 ، ص 63

[2] وكالة الانباء الجزائرية : مستخرج بلاغ مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 24 مايو 2010 .

مياة البحر وبناء السدود وبعث مشاريع قديمة كانت متوقفة مثل مترو الجزائر العاصمة ،وتوسيع شبكة السكك الحديدية ،وإتمام أشغال مطار هواري بومدين .في حين خصص برنامج الدعم والنمو 2009-2014 مبلغ 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها وعلى الخصوص قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه .كما خصص هذا البرنامج مبلغ 156 مليار دولار إنطلاق مشـــاريع جديدة أهمها تجهيز 14 مدينة بالتراموي.

ـ تطوير القطاع المحروقات :

يتطلب القطاع البترولي ضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير الانتاج ،الصيانة لاحلال البترول المستخرج والمحافظة على سلامة الآبار [1].ومن هذا المنطلق فقد عرف القطاع البترولي في الجزائر تطوراً أكثر من غيره من القطاعات الاقتصادية وذلك بدخول الشركة الوطنية سوناطراك في مشاريع شراكة مع المؤسسات الأجنبية أهمها إنشاء أنبوب "ميـــدغاز " بطاقة 8 مليار متر مكعب سنوياً نحو إسبانيا وتوسيع الأنبوب العبر لتونس نحو إيطاليا وإنجاز مصفاة لتكرير البترول بادرار بطاقة 600 ألف طن من البترول سنوياً [2] موجهة للاستهلاك المحلي المتزايـــد ،بالإضافة إلى مشروع إنجاز مصفاة بتيارت بطاقة تكريرية 1.5 مليون طن سنوياً ومشاريع أخـــرى بالشراكة في البتروكيماويات وتمييع الغاز الطبيعي .

ـ الانفاق في الجانب الاجتماعي :

من أجل التخفيف من معاناة المواطنين قامت السلطات الجزائرية بإطلاق برنامج للسكن من خلال بناء مليون وحدة سكنية وذلك في البرنامج الدعم والنمو 2004- 2009 ،وبناء مليوني (02) وحـــدة سكنية منها 1.2 مليون سيتم تسليمها خلال الفترة الخماســـية 2009-2014 ،وهـــذا بهـــدف تنشـــيط

[1] عبد المجيد قدي ، الاقتصاد الجزائري والنفط ،فرص أم تهديدات ،مداخلة في مؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة سطيف أيام 08/07 أفريل 2008 ،ص 5 .

[2] بدأت في الانتاج في جانفي 2009 .

القطاعات والمؤسسات المرتبطة بالبناء ،بالإضافة إلى زيادة النفقات الخاصة بالقطاع الصحي حيث سيتم بناء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية خلال سنوات الخمس القادمة ،كما قامت الدولة بزيادة النفقات الخاصة بالجانب التعليمي وضمان توفير مناصب الشغل حيث تسعى الدولة إلى ثلاث ملايين منصب شغل مع نهاية 2014.

5ـ إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر :

تتميز أسعار البترول بعدم الاستقرار بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الإقتصادية والسياسية ،وهو ما يؤدي إلى تعرض الدول البترولية ومنها الجزائر لصدمات إيجابية وسلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية الشيء الذي يؤثر بصفة مباشرة على توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية .

وأمام هذه الوضعية قررت السلطات الجزائرية إستحداث صندوق خاص يعمل كآلية لامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الايجابية ولاحتفاظ بها في شكل إحتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري والناتجة عن أي إنهيار قد يمس أسعار البترول مستقبلاً .

ـ ماهية صندوق ضبط الموارد :

لقد جاء إنشاء الصندوق في سنة2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لاسعار البترول في الأسواق العالمية ،إذ حقق رصيد الميزانية العامة لدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دينار في هذه السنة ،ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض وإستعمالها في الحفاظ على إستقرار الميزانية العامة للدولة قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على إمتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال

السنة ،بالإضافة إلى كل الايرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق ،وقد تأسس هذا الصندوق تحت عنوان " صندوق ضبط الموارد " بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 [1] ،وهو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص والتي تتميز بأنها مستقلة عن الميزانية العامة للدولة أي لاتخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الميزانية العامة كما أنها لاتخضع لرقابة السلطات التشريعية.

ـ أهداف صندوق ضبط الموارد :

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل حجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن إنخفاض إيردات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية ،بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية بالتنسيق مع البنك المركزي .

ولقد أدخلت بعض التعديلات على هذا الصندوق خلال سنتي 2004 و2006 حيث أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدراً من مصادر تمويل الصندوق ،بالإضافة إلى تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 للهدف الرئيسي للصندوق ليصبح تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري[2].

إن إدخال هذه التعديلات على أهداف صندوق ضبط الموارد سمحت بتغير أهدافه لتشمل مواجهة أي عجز تعرفه الخزينة العمومية مهما كان سبب العجز ،كما سمح هذا التعديل بتحديد سقف لنفقات الصندوق وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد آداة مستدامة لتعديل وضبط الميزانية العامة للدولة على المدى البعيد .

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو ،مرجع سبق ذكره ،ص 133.

[2] بوفليح نبيل ،العاطف عبد القادر ،فعالية صندوق ضبط الموارد كآداة لتوضيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر ،المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة سطيف أيام 08/07 أفريل 2008 ،ص 06.

إن سبب هذا التعديل هو أن الفوائض التي حققتها الجزائر منذ سنة 2000 قد شجعت الحكومة علـــى تنفيذ سياسية إقتصادية جديدة سميت بساسة الانعاش الاقتصادي ،وهي سياسة كينزية تهدف إلى حفز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الانفاق الحكومي الاستثماري .

ـ تطور وضعية صندوق ضبط الموارد: لقد عرفت وضعية صندوق ضبط الموارد إرتـــفاعاً ملحوظاً منذ إنشـــائه وذلك راجع بصفة أساسية إلى الارتفاع المتواصل الذي شهدته أسعار البترول.

جدول رقم07:تطور وضعية صندوق ضبط الموارد خلال الفترة 2000 –2009 **(مليار دينارجزائري)**

السنة	إيـــــــــــرادات			الاستـــــــخدامات			رصيد الصندوق في نهاية السنة الحالية
	رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة 12/31	فائض قيمة الجباية البترولية	تسبيقات البنك الجزائر	تسديد الديون	سداد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية	
2000	0	453.273	0	221100	0	0	232.137
2001	232.137	123.864	0	184.467	0	0	171.534
2002	171.534	26.504	0	60..170	0	0	27.978
2003	27.978	448.914	0	156.000	0	0	320.892
2004	320.892	623.499	0	222.703	0	0	721.688
2005	721.688	1368.836	0	247.838	0	0	1842.686
2006	1842.686	1798.000	0	618.111	0	91530	2931.045
2007	2931.045	173.848	0	314.455	607956	531952	3215.530
2008	3215.530	2288.159	0	465.438	0	758180	4280.071
2009*	4280.071	0	0	0	0	0	4280.071

* نهاية جوان 2009

المصدر: إحصائيات وزارة المالية : http://www.mf.gov.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الصندوق قفز من 453 مليار دينار سنة 2000 إلى 1798 مليار دينار سنة 2006 . و بسبب إستحداث ضريبة إستثنائية على أرباح الشركات عند تجاوز سعر البترول30 دولار للبرميل فقد إرتفع رفع رصيد الصندوق إلى 4280071 مليار دولار في جوان 2009 ، أما فيما يخص إستخدامات الصندوق فقد إستخدمت موارد الصندوق في تسديد المديونية العمومية وبالأخص المديونية الخارجية من خلال آلية الدفع المسبق للمديونية ،كما تم إستخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية خلال سنوات 2006 ، 2007 ، 2008 وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لاهداف الصندوق سنة 2006.

الخلاصة

لقد تم التطرق في الفصل الأول إلى واقع و أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائـــري وتـــم التوصل إلى أن هذا القطاع يستحوذ على مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، حيث لا يزال وبعد أكثر من أربعة عقود من الاستقلال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي في الجزائر.

إن وضعية قطاع المحروقات في الجزائر عرفت من خلال تطورها مراحل مختلفة حيـــث شـــهدت المراحل الأولى من الاستقلال سيطرت الاستعمار الفرنسي على النشاطات البترولية وذالـــك بســـبب شروط اتفاقية ايفيان الشيء الذي دفع بالسلطات الجزائرية إلى إعادة النظر في هذه الاتفاقيـــة وإتبـــاع إستراتيجية تمثلت في إنشاء شركة سونا طراك والقيام بمفاوضات مع السلطات الفرنسية والتي أسفرت بعد فشلها إلى قيام الجزائر بتأميم المحروقات سنة 1971، وهو بمثابة تـــدعيم الاســـتقلال السياســـي باستقلال اقتصادي.

ومنذ ذالك التاريخ أحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري من خلال مســـاهمته في حجم الصادرات التي كانت في أغلب الأحيان تتراوح مابين 96 و97% ومساهمته فـــي موازنـــة الدولة من خلال الجباية البترولية بالإضافة استخدام الفوائض البترولية في تخفيض حجـــم المديونيـــة وإسهامها في تنفيذ البرامج التنموية في الجزائر.

الفصل الثاني

إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر

1. دوافع الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات

2 .إصلاحات قطاع المحروقات الجزائري

تمهيد:

يشهد العالم تحولات عالمية على المستوى الاقتصادي والسياسي في إطار العولمة الشاملة والتي تتطلب تشكيل أقطاب وتكتلات اقتصادية وسياسية كبيرة لمواجهة المنافسة وفرض الوجود في الساحة الدولية، فالعولمة واقتصاد السوق يفرضان على الاقتصاد الجزائري تحديات كبيرة يتطلب موجهتها التخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني والبحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهتها بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية في جميع القطاعات بما فيها قطاع المحروقات.

وبما أن قطاع المحروقات يعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد الجزائري، وفي غياب قطاع بديل، لم يكن أمام الجزائر من خيار سوى مراقبة التطورات الدولية في قطاع المحروقات ومحاولة تكييف القطاع المحلي مع معطيات الواقع الدولي الجديدة.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا الفصل الإجابة على سؤالين رئيسيين، أولاهما :ما هي أهم الدوافع التي دفعت بالجزائر إلى القيام بإصلاحات في قطاع المحروقات؟ وثانيهما: ما هي أهم قوانين المحروقات في الجزائر وما درجة انفتاح القطاع من جراء تطبيق هذه القوانين؟

المبحث الأول: دوافع الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات:

تمثل العولمة إحدى نتاجات الرأسمالية[1] التي أفرزت العديد من التحولات على الاقتصاد العالمي والتي أصبحت تطرح تحديات جديدة على قطاع المحروقات في الجزائر وبالتالي ضـــرورة مســـايرته وتكييفه بما يخدم الاقتصاد الوطني وتدعيم مكانة المحروقات الجزائرية على المستوى الدولي، حيـــث تتلخص هذه التحولات فيما يلي:

أولاً: التحولات على المستوى الدولي:

يمكن رصد التحولات الدولية التي أثرت على قطاع المحروقات فيما يلي:

1ـــ ظاهرة التحرير الاقتصادي:

أنتجت عملية الانفتاح الاقتصادي التي يشهدها الاقتصاد العالمي والمصحوبة بتطور تقني كبير واقعا جديدًا، فأصبحت كل الأنشطة الاقتصادية مفتوحة أمام المنافسة ولم يبـــق أي قطـــاع يحظـــى بالحمايـــة المطلقة، حيث خضعت جل القطاعات لقانون السوق.

1ـــ1 ظاهرة التحرير الاقتصادي في نشاط المحروقات: من الاتجاهات الهيكلية الجديدة البارزة في الاقتصاد العالمي عموما، الاتجاه نحو تحرير جميع القطاعات الاقتصادية الفرعية وإلغاء كـــل أشـــكال الاحتكار التقليدية، بما في ذلك تحرير تلك القطاعات الفرعية التي كان من غير الممكن من قبل تحريرها أو خوصصتها لأسباب تقنية خاصة منها قطاعي الغاز والكهرباء.

فقطاع البترول عرف منذ السبعينيات تحولات هيكلية أفضت إلى إنهاء هيمنة الشركات النفطيـــة الكبرى على أسواق النفط العالمية وسمحت بظهور سوق حرة للبترول الخام والمشتقات البتروليـــة مـــن منتجين ومستهلكين، تقوم فيها الشركات الوطنية التابعة للدول النفطية المنتجة بنفسها ببيع ما تنتجه سواء

[1] عبد الرحمان السحيباني :التكامل الاقتصادي العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 26 : العـــدد : 94الكويت سنة 2000 ،ص17

مباشرة للشركات النفطية الكبرى أو عبر عقود حكومية تبرم مع بلدان أخرى أو مع وسطاء. و يقوم هؤلاء بدورهم ببيع الكميات التي قاموا بشرائها للمستهلكين.

أما أسواق الغاز والكهرباء بقيت بعيدة عن هذه الحركية، وذلك لأسباب موضـــوعية لهـــا علاقـــة بالطبيعة التقنية الخاصة بهذين القطاعين وعلاقة بطبيعة أسواقهما، التي يغلب عليها الطابع المحلـــي أو الجهوي وبقيت إلى وقت قريب أسواقا احتكارية، عادة ما يحتكر فيها النشاط متعامل واحد في صـــورة شركة عمومية تتمتع بحق الاحتكار.

كان الظهور الأول للاتجاه الاقتصادي الجديد نحو رفع القيود في الولايات المتحدة عام 1985 بعـــد إقدام الإدارة الأمريكية على أول خطوة في طريق التحرير الاقتصادي وإلغاء الاحتكار، حيث أصدرت في ذلك العام الأمر 436 ألزمت بموجبه الشركات الغازية بفتح شبكات أنابيب الغاز وفصل نشاط المتـــاجرة عن نشاط النقل ثم في عام 1989 قامت بفتح المنبع الغازي وتم إلغاء الرقابة على أســـعار المنتجـــين لتقوم بالتحرير الكلي للقطاع عام 1993 [1].

أما في دول الاتحاد الأوروبي فقد حرصت مند البداية على أن تكون توجيهاتها عامة، فاكتفت بتحديـــد الإطار العام الذي يجب أن تتقيد به السياسات الوطنية القطاعية وتترك للبلد العضو حرية رسم تفاصـــيل سياساته وفق ما حدده من أهداف. وقد حفزت التوجيهات الأوروبية (توجيهات الكهرباء الصادرة فـــي 19 ديسمبر 1996، وتوجيهات الغاز الصادرة في 11 ماي 1998)[2] بدورها على مسألة فتح الســـوق أمام المنافسة الحرة في مجالات الإنتاج والنقل والتوزيع، وعلى ضرورة وضع ضوابط لنشاط الســـوق وتحديد مهام الدولة بوضوح، عبر التمييز بين أدوارها المختلفة، كمساهم في رأس مال الشركة العمومية، كصانع لسياسة الطاقة وكضابط ورقيب للسوق.

---

[1] David BOLDUC, Privatisation, Libéralisation et Réglementation: bouleversements et enjeux dans le secteur de l'énergie, Laval : Green-Université, Canada, 2001, P.32.

[2] David BOLDUC, Op.cit., p.32.

1ـــ2 تأثير ظاهرة التحرير الاقتصادي على الدول النفطية:

كان على الدول النفطية ـــ من بينها الجزائرـــ في ضوء تنامي ظاهرة التحرير الاقتصادي في الدول الصناعية بوتيرة سريعة، أن تتعامل مع بروز تيار جارف خصوصا في السنوات الأولى للألفية الجديدة يدعو إلى تحرير المبادرة الاقتصادية وتحرير قطاعي النفط والغاز، وقد وجدت هذه الدعوات بعضاً من الصدى في داخل هذه الدول، وبدأ يتشكل تيار يرافع من أجل الفتح الكامل للقطاع، بما يشبه إلغاء عمليات التأميم السابقة[1].

في المقابل، وبعد عودة منحنى الأسعار إلى الارتفاع من جديد، بدأت الساحة الدولية في سنوات 2005و 2006، تشهد انبعاث تيار مناقض تماما للتيار الأخير، يعمل من أجل إعادة تأميم ما سبق تحريره من قبل.

2ـــ زيادة حدة الضغوط التنافسية وأثرها على نشاط المحروقات:

لم توّلد العولمة النزعة نحو زيادة التكامل والاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات فقط، وإنما ولدت أيضا نزعة أخرى تكاد تكون مضادة للنزعة الأولى، هي زيادة حدة المنافسة بين هذه الاقتصاديات وهو ما انعكس على الشركات، حيث أن زيادة حدة المنافسة تؤدي إلى ميل الأسعار إلى الانخفاض وبالتالي تقليص هوامش الربح، الشيء الذي يدفع بالشركات في محاولة منها للحفاظ على مستوى أرباحها إلى إعادة هيكلة العرض والذي يأخذ أشكالا عديدة منها عمليات اندماج الشركات وزيادة التركيز القطاعي.

ومن هذا المنطلق فقد شهد نشاط المحروقات في السنوات الأخيرة من التسعينات ،وبداية الألفية الثالثة ، نموا كبيرا لظاهرة الاندماج بين الشركات النفطية، بعد موجة الركود الاقتصادي التي ميزت تلك السنوات، هذه الموجة الأخيرة للاندماجات[2] نجم عنها إنشاء مجموعات نفطية عملاقة، تكاد تصبح كيانات

[1] في الجزائر نجح هذا التيار في تمرير قانون المحروقات رقم 07/05 سنة 2005

[2] أنور يوسف عبد الله : النفط و تعاون دول مجلس التعاون الخليجي، النفط و التعاون العربي، المجلد 26 العدد 94 الكويت سنة 2000 ص : 62،63

سياسية قائمة بذاتها، وتقترب أرقام أعمالها من أرقام الناتج الداخلي الخام لبعض الدول النامية[1] من جانب آخر فقد نتج عن هذه الاندماجات توجيه الاهتمام لقطاع الغاز الطبيعي ، مما صعب التواجد في هـذا السوق[2].

جـــدول رقم08: رقم أعمال بعض شركات النفط العالمية الناتجة عن عملية الاندماج (1999)

مليون دولار

اسم الشركة		رقم الأعمال
أكسون ـ موبيل	EXXON-MOBIL (USA)	147904
بي بي ـ أموكو	BP-AMOCO (RU)	141158
توتال ـ فينا ألف	TOTAL-FINA-ELF (F)	77082
شيفرون ـ تكساسو	CHEVRON- TEXACO (USA)	72131
كونوكو ـ فيليبس	PHILLIPS -CONOCO	63100

المصدر :مجلة النفط والتعاون العربي، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبتـرول، المجلـد 28، العـدد 101، السنة 2002، ص.55

3ـ ظاهرة الانفتاح التجاري وقيام المنظمة العالمية للتجارة:

مع نهاية جولة الأرغواي في ديسمبر 1993 و تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في مراكش عـام 1994، الاقتصاد العالمي انتقل إلى مرحلة جديدة وهي التنظيم والانفتاح التجاري، حيث يعتبر هـدف هذه المنظمة هو العمل من أجل تبادل المزايا التخفيضية للتعريفات الجمركية وغيرها مـن الحـواجز التجارية بين أعضاءها وإلغاء المعاملة التميزية في العلاقات التجارية الدولية[3].

إن الملاحظ من خلال إنشاء هذه المنظمة هو أنها سمحت للدول الصناعية الـتحكم فـي التجـارة الدولية وحركة السلع، واستطاعت استبعاد سريان أحكامها على سلعة النفط والغاز باعتبار أن الـدول الصناعية في مجملها مستوردة للنفط والغاز، وهو ما يمكن اعتباره وسيلة تسهل للدول الصناعية النفاذ

[1] Jacques PERCEBOIS, « La mondialisation des activités énergétiques : quels enjeux ? », Liaison Energie Francophonie , N° 50, 1er trimestre 2001(Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2001), pp.15-19.

[2] علي سدي ، دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمـي الـدولي حـول التنميـة المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، الجزائر أيام 08/07 أفريل 2008 ،ص16

[3] عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2002، ص 33.

الحر لأسواق الدول النفطية وتسمح لها بتصريف سلعها من غير عوائق ضريبية أو إجراءات حمائية، دون أن تتمكن الدول المصدرة للنفط الولوج للأسواق بنفس الشروط ونفس الظروف.

وبالمقابل فقد تزامن ذلك مع إصرار الدول الصناعية المتقدمة على أن تتضمن اتفاقيات الجات نصوصا تتيح لشركاتها أن تعامل بنفس معاملة الشركات الوطنية بالنسبة لإستثمارتها في الدول النامية، وبالتالي فقد تضمنت اتفاقية إجراءات الاستثمارات نصا يلزم عضو منظمة التجارة العالمية بعدم اتخاذ أي إجراء استثمار متصل بالتجارة لا يتفق مع أحكام المادة 03 من اتفاقية الجات المتضمنة المعاملة الوطنية وعدم التمييز، والمادة 11 من نفس الاتفاقية الخاصة بعدم فرض قيود كمية على الواردات، ومن ثم أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات لا تتقيد بالشروط التي تشملها في العادة اتفاقية البحث عن النفط مثل استخدام المنتجات المحلية أو نسبة منها[1].

إن الدول الصناعية وشركاتها تستفيد من ارتفاع أسعار البترول، حيث أن المنظمة العالمية للتجارة تخول للدول حق فرض التعريفات الجمركية على النفط، غير أن الدول الصناعية لا تفرضها على وارداتها من النفط الخام وإنما اختارت أسلوب فرض ضرائب محلية على المشتقات والمنتجات المكررة عند خروجها من المصافي مما يؤدي إلى رفع السعر لدى المستهلك النهائي، وينتج عنه نفس الآثار المقيدة للاستهلاك ومن ثم الاستيراد وهو ما يعني تقييد حرية التجارة .

وبالرغم من ادعاء الدول الصناعية بأن هذه الضرائب تشمل أيضا البترول المنتج محليا داخل هذه الدول وبالتالي لا يعتبر تحيزا ضد البترول المستورد، إلا أنه في حالات كثيرة لا يوجد بترول في الدول، أو يوجد بكميات قليلة مما يعتبر في النهاية تحيزا ضد البترول المستورد.

4ـ التحولات السياسية و أثرها على قطاع المحروقات:

لقد أثبتت دروس التاريخ الاقتصادي أن التحولات الاقتصادية الكبرى لا تتم بمعزل عن التحولات السياسية التي تصاحبها وتوفر لها القوانين والتشريعات اللازمة لها، فالتغيرات الجذرية التي فرضتها

[1] نفس المرجع، ص 172

العولمة وتدويل الاقتصاد كان لها تأثيرها أيضا في التشكيل السياسي على المستوى العالمي الـذي كـان يسيطر عليه نظام القطبية الثنائية منذ الحرب العالمية الثانية، غير أنه ومع انتهاء الحرب الباردة التـي كانت لصالح الدول الغربية، سمحت بالانفراج السياسي وبرز تشكيل جديد تقـوده الولايـات المتحـدة الأمريكية نظرا لقوتها الاقتصادية والعسكرية المهيمنة على العالم.

إن هذه التغيرات سمحت للدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحـدة الأمريكيـة أن تضـع إستراتيجيات تكفل لها السيطرة على مصادر الطاقة تقوم بشكل أساسي على تغييـر الخـرائط الجيـو سياسية لا سيما في المنطقة العربية، وذالك نظراً للمزايا الفنية لهذه المنطقة[1]ـ حجم الاحتياطي النفطي 663.65 مليار برميل إي بنسبة 57.65% من احتياطي النفط في العالم سـنة 2008 [2]، المسـتوى المنخفض لتكاليف استخراج النفط بالمقارنة مع إنتاج المناطق الأخرىـ وهو ما يمكـن فهمـه مـن الحرب على العراق سنة 2003 وزعزعة الاستقرار في السودان ورفع الحصار على ليبيا ومحاولات احتواء دول الساحل وغرب لإفريقيا.

أـ احتلال العراق: إن الهدف الأساسي من احتلال العراق هو الاستيلاء على ثاني احتياطي نفطي في منطقة الشرق الأوسط، حيث يمتلك لوحده أربعة أضعاف الاحتياطات الأمريكية بما فيها ألاسكا[3] ، وتقدر احتياطات البترول المؤكدة للعراق سنة 2005 بـ 136 مليار برميل والإنتاج بحوالي 2 مليون برميل يوميا لنفس السنة[4] وعلى هذا الأساس فإن السيطرة على النفط العراقي وجعله تحـت سـيطرة الشركات المتعددة الجنسيات وفي مقدمتها الشركات الأمريكية يرهن الثروة النفطيـة وعلـى المـدى الطويل لهذه الشركات.

---

[1] أمال شوشري: السيطرة على النفط الوجه الآخر للتنمية المستدامة حالة العراق ، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف ، الجزائر، أيام 08/07 أفريل 2008 ،ص3

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي ، ص 83

[3] خليل العناني : دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية ، مجلة سياسة دولية، الأهرام، العدد 151 المجلد 38 ص37

[4] OPEC: Annual Statistical Bulletin 2005, www .OPEC.org. pp. 20-40

لقد شكل هذا الاحتلال منعطفاً كبيراً في تاريخ المنطقة سياسيا وعسكرياً، وأكد على حرص الـــدول العظمى على تأمين إمداداتها الطاقوية حتى لو تطلب الأمر بالتدخل ولو بالاحتلال لدولة ذات ســـيادة، وهو ما يؤكد على أن الدول الغنية بالبترول في هذه المنطقة ليست على وشك النجاة من المخططـــات العدوانية للدول الغربية القوية في عالم متعطش إلى الطاقة[1] خاصة مع تزايد استهلاك الدول الصناعية للبترول والصراعات التي تشهدها الدول الصناعية من أجل السيطرة على الأماكن الغنيـــة بـــالثروات النفطية.

ب ــ رفع الحصار على ليبيا:

لحاجة الدول الغربية للنفط الليبي جاء رفع هذا الحصار الذي دام ما يقرب من عشر سنوات بســـبب حادثة لوكربي، وبعد أن وافقت ليبيا ليس فقط على شروط الولايات المتحدة وبريطانيا فـــي مـــا يتعلـــق بالحادث، ولكن بعد إقرارها فتح مجال قطاع البترول أمام الشركات العالمية التي عـــادت إلـــى العمـــل والاستثمار في مجال النفط بعد أن قدمت لها ليبيا التسهيلات والضمانات القانونية. ووصل إنتاج ليبيا سنة 2005من النفط الخام إلى حوالي 1.7 مليون برميل يوميا، وتعتبر المحروقات الليبية بحســـب موقعهـــا الجغرافي وقربها من أسواق الاستهلاك إحدى المناطق البترولية المهمة بالنسبة للاتحاد الأوربي، الشيء الذي يمكن أن يشكل تهديداً لمصالح الجزائر من أجل جدب الاستثمارات الأجنبية في مجال المحروقات وفق شروط جيدة.

ج ــ أزمة دارفور بالسودان : لقد أدى اكتشاف النفط في السودان وبكميات كبيرة إلى جعلـــه هـــدفاً لمخططات أمريكية، فإقليم دارفور مثلاً يمتاز بموارده المتنوعة أهمها البترول الذي تعمـــل شـــركات أجنبية على استغلاله حيث أن امتيازات بترول الجنوب مازالت في يد شركات صينية وهندية وماليزية[2] مع العلم أن السودان ينتج من البترول 480 ألف برميل يوميا في جهات الوسط والجنـــوب، وتشـــير

[1] ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق، ص 99

[2] مشكلة دافور، وتداعياتها المحلية والإقليمية والعالمية (أنظر:
www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Darfur/sec05.doc_cvt.htm) تم الإطلاع بتاريخ 2010/12/01

التقديرات أن الإنتاج سيصل إلى 520 ألف برميل نهاية 2007 ثم إلى 580 ألف برميل نهاية 2008. وباحتمال انتهاء أزمة دارفور التي تعطل تطور الإنتاج البترولي في السودان ككل، سيصل الإنتاج إلى 1 مليون برميل يوميا بحلول 2011 [1]، وبهدف ضمان نصيب من هذه الثروات تسعى الولايات المتحدة الأمريكية بعد جعل أزمة دارفور بالسودان ذات طابع دولي فبذلت كل ما في وسعها لفصل هذه المناطق الغنية بالثروات عن الوطن الأم حتى يمكنها السيطرة على حقول البترول فيها.

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن زعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم والسعي إلى افتعال الأزمات وشن الحروب تهدف إلى إعادة التشكيل الجيو سياسي للمناطق النفطية بما يخدم مصالحها فتنتقل من وضعية التعاقد في مجال النفط عندما ترى أن العقود لا تلبي حاجياتها إلى السيطرة الفعلية والمباشرة على منابع البترول وطرق إمداداته ومحاصرة منافسيها في المجال الاقتصادي، السياسي والعسكري.

د ــ احتواء دول الساحل وغرب إفريقيا: تسعى الولايات المتحدة إلى الوصول إلى منابع النفط الإفريقية التي أخذت احتياطاتها في النمو بهدف تقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، من جهة ومحاربة خطر النفوذ الصين الذي أخذ يتغلغل في كل الدول الإفريقية من جهة ثانية، فتبنت سياسات واستراتيجيات مختلفة منها إستراتيجية أسمتها " مبادرة عبر دول الساحل Pan-Sahel Intiative" " " (PSI) أنشأتها في نوفمبر2002 ، ثم أردفتها في فيفري 2007 بمشروع (أفريكومAfricom) USA -Africa command ، الهدف المعلن من هذه المبادرات هو تقديم العون الإنساني والعسكري لدول الساحل منها مالي النيجر تشاد موريتانيا ومراقبة تحركات الأفراد ومحاربة الإرهاب والتهريب، وتلحق بها كل من الجزائر، تونس، المغرب، السينغال، نيجيريا ومنطقة خليج غينيا الغنية بالنفط، لكن هذا الدعم حسب المحللين هو أيضا لحماية المصالح النفطية الأمريكية وخاصة وأن الدول المعنية تملك في

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007 ــ 2008، ص**103**

معظمها احتياطات نفطية متفاوتة، وهو هدف أمريكا الأساسي ومن ثم قطع الطريق على منافسيها وخاصة الصين[1].

5ـ الثورة التكنولوجية وأثرها على نشاط المحروقات:

لم يحقق قطاع المحروقات قبل عام 1973 طفرة تكنولوجية كبيرة كالتي تحققت بعد الصدمة النفطية الأولى ، حيث تغيرت النظرة التقليدية إلى وفرة واستشعرت الشركات النفطية أهمية الاستثمار في مناطق أخرى غير المناطق التقليدية، بعد فقدنها السيطرة الكاملة التي كانت لها على الاحتياطي والإنتاج .

لقد حفز الاتجاه الجديد هذه الشركات النفطية والشركات الصناعية التي تتعامل معها، على زيادة الإنفاق على برامج البحث والتطوير التكنولوجي، حتى تتمكن من تحسين الشروط التقنية للاستكشاف والاستغلال في مناطق أخرى لم يكن ممكنا من قبل استكشافها واستغلالها بالشروط الاقتصادية المقبولة والشروط التقنية المتاحة.

ويمكن تحديد تأثير التطور التكنولوجي على نشاط المحروقات من خلال ما يلي:

5ـ1 في مجال النفط[2]:

أـ تحسين طريقة المسح الزلزالي ذي الثلاثة أبعاد (3D)، الشيء الذي سمح برفع معدل نجاعة عمليات الاستكشاف إلى 70% وهو الذي كان يتراوح من قبل وأثناء استعمال طريقة البعدين (2D) بين 30% و20%.

ب ـ تحسين تصميم الآبار وتطوير تقنيات الحفر: مثل تقنية الحفر المنحرف أو الأفقي، الشيء الذي أدى إلى تخفيض حجم الأضرار التي تلحق بالبيئة.

ج ـ تحسين مستوى معرفة المكامن وتطوير طرق الاستخراج: الشيء الذي أدى إلى تحسين شروط الإنتاج وتخفيض تكاليف الاستغلال خصوصاً في المناطق غير التقليدية التي كانت تتميز بارتفاع

---

[1] عيسى مقليد، المرجع السابق، ص103

[2] بلقاسم سرايري، دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، **2007 ـ 2008**، ص 85.

تكاليفها، وعلى سبيل المثال فقد تراجعت التكلفة التقنية لأعمال الاستكشاف والتطوير والاستغلال في نهاية التسعينيات الى مستوى 8 دولار للبرميل، بعد أن كانت في حدود 14 دولار للبرميل سنة 1990.

الشكل رقم 08: تطور تكاليف انتاج المحروقات من 1981 إلى 1998

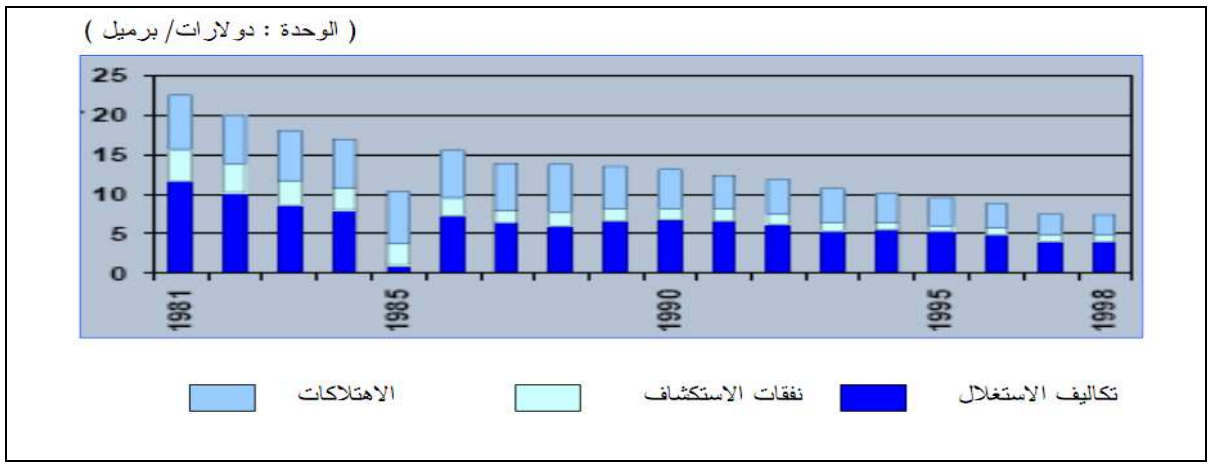

Source : André GAUTIER, l'économie mondiale des années 1880 aux années 2000 (Rosny cedex : Editions Bréal 1999), p.565

د- **تكثيف استغلال المكامن النفطية البحرية:** فقد سمحت الطفرة التكنولوجية بتوسيع دائرة البحث عن البترول في المجال البحري القابل للاستكشاف والاستغلال حيث استطاعت الشركات النفطية الاستكشاف في مناطق بحرية عميقة وتمكنت من استغلالها بعدما كان المجال لا يشمل سوى السواحل القريبة وغير العميقة،وعلى سبيل المثال قفز مجموع الإنتاج النفطي المستخرج من المجال البحري من مستوى 500 مليون طن سنة 1973 إلى 750 مليون طن سنة 1985[1]

هـ- استخدام أنواع النفط غير التقليدية: حيث سمح التقدم التكنولوجي باستغلال أنواع جديدة من النفط مثلا استغلال حقول الرمال الزفتية(sables bitumineux) الموجودة بمنطقة أطابسكا (athabasca) بكندا، و استغلال الزيوت الثقيلة (Extra-lourd)الموجودة بحوض الأورينوك(Orénoque) بفنزويلا ,حيث يشير بعض المتخصصين أنه في حالة زيادة التحكم التقني في استغلال هذه النفوط غير التقليدية في المستقبل، فإن ذلك سيقلب معطيات السوق النفطية بشكل دائم، لأن التقدم التكنولوجي في هذه الحالة سيسمح بتعبئة موارد نفطية كبيرة جدا، ويزيد العرض النفطي في الأسواق

[1]Denis BABUSIAUX, «progrès technologique et baisse des coûts en exploration-production», Op.cit., p.22

بشكل واسع .وعلى سبيل المثال لا الحصر، يقدر خبراء النفط احتياطات حوض الأورينوك وحده بنحو 200مليار برميل[1]

5ـ2 في مجال الغاز الطبيعي:

أ ـ **تحسين تصميم ناقلات الغاز:** قد أدى هذا التحسن إلى رفع طاقة نقل الأنواع الجديدة منها، وبالتالي تخفيض كلفة النقل الوحدوية .وعلى سبيل المثال انخفضت كلفة نقل مليون وحدة حرارية بريطانية من 1.4دولار في عام 1991 إلى 0.95 دولار في عام2002 أي بما نسبته33 %.

ج ـ تحسين تصميم الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي: التي زاد قطرها بشكل كبير وأصبحت تملك قدرة كبيرة على مقاومة كل أنواع الضغط .وعلى سبيل المثال، فإن قطر الأنابيب المستعملة اليوم لنقل الغاز على المسافات الطويلة يصل إلى 1400 ملم، وهي مصنوعة من نوع معين من الحديد الصلب X 70تصل قدرة مقاومته القصوى إلى 75 بارBars وتجري التجارب حاليا لاستعمال نوع جديد من الأنابيب يدخل في صناعته نوع من الحديد الصلب100 X له قدرة مقاومة تصل إلى حدود 140 بار Bars ما يعني طاقة نقل مضاعفة[2].

إن هذه الثورة التكنولوجية وبقدر الإيجابيات التي حققتها على مستوى قطاع المحروقات وصناعتها إلا أنها في نفس الوقت تضع تحديات جديدة على الشركات النفطية للدول المنتجة للنفط ـ ومنها شركة سوناطراك ـ وذالك بسبب احتكار الشركات الكبرى لهذه التكنولوجيا المعقدة وهو ما يجعل خيار امتلاك هذه التكنولوجيا إما عن طريق شرائها وبمبالغ طائلة، والتي تستوجب توفر كفاءات ومهارات عالية لليد العاملة الوطنية وقدرتها على استيعاب التكنولوجيا، وإما القيام بشراكات مع هذه الشركات الكبرى من أجل الاستفادة من تكنولوجياتها العالية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يجبر الشركات البترولية الوطنية إلى تخصيص مبالغ كبيرة في مجال البحث العلمي.

---

[1]André GAUTIER, Op.Cit, p.566
[2] Sadek BOUSSENA, Op.cit., pp.293-303

ثانيا: التحولات على المستوى المحلى

في ظل التغيرات العالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي من جهة، والأزمات التي شهدها الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض أسعار البترول من جهة أخرى، باشرت الجزائر جملة من الإصلاحات قصد التكيف مع المستجدات العالمية الجديدة وإيجاد حلول لتلك الأزمات، حيث بدا واضحا أن خيار الاقتصاد ذي التسيير المركزي الموجه قد وصل إلى نهايته وأن إتباع نهج الاقتصاد الحر وإعطاء حرية للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي كفيل بالخروج من هذه الأزمات.

1ـ أهم الإصلاحات المتبعة على مستوى الاقتصاد الجزائري: إن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر بعد الاستقلال لم تعد تتماشى والتطورات العالمية الجديدة بسبب فشل نمط السير الذي يعتمد على التخطيط المركزي، حيث تأزم الوضع بعد عدة سنوات فدخلت الجزائر في دوامة للاستقرار، الأمر الذي استوجب ضرورة إجراء جملة من الإصلاحات.

1ـ1ـ الإصلاحات الاقتصادية الأولية 1980-1989:

أـ إعادة الهيكلة:

هي عبارة عن تغير جذري لهيكل المؤسسات، أي التنظيم الداخلي للمؤسسات، وهي عبارة عن آلية من شأنها إصلاح نظام سير قديم أساسه تكديس وسائل الإنتاج و تحويله إلى نظام تسيير أساسه الرفع من قيمة الإنتاج.

فبعد الشروع في إعادة هيكلة المؤسسات، و بعد تقسيم العديد منها إلى وحدات تابعة لها، و زيادة بعض التسهيلات المالية و المادية التي استفادت منها، ظن المختصون في مسار التنمية الاقتصادية أن هذه الخطوة ستكون المنطلق الحقيقي للمؤسسة الجزائرية و لكن عند تقييم وضعية المؤسسات في هذه المرحلة تبين أنه من الناحية المالية من بين 471 مؤسسة تم إحصاؤها، 71 منها فقط لها توازن مالي أما الباقي فيعاني من عجز مالي.

إن ما أعاق تحقيق أهداف إعادة الهيكلة هو الانخفاض الذي حصل في أسعار النفط حيث انخفض من 33 دولار في سنة 1982 إلى 10 دولار في سنة 1985. و هذا ما تسبب في انخفاض حاد في مداخيل الدولة التي يعتمد اقتصادها أساسا على قطاع المحروقات بنسبة 98 % في تمويل الخزينة العمومية[1].

إعادة الهيكلة في أوائل الثمانينات، كانت تهدف أولا إلى تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم يمكن التحكم في تسييرها، وثانيا إزالة العوائق التي تحد من تحقيق المؤسسات العمومية الأرباح المرجوة، غير أن ما يمكن التأكيد عليه أن إعادة الهيكلة هذه لم تكن إلا مرحلة أولية لتحضير شروط الدخول في مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية.

ب ــ استقلالية المؤسسات:

الاستقلالية تعني حرية الإدارة في التصرف دون أن تخضع إلى أي إجراء من الإجراءات البيروقراطية و التدخلات المختلفة للسلطات، ونعني بها أيضا التصرف من طرف إدارة المؤسسة حسب نظرتها فيما يتعلق بكل أمورها و نشاطاتها المختلفة والأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية، و بعبارة أخرى الاستقلالية معناها الإعداد الذاتي للقوانين أو القواعد[2].

وقد نجم عن تطبيق استقلالية المؤسسات جملة من النتائج نوجزها في التالي:

ــ تسريح الآلاف من العمال بفعل الجدوى الاقتصادية والاكتفاء بالعدد اللازم والضروري من العمال بعيدا عن البطالة المقنعة.

ــ مئات المؤسسات أصبحت غير قادرة على مسايرة هذه الفلسفة بسبب الديون الضخمة المتراكمة.

---

[1] د. محمد بن بوزيان، نوال بن خالدي، نزيهة فندي، الإصلاحات الاقتصادية من الجيل الثاني في الجزائر: خيار أم إجبار، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 04-05 ديسمبر 2006 ، ص4.

[2] سعيد أوكيل وآخرون: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، مارس 1994، ص 24.

ـــ استمرار تواجد مشكل البيروقراطية الذي لم تخرج منه أغلب المؤسسات.

نتيجة لهذه الأوضاع و الضغوط، رضخت الجزائر لحتمية التعامل مع صندوق النقد الدولي، كملاذ لها بعد أن تأكد لها أن السياسة القديمة التي كانت منتهجة بينت فشلها، كذلك المديونية و خدمتها التي أثقلت كاهل الدولة، الأمر الذي دفع الجزائر إلى تقديم رسالة تتعهد بموجبها بتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي حتى تحصل على مساعدات، من جملة هذه الشروط تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

1ـــ 2ـــ برامج التكييف والتعديل الهيكلي:

يمكن أن تعرف برامج التكييف والتعديل الهيكلي المدعمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي على أنها مجموعة من الإجراءات المتخذة أو المستعملة من قبل السلطة بغية تصحيح الاختلالات الاقتصادية، المالية، الداخلية والخارجية وإنشاء العناصر المشكلة لاقتصاد السوق[1].

فبرنامج التكييف من اختصاص صندوق النقد الدولي، أما برنامج التعديل الهيكلي، فهو من اختصاص البنك العالمي، وعادة ما تكون الفترة المحددة لتطبيق البرنامجين تتراوح من سنة إلى سنتين بالنسبة لبرنامج التكييف، ومن ثلاث سنوات إلى أربع سنوات بالنسبة لبرنامج التعديل الهيكلي.

لقد أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق التعديل الهيكلي منها[2]:

أـــ إصلاح المنظومة المالية: إن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل الجزائر تقوم بإدخال تغيرات جذرية على المنظومة المالية و ذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

ـــ إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية .

ـــ توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة المنتجات البترولية مع رفع الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5 % إلى 33 %.

ـــ إلغاء إعانات الاستهلاك و إتباع سياسة نقدية محكمة.

---

[1] بن سمينة عزيزة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي الأول حول : أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 04-05 ديسمبر 2006 ص4

[2] النشاشيبي كريم و آخرون , الجزائر: تحقيق الاستقرار و التحول نحو اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 ، ص 6.

ـــ فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من 1996 حيث أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7 % من الناتج الداخلي لسنة 1993 إلى 2.4% لسنة 1997.

ب ـــ تحرير الأسعار: بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار و على هذا نجد أنه بين 1994-1996 ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية و البترولية إلى ما يقارب 200 % تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت هذه المنتجات قبل 1991 يسودها نظام الأسعار المدعمة.

ج ـــ الخوصصة: تعرف على أنها: " تقليص دور الحكومة والزيادة في دور القطاع الخاص لإدارة و امتلاك الممتلكات "[1]. وهذا معناه إنهاء الدور الأساسي للقطاع العام المهيمن على الحياة الاقتصادية بالاعتماد على القطاع الخاص وعلى المبادرة الفردية كإستراتيجية جديدة. ويمكن أن نذكر مبررات اختيار الخوصصة للمؤسسات العمومية في الجزائر، وهي تبريرات قد لا تخص الجزائر وحدها ونوجزها في النقاط التالية[2]:

ـــ إن عملية خوصصة المؤسسات العمومية ستؤدي إلى خفض العجز المتكرر في ميزانية الدولة التي كانت الضامن لأجور العمال وتغطية العجز، وذلك سيوفر عائدات أساسية لخزينة الدولة.

ـــ اهتمام المؤسسة العمومية بأنشطة غير ملائمة في بعض الأحيان لطبيعتها الاقتصادية، حيث ارتفعت المصروفات الإدارية بسب زيادة العمال فوق الحاجة مما أدى إلى انخفاض كفاءتها، ولذا يجب تغيير دور هذه المؤسِسات بحيث تكون لها قراراتها المستقلة بعيدا عن بيروقراطية الإدارة.

ـــ المؤسسات العمومية تعاني من ضعف القدرة الإنتاجية ومن تراكم الديون وسوء التسيير، مما يعني أن "التخلص" منها بالخوصصة سيحقق لها قدرا كبيرا من النجاعة في التسيير، وضمان بقاء هذه المؤسسات واستمرارها والمحافظة على أكبر قدر من مناصب العمل.

---

[1] عبد اللطيف بن أشنهو : عصرنة الجزائر حصيلة وآفاق 1999- 2009، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2004 ، ص 72.

[2] معمر داوود، وضعية ومراحل تسيير المؤسسات العمومية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جامعة باتنة، الجزائر، ديسمبر 2005 ، ص255 .

ـــ المؤسسات الخاصة تعمل بفاعلية أكبر من المؤسسات العمومية، وهذا ما سيؤدي إلـــى تحقيـــق معدلات اقتصادية مرتفعة.

ـــ الخوصصة في النهاية مطلب عالمي، فرضتها شروط العولمة والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، فليس هناك هامش واسع للحركة والمناورة خارج شروط المؤسسات الدولية كمنظمة التجـــارة العالميـــة وصندوق النقد الدولي الذين وضعوا شرط الخوصصة كإستراتيجية أساسية لتلقي المعونات المالية.

وبما أن الخوصصة تستلزم تهيئة كل الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لإنجاحهـــا ففـــي الجزائر لم تعرف التطور المطلوب والسرعة اللازمة، هذا ما يفسر تعثـــر مســـار الخوصصـــة فـــي الجزائر، والذي يؤكد ذلك احتلالها الرتبة 119 من حيث معيار الانطلاق[1].

الجدول رقم 09: حصيلة الخوصصة في الجزائر خلال الفترة 2003ـــ2007

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع	النسبة المئوية
الخصخصة الكلية	5	7	50	62	68	192	46.04
الخصخصة الجزئية(<50%)	1	2	11	12	7	33	07.91
الخصخصة الجزئية(> 50%)	0	3	1	1	6	11	02.63
التنازل لصالح العمال الأجراء	8	23	29	9	0	69	16.54
الشراكة(مشروعات مشتركة)	4	10	4	2	9	29	06.95
بيع الأصول لصالح خواص	2	13	18	30	20	83	19.90
المجموع	20	58	113	116	110	417	% 100

المصدر: وزارة الصناعة و ترقية الاستثمارات http://www.mipi.dz/ar/index_ar.php?page=priv&titre=priv5

2ـــ إعادة هيكلة شركة سونطراك وتفعيل دورها:

لقد باشرت الجزائر من الناحية العملية سياسة إعادة هيكلة وتفكيك المؤسسات الوطنية الضـــخمة، وعملت على تجزئتها إلى مؤسسات صغيرة الحجم يمكن التحكم في تسييرها، وقد مست عملية إعـــادة الهيكلة "الشركة الوطنية سونطراك" أيضا، والتي تعتبر أكبر شركة في الجزائر .

[1] فاتح أبو عامرية ، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008، ص 86.

ونتيجة إعادة الهيكلة انبثقت عن سونطراك في البداية ثلاث (03) مؤسسات سنة 1980، لترتفع إلى 09 مؤسسات سنة 1981، ثم إلى 12 مؤسسة سنة 1983 ليصل مجموع المؤسسات التابعة إليها 17 مؤسسة ــ بداية 2007 ــ بما فيها شركة سونطراك نفسها التي احتفظت بالاسم والعلامة التجارية لما لها من التزامات دولية وسمعة عالمية. وتتبعها 16 مؤسسة تابعة في مختلف التخصصات، سواء التي جاءت نتيجة إعادة الهيكلة أو التي أنشأتها سونطراك لاحقا، منها ما هي مؤسسات تابعة للشركة بنسبة 100%، ومنها ما تملك سونطراك من أصولها ما بين 51%، 50% أو 45%.

وتحتل سونطراك حاليا المرتبة الأولى إفريقياً والمرتبة 12 عالميا في مجال البترول ، وتعتبر رابع مصدر للغاز الطبيعي المسال، وثالث أكبر مصدر للغاز البترول المسال، والمصدر الخامس للغاز الطبيعي في العالم. وقدر رقم أعمالها لسنة 2008 بـ 64,975 مليار دولار[1] وتوظف ما يقرب من 50 ألف عامل في الشركة الأم وحدها، يضاف إليها و70 ألف عامل بالمؤسسات التابعة بنسبة 100% حيث يصل مجموع العاملين إلى ما يقرب من 120 ألف عامل. [(1)]

إن شركة سونطراك – ولأسباب متعددة – تعتبر امتدادا للدولة، وهي الخزينة الرئيسية للاقتصاد الوطني وربما المؤسسة الوحيدة الأكثر نجاعة من بين كل المؤسسات العمومية الجزائرية، لذا رسخ في الذهن الجماعي انه من غير الوارد التنازل عن هذه المؤسسة بالخوصصة أو عن أي جزء من أصولها تحت أي ظرف من الظروف، وأن إمكانية خوصصة هذه الشركة العملاقة وفتح رأسمالها للقطاع الخاص أو التنازل عنها هو بمثابة التنازل عن السيادة الوطنية.

وهنا يجب التأكيد على أن إتباع إستراتيجية خوصصة أي نشاط اقتصادي ما، لا يعني بالضرورة خوصصة الشركات العمومية العاملة به، بمعنى أن فتح مجال النفط للاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي لا يعني بالضرورة فتح رأس مال المؤسسة الأساسية والأولى في البلاد للقطاع الخاص،

---

[1] http://www.sonatrach-dz.com/NEW/presentation.html

[(1)] سونطراك، التقرير السنوي، 2005، ص 74 .

بالإضافة إلى أن مجال البترول مجال حيوي واستراتيجي، ولذلك نجد كل الدول التي تعتمد في اقتصادها على النفط تضع مؤسساتها البترولية الأساسية تحت السيطرة والرقابة المباشرة للدولة.

الشركات الوطنية النفطية هي مكسب تاريخي للدول المنتجة للنفط ونتيجة ملموسة لفترة نضالها، فقد وصلت هذه الشركات إلى النضج، وتعي أن الظروف التي أوجدتها أصبحت الآن من التاريخ، ولذا عليها ان تبادر بالتحرك الاستراتيجي في الانفتاح والتعامل مع الخارج، وعليها أن تعتمد في مواجهة التحولات الاقتصادية إستراتيجية ترتكز على نقطتين :

ـ **استقلالية التسيير**، أي التفريق بين مهمة الدولة المالكة والموجهة للسياسة العامة لقطاع المحروقات ومهام الشركات في تحقيق الفعالية الاقتصادية والتي من أجلها أنشأت.

ـ **العصرنة**، وهي البحث على استخدام الوسائل الحديثة حتى تكون في مستوى التحديات التي يفرضها التعامل مع الشركات البترولية العالمية، سواء من جهة تقوية جهاز التسيير والإدارة، أو من جهة أخرى استخدام التكنولوجيا المتطورة وزيادة مخصصات البحث العلمي والتكوين المتطور لليد العاملة.

فالشكل القانوني لشركة سونطراك يؤكده قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمعدل والمتمم بالأمر رقم 06-10 في 29 يوليو 2006، ـ سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الموالي ـ الذي ينص على تعويض مصطلح " سونطراك: شركة ذات أسهم " بمصطلح " المؤسسة الوطنية سونطراك، شركة ذات اسهم [1] وهذا تأكيدا على شكلها القانوني كمؤسسة وطنية وليست شركة ذات أسهم فقط، كما أن القانون رسم دورا لسونطراك بحيث تكون الدولة وصية عليها ومالكة لرأسمالها، لكن لها استقلالية في التسيير واتخاذ القرارات الاقتصادية، أي أن دورها يجب أن يشبه إلى حد ما دور البنوك المركزية، بحيث يجب أن تكون بين يدي الدولة لكن ليس بالقدر الكبير.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 لسنة 2006 ، الأمر 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات في 2006/07/29 . ص10

وللتأكيد على العلاقة الجديدة وتدعيم دور الدولة في مراقبة النشـــاط البترولـــي ونشـــاط شـــركة سونطراك، تم حسب القانون الجديد المشار إليه إنشاء وكالتين وطنيتين مستقلتين هما:[1]

الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجـــال المحروقـــات وتســـمى "ســـلطة ضـــبط المحروقات"، حيث تسهر على احترام التنظيم التقني المطبـــق علـــى النشـــاطات والتنظـــيم المتعلـــق بالتعريفات، والسهر على تطبيق المقاييس والمعايير المعدة على أساس أفضل تطبيق دولي وغيرها من الإجراءات التنظيمية والنقدية.

الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات وســـميت " الـــنفط " (ALNAFT) ومهمتهـــا ترقيـــة الاستثمارات في مجال البحث واستغلال المحروقات، وتسليم رخص التنقيب وطرح المناقصات وتقييم العروض المتعلقة بنشاطات البحث والاستغلال ومراقبة تنفيذ العقود، كما تقوم أيضا بتحديـــد وجمـــع الرسوم والضرائب ودفعها للخزينة العمومية.

إن إنشاء الهيئة الرقابية هدفها دعم الرقابة على نشاط الشركة الوطنية "سونطراك" فأهم ما تعانيـــه من مشاكل عدم قدرة الهيئة الوصية على تتبع نشاطها ومراقبة التسيير فيها، وبالتـــالي فـــإن تنظـــيم المؤسسة يتيح لها التفرغ لمهامها الأساسية وهي المهام الاقتصادية، والاستعداد لأداء دورها التنافســـي أمام الشركات العالمية. ويعتبر تنظيم أجهزة النفط، اي تنظيم الشركات الوطنية للنفط، وســـيلة فعالـــة لتحقيق أهداف التسيير. وتتفاوت الشركات النفطية فيما بينها بما يتعلق بأسلوب الإدارة الفعالة والتنظيم، ولم تصبح الفروق بين الشركات كلها تكنولوجية او مالية فحسب – رغم أهمية الجانب التكنولوجي في تحقيق الأهداف – بقدر ما تعطى الأهمية لفروق حسن الإدارة والتنظيم، سواء أكان الأمـــر متعلقـــا بهياكل المؤسسة أو بسلوكها التنظيمي.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50 لسنة 2005 ، القانون 05-07 المتعلق بالمحروقات المـــؤرخ فـــي 2005/07/28 . ص. ص 9-12 .

شركة سوناطراك انتهجت سياسة جديدة في السنوات الأخيرة تتمثل في التوسع الدولي، أي البحث عن المحروقات خارج الجزائر والعمل في عدة مناطق من العالم: ففي إفريقيا تعمل سوناطراك في كل من مالي والنيجر وليبيا ومصر، كما تعمل في أوربا في كل من إسبانيا، إيطاليا، البرتغال وبريطانيا العظمى، وفي أمريكا اللاتينية (بيرو) بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة أخرى اعتمدت سوناطراك إستراتيجية التنويع، وتطوير الأنشطة في مجال توليد الطاقة، والطاقات الجديدة والمتجددة، وتحلية المياه[1].

[1] http://www.sonatrach-dz.com/NEW/presentation.html

المبحث الثاني: إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر

الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر بعد انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 وما سببته من نقص في العوائد المالية دفعت بالجزائر إلى إجراء إصلاحات اقتصادية في العديد من القطاعات، ولعل أهم هذه الإصلاحات ما مس قطاع المحروقات الجزائري، والتي سمحت بتنظيم هذا القطاع من خلال العديد من القوانين التي سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لها.

أولا : قانون المحروقات 86 ــ 14:

يعتبر قانون 86 ــ 14 المؤرخ في 19 أوت سنة 1986[1] والمتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، من أهم قوانين إصلاح قطاع المحروقات بالجزائر وتضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية " سوناطراك" والشركات النفطية الأجنبية.

1ــ أسباب سن قانون إصلاح قطاع المحروقات:

الاتجاه نحو تغيير السياسة الاقتصادية المنتهجة في قطاع المحروقات بالجزائر، وإدخال تغييرات عميقة على القطاع، دواعٍ إقتصادية واجتماعية عديدة منها[2]:

1ــ1ــ تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية:

أفرز التراجع الحاد في أسعار النفط في الأسواق النفطية الدولية في بداية ومنتصف الثمانينيات، والذي بلغ ذروته عام 1986، ضغوطا اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث تسبب انخفاض أسعار النفط إلى ما دون 10 دولارات للبرميل في تراجع كبير في مداخيل الجزائر من العملة الصعبة بإعتبار أن 98% من الموارد المحصل عليها مصدرها الصادرات البترولية، الشيء الذي وضع الجزائر في موقف صعب، وأصبحت غير قادرة على القيام بأعباء التنمية الاقتصادية ومواجهة الطلب الاجتماعي المتزايد، كما

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 35 ، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986 .

[2] بلقاسم سرايري ، مرجع سابق ، ص 97 ،98

تسبب هذا التراجع أيضا في خلق متاعب كبيرة لتسديد خدمات الدين الخارجي، وأدى إلى ارتفاع حجم القروض القصيرة الأجل من 5% للفترة الممتدة من 1980-1985 إلى 10% سنة 1988 لتصل إلى 46% من إجمالي الديون الخارجية لسنة 1989.

1 ــ 2ــ عدم تنافسية القانون السابق:

أثبتت التجربة أن قانون 1971 غير تنافسي ولا يمنح للشركات الأجنبية تقريبا الامتيازات والحوافز الضرورية لاستقطابها للاستثمار في الجزائر ،فعلى طول الفترة بين 1971 و1985 مثلا لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا ،أي بمعدل أقل من عقدين في السنة ،ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10 % من مجموع مساحة المجال المنجمي.[1]

1 ــ 3ــ الضغوط المالية والاستثمارية:

هناك أيضا أسباب ذاتية خاصة بتطور القطاع، فقد عانى قطاع المحروقات في الثمانينيات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار، تنمية القطاع والاضطلاع بعمليات الصيانة الضرورية للتجهيزات، الشيء الذي تسبب في تراجع الإنتاج المحلي بمقدار الثلث في عشرية واحدة، إذ انخفض هذا الإنتاج من مستوى 1.01 مليون برميل يوميا في سنة 1980 إلى أقل من 700 ألف برميل يوميا في سنوات 1983 و 1984 و1985[2]

وعليه يتضح أن إحدى الغايات الرئيسة لقوانين الإصلاح التي فتحت باب الشراكة أمام المستثمرين الأجانب هي العمل على وقف تراجع مستويات الإنتاج والاحتياطي، وتخفيف أعباء الصيانة على شركة سوناطراك.

---

[1] Omor KHELIF, Dynamiques des marchés et valorisation des hydrocarbures (Alger: CREAD, 2005), p.109

[2]OPEC, Annual Statistical Bulletin 2006, p.21

1 ــ 4ــ التطور التكنولوجي في القطاع:

استمرت شركة سوناطراك في العمل في السبعينيات والثمانينيات بنفس الأدوات وبـــنفس الأســـاليب الموروثة عن عهد التأميم، ولم تستطع أن تجدد أدواتها وتواكب الثورة التكنولوجية الكبيرة الحاصلة في ميادين الاستكشاف والاستغلال، الأمر الذي جعل النتائج المحققة في تلك الفترة جد متواضعة، وبالتالي لم تعد الشراكة مجرد خيار يمكن للجزائر أن تأخذ به أو تتركه، وإنما أصبحت في ظل التطور التكنولوجي ضرورة حتمية.

1 ــ 5ــ التحول الكبير في أساسيات السوق النفطية الدولية:

برزت مؤشرات تحول كبير في السوق النفطية الدولية منذ بداية الثمانينيات، منها تراجع دور "الأوبك" لصالح الشركات النفطية العملاقة، والمعروف أنه بعد إلغاء نظام الامتياز في بداية السبعينيات في جل البلدان المنتجة، لجأت معظم هذه الشركات إلى تكثيف الإنفاق في ميدان البحث والتطوير من أجل تحسين القدرات التكنولوجية في مجال الاستكشاف والإنتاج، وقد ساهم ذلك في مرحلة لاحقة في إبراز مناطق إنتاج جديدة كآلاسكا وبحر الشمال، وفي تخفيض هام لتكاليف الاستغلال، وبالتالي تعبئة موارد نفطية هامة جديدة.

2 ــ مضمون القانون رقم 86 ــ 14:

سوف نعالج هذا القانون من خلال ما يلي:

2 ــ 1 الأحكام العامة : إن أهم ما جاءت به الأحكام العامة يتمثل في[1]:

ــ ملكية الدولة لجميع المواد و الموارد من المحروقات المكتشفة وغير المكتشفة التـــي تكتنزهـــا الأرض وباطنها داخل التراب الوطني والمجال البحري الخاضـــع للســـيادة الجزائريـــة أو القضـــاء الجزائري وهو ما نصت علية المادة الثانية.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية ، العدد 35 ، الصادر بتاريخ 27 أوت1986 ، ص 1483

ـ احتكار الدولة لأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها ويمكن أن تسند هـذا الاحتكار للمؤسسات الوطنية طبقا للتشريع المعمول به (المادة 3).

ـ يمكن للأشخاص المعنويين الأجانب في إطار الأحكام الخاصة المتعلقة بالإشتراك في مجـال المحروقات أن يمارسوا أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات السائلة واستغلالها (المادة4).

فمن خلال الأحكام العامة نلاحظ أن قانون المحروقات رقم 86 ـ 14 قد حافظ على سيادة الدولة وملكيتها لجميع موارد المحروقات المكتشفة وغير المكتشفة التي يحتويها سطح وباطن التراب الوطني، واحتكارها لجميع أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، مع إمكانية إسناد ممارسة هذا الاحتكار للمؤسسة الوطنية (سوناطراك)، كما سمح هذا القانون بإمكانية ممارسة الطرف الأجنبـي أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات وفق أحكام خاصة متعلقة بالاشتراك مع المؤسسات الوطنية.

2 ـ 2ـ الرخص المنجمية: فيما يخص الرخص المنجمية فإنه لا يتم الشروع في أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات و استغلالها إلا برخصة منجمية، تسلم عن طريق التنظيم لمؤسسـة وطنيـة دون سواها المادة(09)[1]. وهو ما يؤكد حصر منْح الشهادات المنجمية ـ تراخيص الاستكشـاف و/أو الاستغلال ـ على الشركة الوطنية سوناطراك وحدها، التي تقوم مقام الدولة وتمارس لحسـاب هـذه الأخيرة بصورة ملتوية تقريبا شكلا من أشكال الاحتكار على نشاط الاستكشاف والاسـتغلال، وأولـى لسوناطراك بعد أن تحصل على هذه الشهادات خيار التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق صيغ الشراكة المعمول بها.

2 ـ3ـ نقل المحروقات بالأنابيب: فيما يخص نقل المحروقات بالأنابيب فإن المادة 17 نصـت على أنه لا يمكن أن تمارس أعمال نقل الأنابيب إلا لمؤسسة وطنية دون سواها ، وبالتالي فان القانون وضع مسألة نقل المحروقات خارج إطار الشراكة و أبقى على احتكار شركة سونا طـراك لشـبكات النقل.

[1] المرجع السابق، ص1484

2ـ4ـ الشراكة مع الأشخاص المعنويين الأجانب:

سمح هذا القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهو ما نصت عليه المادة 22 والمادة 24 مع مراعاة شرط يتضمن نسبة المساهم في الشركة الوطنية يجب ألا تقل عن 51 % مهما كانت الصيغ المعتمدة والمتمثلة في:

ـ الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.

ـ الشراكة في صيغة عقد خدمات.

ـ الاشتراك بالمساهمة لا يتسم بالشخصية المعنوية.

ـ الشراكة في صيغة شركة تجارية بالأسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

إذا هذا القانون قد حصر تطبيق صيغ الشراكة في قطاع النفط فقط، حيث نصت المادة23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك ولا يسري عليه القانون، ومنه فإن كل الاكتشافات الغازية التي تتحقق عرضا أثناء البحث عن البترول، يتم تعويض الشريك الأجنبي على المصاريف التي صرفها لتحقيق ذلك، وتستأثر الجزائر باحتياطات الحقل المكتشف، مع إمكانية إنشاء شركة مختلطة بين المؤسسة الوطنية والشركة الأجنبية قصد تصدير كميات الغاز المستخرجة من الحقل المكتشف.

2ـ5ـ النظام الجبائي:

يمس هذا النظام أعمال التنقيب، البحث واستغلال المحروقات ونقلها بالأنابيب، وتمييع الغاز الطبيعي ومعالجة الغازات البترولية المميعة المستخرجة من الحقول، وفصلها عن بعضها (المادة: 34)، حيث يتم دفع الضرائب من طرف الشريك الأجنبي والمؤسسة الوطنية حسب نسبة كل طرف في الإنتاج:

ـ الإتاوة بنسبة 20% من إجمالي الإنتاج الخام (المادة 40)، مع إمكانية تخفيض نسبتها إذا تطلبت الظروف الاقتصادية الخاصة بالبحث والتنقيب ذلك (المادة41):

* 16,25 % داخل المنطقة (أ)

* 12،50 % داخل المنطقة (ب)[1]

ـــ الضريبة على النتائج بنسبة 85% (المادة 48). مع إمكانية تخفيض نسبتها إذا تطلبت الظروف الاقتصادية الخاصة بالبحث والتنقيب ذلك (المادة 49):

* 75 % داخل المنطقة (أ).

* 65 % داخل المنطقة (ب).

2ـــ6ـــ الأحكام المختلفة:

تضمن هذا القانون العديد من الترتيبات الأساسية الجديدة والمختلفة أهمها:

ـــ (المادة 65): حصرت مجال تطبيق القانون زمنيا، حيث قررت أن القانون لا يسري إلا على الاكتشافات النفطية الجديدة فقط، وأن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور هذا القانون هي خارج مجال الشراكة، ولا يمكن أن تكون موضوعا للتعاقد بين الشركة الوطنية "سوناطراك" و شركائها الأجانب، وواضح من نص هذه المادة أن المشرع كان يرغب في الاحتفاظ للشركة الوطنية "سوناطراك" بأهم الحقول النفطية، وفي مقدمتها حقل حاسي مسعود.

ـــ توازيا مع إرساء نظام التعاقد الجديد القائم أساسا على عقود تقاسم الإنتاج، أُعطِيَ للشريك الأجنبي من خلال (المادة 63) فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات.

هذا القانون حدد أيضا جملة من الامتيازات يتمتع بها الشريك الأجنبي يمكن حصرها في[2]:

ـــ المشاركة في هياكل التسيير.

---

[1] قانون المحروقات رقم 86 ـــ 14 لم يحدد المناطق أ و ب حيث ترك تحديد المناطق بالتفصيل إلى وقت لاحق.

[2] عبد الرحمان تومي :واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية تصدر عن مركز البصيرة دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، العدد 8 جويلية 2006 ، ص 110

ـــ تحويل أرباح المنتوج.

ـــ ضمان التعويض في حالات التأميم أو نزع الملكية.

ـــ تحويل جزئي لأجور العمال الأجنبية.

ولقد كان لصدور قانون 86-14 صدى واسع في مجال المحروقات، إلا أنه مازال يواجه بعـــض التقلبات والعراقيل أهمها:

ـــ تطور حركة الشركات العالمية البترولية عبر العالم.

ـــ الأزمة الاقتصادية وأثرها السلبي على الجزائر من خلال قلة الجباية البترولية.

ـــ إبرام عقود الشراكة الجزائرية في مجال استكشاف واستغلال المحروقات السائلة فقط.

ـــ شروع الجزائر في إدخال إجراءات هيكلية عميقة لإصلاح الاقتصاد الوطني الشيء الـــذي أدى في النهاية إلى إجراء تعديلات على هذا القانون وجعله يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية في الجزائر.

من جهة أخر فإن ما يؤكد محدودية هذا القانون (86ـــ14) قلة العقود المبرمة حيث تم عقد 13 اتفاقية مع الشركات متعددة الجنسيات وهذا بين سنتي 1986 و 1991 كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم10 :عقود الشراكة بعد إصدار قانون 86ـــ14

	الشركاء	تاريخ العقد
01	ALEPCO	1987.06.16
02	TOTAL	1987.10.07
03	AGIP	1987.12.15
04	CIEPSA	1988.02.09
05	BHP	1989.06.24
06	ANADARKO	1989.10.23
07	TOTAL	1989.11.08
08	NESTE OY	1990.03.13
09	TOTAL	1990.05.20
10	AGIP	1990.12.20
11	REPSOL	1990.12.02
12	TOTAL	1991.05.12
13	JNOC	1991.08.18

Source : Narjes BOUDJEMAI "La contribution du partenariat étranger dans le développement de l'entreprise publique algérienne.association. p 98.

ثانيا: قانون 91-21 المعدل والمتمم لقانون 86-14:

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ابتداءاً من سنة 1988 أجبرت السلطات الجزائرية على البحث عن ميكانيزمات جديدة من شأنها تطوير الاستثمار في مختلف المجالات لاسيما قطاع المحروقات ، وذلك من أجل رفع مستوى الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع، ولأجل ذلك تم إحداث مجموعة من التعديلات القانونية في قانون 86- 14 وذلك بإصدار قانون 91ـ 21 سنة 1991[1] قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحاً على الاستثمار الأجنبي، والاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد:63،الصادر بتاريخ07 ديسمبر:1991 القانون رقم 91-21، يتمم ويعدل القانون 86-14 المؤرخ في 1991/12/04

1 ــ البنود التي لم يتم تغييرها:

أبقى القانون الجديد رقم 91 ــ 21 الصادر في 4 ديسمبر 1991 على بنود رئيسية كانت قد وردت في القانون السابق والمتمثلة في:

ــ احتكار الدولة لأنشطة استكشاف واستغلال ونقل المحروقات، فنصت (المادة 03) من هذا القانون على أن هذه الأنشطة حكر للدولة، التي تستطيع أن تفوض عملية القيام بها للشركات الوطنية.

ــ نصت (المادة 24) أنه مهما كان شكل الشراكة المعتمد بين الشركة الوطنية والشريك الأجنبي، فإن نسبة الطرف الوطني يجب أن لا تقل عن نسبة 51%، حتى يحتفظ بدور رئيس المشروع، وهو ما أكدته المادة27 ويعطي هذا الدور للشركة الوطنية الأولوية في تحديد سياسات الإنتاج ومخططات تطوير الحقل.

ــ لا تمارس أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب إلا المؤسسة الوطنية، غير أنه يمكن للشريك الأجنبي وبالاشتراك مع المؤسسة الوطنية المعنية أن يمول ويستغل لحساب المؤسسة الوطنية القنوات والمنشآت المرتبطة بنشاط نقل المحروقات.

2ــ البنود الجديدة والمعدلة:

ــ توسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986، وبذلك ألغى نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط.

ــ وسع القانون 91 ــ 21 مجال الشراكة إلى قطاع الغاز(المحروقات الغازية) أيضا، بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع النفط فقط، وألغى بذلك أيضا نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة " سوناطراك" في مقابل التعويض.

ــ توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار، وتتعلق أساسا بإمكانية منح تخفيضات في نسب الإتاوة والضريبة على النتائج وذلك حسب أهمية الجهد المبذول في ميدان البحث أو الاستغلال ومختلف التقنيات المستعملة، وتشجيع الاكتشاف في المناطق التي تنطوي على صعوبات غير عادية. وقد حددت النسب في هذا المجال بـــ 10% بالنسبة للإتاوة و42% بالنسبة للضريبة على النتيجة.

ــ بالنسبة للمنازعات فقد تم تعديل المادة 63 بالمادة 12 من القانون 91 ــ 21 والتى تنص على :

* تخضع المنازعات التي تنشب بين الدولة وأحد الأطراف عند الاشتراك للجهات القضائية الجزائرية المتخصصة.

* المنازعات الناجمة عن تفسير أو تطبيق عقد الاشتراك بين المؤسسة الوطنية وشريكها الأجنبي تخضع للمصالحة مقدماً حسب الشروط المتفق عليها في عقد الاشتراك، وفي حالة فشل عملية المصالحة يمكن عرض النزاع على التحكيم الدولي.

إن تطبيق قانون المحروقات 91ــ21 المعدل والمتمم لقانون 86ــ14 جرى في ظروف اقتصادية و سياسية خاصة حيث شهدت فترة التسعينات عدم الاستقرار السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، الشيء الذي انعكس سلباً على المناخ الاستثماري في الجزائر، وبالرغم من هذا إلا أنه أثبت في العموم نجاعة كبيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأصبحت نتيجة هذا القانون واضحة للعيان، اذ سمحت هذه التحفيزات من تجسيد عقود شراكة عديدة، سواء في مجال البحث، التنقيب والإستغلال أو في مجال مشتقات البترول، اضافة الى عقود أخرى في مجال الخدمات، كتوفير العتاد البترولي، وهو ماجعل الإنتاج الجزائري للبترول يرتفع أكثر، ويفرض نفسه على مستوى الأسعار المحلية والدولية، والجدول الموالي يمثل عقود الشراكة بعد اصدار قانون 91ــ21.

الجدول 11: عقود الشراكة بعد اصدار قانون 91ـ21.

	الشركاء	تاريخ العقد
01	AGIP	1991.12.17
02	TOTAL	1991.05.12
03	TOTAL	1991.05.12
04	ARCO	1992.05.10
05	ARCO	1992.05.10
06	PHILIPS	1992.07.11
07	WASCANA	1992.11.17
08	LLE	1992.11.24
09	PLUS PETROL	1992.12.06
10	KON SALP	1993.01.12
11	BP	1993.01.31
12	PETRO CANADA	1993.04.26
13	MOBIL	1994.02.27
14	REPSOL	1997.05.12
15	PLUS PETROL	1994.06.14
16	DEDCO	1994.11.14
17	AGIP	1995.05.13
18	AGIP	1996.06.03
19	PETROBRAS	1996.12.04

المصدر: طيبوني أمينة، تمويل الإستثمارات في الجزائر بالرجوع الى قطاع المحروقات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003ـ2004، ص124.

إن جاذبية هذا القانون لم تشفع له عند منتقديه، الذين يصرون على أن عهد سيادة عقود تقاسم الإنتاج التي يقوم عليها القانون السابق قد ولى، وأن هذه العقود لم تصبح مجدية في العهد الجديد المتميز باحتدام المنافسة بين الدول المنتجة، وأنه لابد من إطار قانوني جديد لجذب الاستثمار، وهو ما نص عليه قانون المحروقات الجديد رقم05 ـ07 لتحقيقه عبر تبني نظام تعاقدي قريب من نظام الامتياز الذي كان سائدا قبل التأميم.

ثالثًا: قانون المحروقات 05 ـ07:

أهم قوانين الجزائر في مجال المحروقات هو القانون رقم 05 ـ 07 المؤرخ في 28 أفريل 2005[1] المتعلق بالمحروقات الذي يهدف إلى تنظيم النشاط البترولي من الوجهة القانونية، وحقوق وواجبات كل الناشطين في القطاع خلال ممارستهم لكل النشاطات في كافة المراحل البترولية والغازية، ويعتبر هذا

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 50 ، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2005

القانون من أهم القوانين التي صدرت لحد الآن، لما له من انعكاسات إيجابية على التنمية والاستثمار بالنسبة للفريق الذي ثمن هذا النص ودافع عنه، وكذا التأثيرات السلبية على ثرواتنا البترولية وتناقض هذا القانون مع إحدى مواد الدستور بالنسبة للمعارضين له،

أن هذا القانون كان مطروحاً للنقاش منذ سبتمبر 2001 [1] بهدف مواجهة آفاق تتميز بزيادة العرض في المحروقات وبالتالي الانخفاض في السعر، غير أن سعر البترول كان يتجه بوضوح للارتفاع وليس للانخفاض كما توقعه واضعوا القانون الجديد، ورغم ذالك تمت المصادقة عليه بعد أشهر قليلة على تعديله، حيث شمل التعديل نقاطاً لا يمكن اعتبارها ثانوية.

1ـ دوافع وأسباب إصدار قانون المحروقات 05 ـ 07:

إذا كانت المبررات الداخلية غائبة لفهم الدوافع التي أدت إلى المصادقة على قانون المحروقات الجديد، فلا بد من البحث عن مبررات خارجية. وهي التي جاءت على لسان الرئيس "عبدالعزيز بوتفليقة" الذي قال في 24 فيفري 2005، في عيد العمال وذكرى تأميم المحروقات، أن هذا القانون مفروض على الجزائر. كما أقر أن هناك ضغوطات خارجية دفعت بالجزائر إلى إصدار هذا القانون[2]، بالإضافة إلى نيته الصريحة في محاربة عقلية النفوذ والهيمنة التي تحكم تسيير شؤون شركة "سونطراك"، وعلى هذا الأساس يمكن إجمال الأسباب الحقيقية لإصدار هذا القانون إلى:

ـ الرضوخ لمسار الأحادية العالمية: من خلال الاستجابة للضغوطات والتهديدات غير المباشرة من أجل فتح قطاع المحروقات للشركات العالمية الكبرى وعلى الخصوص الشركات الأمريكية.

ـ محاربة النفوذ المسلط على قطاع المحروقات ـ سوناطراك بالدرجة الأولى ـ ويتم هذا الأمر من خلال إعادة توزيع صلاحيات تسيير هذا القطاع واسترجاع الوزارة بعض صلاحيات السلطة

---

[1]. Mohamed HACHEMAOUI, « la nouvelle loi algérienne sur les hydrocarbures : les enjeux d'une libéralisation », communication présentée au centre AKI Crises Today, Italie, 2004, p. 5

[2] عبد الرحمن تومي ، مرجع سابق، ص127

العمومية، وفرض آليات التدقيق والرقابة على نشاط "سونطراك" وكل المتعاملين في هذا القطاع؛ ويمكن بهذا الإجراء تخفيف منابع الرشوة والفساد المالي والاقتصادي، بإحلال الشفافية في التسيير وطرق التعاقد وذلك تحت إشراف هيئات تابعة مباشرة للوصاية (الوزارة)[1].

2ـ أهداف قانون المحروقات 05ـ07:

تتمثل الأهداف الرئيسية لمشروع هذا القانون حسب وزير الطاقة والمناجم السيد شكيب خليل في:[(2)]

أ- تحديد النظام القانوني لنشاطات البحث، الاستغلال ونقل المحروقات بواسطة الأنابيب.

ب- تكريس المنافسة الحرة في مجال تكرير وتحويل المحروقات، والتخزين وتوزيع المنتجات البترولية، وكذا الهياكل والمنشآت التي تسمح بممارسته.

ج- تحديد حقوق والتزامات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الممارسين لهذه النشاطات وتحديد الإطار المؤسساتي المسير لهذه النشاطات.

3ـ أبعاد قانون المحروقات 05ـ07:

المطلع على عرض الأسباب والمتعمق داخل نص القانون وبين مواده يدرك مرتكزات هذا الأخير على الأبعاد التالية:

أـ البعد السياسي: يندرج هذا القانون ضمن التوجه والتطور التاريخي لمصطلح تدويل الثروات الطاقوية وعولمتها تماماً، مثل فكرة التراث الإنساني المشترك، وعلى هذا الأساس، فإن القوى العظمى ما فتئت تضغط على الدول الضعيفة من أجل تغييرات جوهرية في تشريعاتها ومؤسساتها ومناهجها،

---

[1] نفس المرجع، ص 127

[2]- تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، دراسة مشروع القانون المتعلق بالمحروقات، 08 مارس 2005. (أنظر: http://www.apn-dz.org/apn/arabic/activ_com/activ_econom.htm)
تم الاطلاع عليها يوم : 2010/12/15.

وبالتالي السماح بتمكين النفوذ الأجنبي من فضاءاتها بطرق الشرعية الدولية، لتضمن بـــذلك بقـــاء و تطور الاستغلال للأسواق والثروات في جو الآمان والاستقرار، وعليه فسياسة التكيف مع التحـــولات والاندماج ضمن الحركية العالمية هو المبرر والحجة التي قدمتها الهيئة التنفيذية ملوحة بذلك ضـــياع الفرص المتاحة. [1]

ب- البعد الاقتصادي: البحث عن تنمية الموارد المالية يبقى الهدف الأساسي للدولـــة، مـــن أجـــل ضمان الاستقرار والأمن المالي، لمواصلة جهود التنمية وتوفير المستوى المعيشي الأفضل للمـــواطن؛ ما يحقق هذا الهدف على الأقل في المدى المتوسط هو تكثيف الاستثمار في قطاع المحروقات وذلـــك بالاعتماد على جلب رؤوس أموال جديدة من أسواق أجنبية كانت أم محلية، وهذا ما يفســـر اللجـــوء إلى:[2]

- مشروع القانون أدخل نظاماً جديداً لكيفية طرح المناقصات، وحركات العروض.

- تحرير عقود البحث والاستغلال من قبل وكالة (ALNAFT) على أساس الوصول الحر بدون تميز للمعلومات حول الاستثمارات.

- الشفافية والانفتاح والتساوي في التعامل بين المستثمرين.

وترمي هذه الترتيبات الجديدة في هذا المجال إلى تشجيع الاستثمارات فـــي كـــل المجـــالات المرتبطة بالمحروقات، تشجيع المستثمرين الأجانب للبحث عن الشراكة مع المؤسسات الوطنية المعنية وخلق مناصب شغل جديدة إما مباشرة أو بواسطة الشركات المتدخلة في النشاطات الطاقوية.

ج- البعد القـــانوني: ويتمثل أساسا في إعادة ترتيب دور شركة سونطراك واسترجاع الدولة مهمة السلطة العمومية، التي مارستها الشركة، لهذا الغرض يتضمن قانون استحداث وكالتين متخصصـــتين

---

[1]- عبد الرحمن تومي، مرجع سابق، ص 124.

[2]- تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط، دراسة مشروع القانون المتعلق بالمحروقـــات، 08 مـــارس 2005. (أنظر: http://www.apn-dz.org/apn/arabic/activ_com/activ_econom.htm)

تؤول إليهما تلك السلطة والصلاحيات الملازمة لها، فالمشروع إذن يلغي احتكار الدولة لنشاط المحروقات بترتيب قانوني من شراكة الأجنبي إلى تمليكه للثورة المستخرجة.

كما يمنح مشروع هذا القانون الدولة دور ممارسة حقوقها كمالكة للأملاك المنجمية وكقوة عمومية، فهو يكرس مبدأ فصل دور الدولة كمالك، عن دور المؤسسة العمومية كمتعامل اقتصادي وتجاري وهو بذلك يخفف عن شركة سونطراك مهام القوة العمومية.

3ـ أهم بنود قانون المحروقات 05ـ07:

هذه البنود موزعة على عدة أبواب، وتتناول كل المسائل المتعلقة بتنظيم القطاع، بداية من كيفيات منح تراخيص الاستكشاف، الاستغلال و ممارسة النشاط، وانتهاء بالمنظومة الجبائية التي يخضع لها النشاط، وذلك بعد إدخال العديد من التعديلات عن نص مشروع النسخة الأصلية الأولى للقانون، وعليه سوف نعالج هذا القانون بالتركيز على بعض مواده من خلال ما يلي:

3ـ1 الأحكام العامة: أهم ما نصت عليه الأحكام العامة ما يلي:

ـ إنشاء الإطار المؤسساتي يؤدي إلى تطبيق مبدأ الحركية والقابلية للتكييف الذي يميز نشاط الدولة ومنه يعيد لهذه الأخيرة إحدى صلاحياتها التي كانت تمارسها "سوناطراك" الشركة ذات الأسهم من قبل(المادة 02)، وهكذا تستفيد سونا طراك بعد التخلي عن مهمة تعاكس وتعرقل مهمتها الاقتصادية الطبيعية بموجب هذا القانون من تقوية متزايدة وديمومة دورها الأساسي في خلق الثروات لصالح الجماعة الوطنية.

ـ تعد المواد وموارد المحروقات المكتشفة وغير المكتشفة الموجودة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية ملكا للجماعة الوطنية التي تجسدها الدولة، ويجب أن تستغل هذه الموارد باستعمال وسائل ناجعة وعقلانية من أجل ضمان الحفاظ الأمثل عليها مع احترام قواعد حماية البيئة.

ـ (المادة 12): إنشاء وكالتين وطنيتين تدعيان الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات "سلطة ضبط المحروقات"، والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "النفط".

من خلال الأحكام العامة لقانون المحروقات 05ـ07 نلاحظ أنه جاء لينظم مجال نشاط المحروقات ويفصل تماما بين عمل الدولة ونشاط شركة سوناطراك، ويعيد للدولة إحدى صلاحياتها التي كانت تمارسها شركة سوناطراك والتي تحول اسمها من المؤسسة الوطنية سوناطراك إلى الشركة الوطنية ذات الأسهم "سوناطراك"، حيث تنسحب الدولة بالكامل من التسيير المباشر للشركة وترفع وصايتها المباشرة عليها بما يسمح للشركة بالتفرغ لأداء دورها الأصلي كمؤسسة اقتصادية تسعى أساسا لخلق الثروة وتحقيق أهداف تجارية، وبالتالي فإن الدولة لن تجبر سوناطراك على الاستثمار في مشاريع تكون فيها قواعد الممارسة التجارية الجيدة والمصلحة المالية للمؤسسة غائبة[1].

3ـ2 الصناعة البترولية الأفقية للتنقيب والبحث واستغلال المحروقات: تم من خلال هذا الباب إصدار عدة مواد كانت محل جدل كبير من طرف منتقدي هذا القانون والمتمثلة في:

ـ (المادة 25): المحرقات المستخلصة في إطار عقد البحث و/أو الاستغلال تعد ملكاً للمتعاقد عند نقطة القياس وخاضعة للإتاوة. من جهة أخرى نصت (المادة 48) على أن يتضمن كل عقد بحث واستغلال بنداً يعطي "سوناطراك الشركة ذات الأسهم، عندما لا تكون طرفاً متعاقداً، خيار المشاركة في الاستغلال يمكن أن يصل إلى 30% ولا يقل عن 20% ويجب أن يمارس هذا الخيار في أجل 30 يوم على الأكثر.

لقد أثارت هاتين المادتين الكثير من الجدل، ولاقت أشد أنواع الاعتراض حيث تم من خلالهما إلغاء تقريبا العمل بعقود تقاسم الإنتاج، وذلك عندما أعطت للمستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 70% على الأقل من حقوق المساهمة في أية شراكة، ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30% على الأكثر و 20%

[1] Ministère de l'Energie et des Mines, Exposé des motifs du projet de loi relative aux hydrocarbures (Alger, MEM, 2001), p.7.

على الأقل لشركة "سوناطراك"، وقيدت ذلك بشرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة صاحبة الاكتشاف، ما يعني ضمنيا وعمليا تقريبا دفع شركة سوناطراك إلى الانسحاب وفسح المجال أمام الشريك الأجنبي لتملك كامل المشروع والاستحواذ على كامل إنتاج الحقل المستكشف.

وعليه فإن هذا القانون يرسي في حقيقة الأمر نظاما تعاقديا جديدا أقرب ما يكون إلى نظام الامتياز الذي ساد قبل مرحلة التأميم، خصوصا وأن المادة 25 منه تؤكد أن المحروقات التي يستخرجها المتعاقد هي ملك له، وإذا ما أضيف إلى هذه الوضعية أن نسبة الاكتشافات المحققة في إطار الشراكة بلغت نسبة 60 من الحجم الكلي للكتشافات المحققة سنة 2004 [1]. الشيء الذي سيؤدي إلى فقدان الدولة ملكية البترول المكتشف مستقبلا.

4 ــ خلفيات قانون المحروقات 05ــ07 بين المؤيد المعارض له:

لقد أثار قانون تحرير قطاع المحروقات 05ــ03 الذي تم إقراره ثم تعديل بعض المواد القانونية الحساسة فيه، والتي سنذكرها لاحقا، جدلا واسعا لدى كل الفئات ببن مؤيدين ومعترضين عليه، خاصة وأن هذا القانون يهدف إلى فتح المجال كاملا للشركات الأجنبية في الحلقات العليا أي المنبع (الاستكشاف والإنتاج واستغلال حقول البترول والغاز) ضمن نظام تعاقدي من نوع عقود الامتياز بدلا من نظام عقود تقاسم الأرباح المقرر في قوانين المحروقات السابقة، ويمكن أن نوجز هنا أهم هذه الآراء فيما يلي:

4ــ 1 أهم الآراء المؤيدة:

أقام مصممو القانون الجديد ومؤيدوه آرائهم على نقد الإصلاحات السابقة ونقض القواعد التي تقوم عليها، وكانت حجتهم لإلغاء قانون الإصلاح السابق هو أنه قد تجاوزه الزمن ولم يعد يتلاءم مع

[1] وزارة الطاقة والمناجم ، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والناجم 2000-2008 ، طبعة 2009 ، ص 20

المستجدات الملازمة لحركة الاقتصاد العالمي والاقتصاد النفطي على وجه الخصوص، وعليه فإن هدف قانون الإصلاح الجديد هو ملئ القصور الملاحظ والاستجابة للتحديات الحالية.

ويحمل هؤلاء على قانون المحروقات 86ـ14 ما يلي:[1]

ـ يفرض على المستثمرين الأجانب إطارا واحدا للاستثمار وهو إطار الشراكة، حيث لا يمكنهم القيام بأية عملية استثمار إلا بالمرور عبر شركة "سوناطراك"، وكثيرا ما كان هذا الأمر سببا في إحجام المستثمرين الأجانب على القدوم إلى الجزائر.

ـ أعطى شركة "سوناطراك" مكانة خاصة و وكلفها بدورين، فهي من جهة شركة تجارية تسعى كأي شركة أخرى إلى تحقيق الربح، ومن جهة أخرى تلعب دورا وظيفيا من وظائف الدولة، فهي من يمنح التراخيص ويحدد الكتل المعنية بالاستكشاف وغيرها من المهام التي هي في الحقيقة من صميم عمل الدولة، وبهذه الصفة الأخيرة فإن ثمة تناقض في دورها، و لا تستطيع أن تؤدي عملها وفق معايير التسيير الدقيقة، لأن التوفيق بين الدورين غير ممكن، ولا يمكن أن يكون دورها الثاني سوى في خدمة دورها الأول، وبديهي أن لا تكون مصلحة سوناطراك مطابقة لمصلحة الشريك الأجنبي ولا حتى لمصلحة الدولة دوما.

ـ جعل شركة "سوناطراك" المالك الوحيد لشبكة نقل المحروقات، وهذا الاحتكار لا يشجع على تخفيض تكاليف الاستغلال.

وبناء على هذه الانتقادات الأساسية الموجهة للقانون السابق يرى هؤلاء المؤيدون أن من شأن القانون الجديد، فضلا عن سد الثغرات المذكورة سابقا، تحقيق ما يلي:

---

[1] KPMG, ALGERIE. Guide des hydrocarbures : commentaires sur la loi N° 05/07 (Alger : Grand Algérie Livres, 2005), pp.40-41

ـــ تكييف القوانين والتشريعات الاقتصادية الجزائرية مع التشريعات الدولية، ومطابقتها مع متطلبات العولمة لتسهيل الانضمام للتكتلات العالمية والإقليمية إراديا قبل أن يفرضها الواقع الدولي الـــذي قـــد لا يعطي للجزائر فرصا أفضل للاختيار.

ـــ تنمية احتياطي المحروقات بالبحث والتنقيب وتنمية الإنتاج[1]، لضمان مكان في السوق الدولية التي تتسم بالمنافسة الشديدة في ظل وجود منتجين أكثر قوة (والأرقام الميدانية في تحسن الاحتياطي وزيادة الإنتاج تؤيد ذلك).

ـــ تنمية مداخيل الدول الجبائية عبر منظومة جبائية جديدة[2] ، تسمح بتكثيـــف نشـــاط الشـــركات الأجنبية.

ـــ جذب رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتطورة التي تحتاج إليها الجزائر لتكثيف عملية استغلال مواردها، لأنه إذا كان صحيحا أن قطاع المحروقات منتج للعملة الصعبة، فإنه أيضا القطاع الأكثر استهلاكا لها، فهو يحتاج إلى استثمارات كبيرة وتكنولوجيا أصبحت تتطور بسرعة واستمرار، و منه فقدوم المستثمر الأجنبي المباشر ضروري وسوف تكون له فائدة كبيرة.

ـــ توضيح مهام ودور كل هيئة ومؤسسة جزائرية لها علاقة بالقطاع، فالوزارة سيكون على عاتقها رسم سياسة القطاع، وعلى الوكالات المستحدثة تطبيق هذه السياسة ومتابعـــة تنفيـــذها وعلـــى شـــركة "سوناطراك" القيام بمهام الاستكشاف والإنتاج والتوزيع والتطوير لا غير.

ـــ خلق مناصب شغل جديدة، وتحسين الكفاءة والتأهيل المطلوبين للإطارات والمختصين.

---

[1] أ .عبد الرحمن تومي , مرجع سابق ، ص 123

[2] حصيلة قطاع الطاقة والمناجم2000-2005 ، مارس 2006 ،ص 6 ، الجزائر. (أنظر: http://www.mem- algeria.org)

4ـ 2 الآراء المعارضة:

عارض الكثير من الخبراء والأساتذة المتخصصين في القضايا النفطية بشدة مشروع قانون المحروقات الجديد قبل صدوره عام 2005 ، ووجهوا له انتقادات كثيرة، ساهمت إلى حد كبير في تعديله والتراجع على أهم البنود الواردة فيه قبل الشروع في تطبيقه أصلا.

انتقد سيد أحمد غزالي[1] القانون ،ورأى في رفع غطاء الدولة على شركة "سوناطراك" وانسحابها الكامل تمهيدا لخوصصة غير معلنة، وتهديدا لمكانة الشركة على المدى البعيد، قد تفقد معه الرقابة على الإنتاج النفطي بالجزائر.

وليس بعيدا عن هذا الرأي، يتساءل السيد حسين مالطي[2] ماذا تجني الجزائر من خلال القانون الجديد. فالطريقة المتعامل بها لحد الآن تضمن ل "سوناطراك" إما كل عائدات النفط في الحقول التي تستغلها لوحدها، وإما أنها تقتسم المدخول في الآبار التي اكتشفتها وتستغلها شركات أخرى. أما الصيغة التي جاء بها القانون الجديد، فإنها لن تعطي للجزائر إلا نسبة قد تبلغ 5% فقط من مداخيل النفط، فما الذي يبرر مثل هذا القرار الغريب؟

ويضيف أن دور شركة سوناطراك هو المستهدف، إذ تحت غطاء استرجاع الدولة لصلاحياتها، ثمة نية واضحة لتحجيم هذا الدور لصالح الشركات الأجنبية. فهذا القانون يكرس في جميع الحالات هيمنة الشركة الأجنبية، بما فيها الحالة المثلى التي تتحصل "سوناطراك" فيها على 30%، لأن سلطة القرار ستكون بيد الشريك الأجنبي، وهو الأمر الذي يسمح له بفرض سياسة الاستغلال التي تروقه ويحدد حجم الاستثمارات التي تناسبه ويضبط مستوى الإنتاج ويضع برنامج تطوير الحقل وفقا لمصالحه، ولا يستبعد أن يسعى هذا الشريك بعد توقيعه العقد إلى دفع "سوناطراك" بطريقة أو بأخرى إلى الانسحاب من

---

[1] رئيس حكومة أسبق للفترة من جوان1991إلى جويلية 1992 ، وأول مدير عام لشركة سوناطرك في الفترة مابين عامي 1963 و1977

[2] خبير نفطي جزائري مارس عدة وظائف عليا منها نائب الرئيس المدير العام في سوناطراك ومستشار تقني للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومدير عام للشركة العربية للخدمات النفطية

المشروع بنية الاستيلاء الكامل على إنتاج الحقل، لأن هذه الشركات تستطيع مثلا في هذه الظروف أن تفرض نسقا معينا للاستثمار تكون "سوناطراك" غير قادرة على مواكبته، وبالتالي تضطر إلى الانسحاب، خصوصا في ظل غياب سوق مالية محلية قوية تسند "سوناطراك" وتمدها بالأموال الضرورية في الوقت المناسب[1].

وهناك من يرى أن القانون الجديد كان من البداية يقوم على فرضية أساسية خاطئة، مفادها وجود وفرة في الموارد النفطية في العالم ووجود منافسة شديدة في السوق الدولية بين الدول المنتجة للمحروقات لجذب الاستثمارات نحوها. وبالتالي، فإن كل التبريرات التي يسوقها معدوا هذا القانون ومؤيدوه في مسعاهم نحو تغيير قانون 1986 وكل مرافعاتهم من أجل القانون الجديد، ومنها أنه قانون سيعمل على تحسين جاذبية القطاع وتحسين الوضعية التنافسية للبلد في السوق الدولية، من خلال تقديم أفضل الحوافز وأحسن عوامل الجذب، هي تبريرات غير مؤسسة وغير صحيحة بالمرة للأسباب التالية:

أولا: هذا التصور يغفل نقطة جوهرية وهي أن المحروقات بصفة عامة والبترول خاصة، هو ثروة آيلة للنضوب ولا يمكن بأي حال من الأحوال اعتباره سلعة عادية كأي سلعة أخرى.

وثانيا: المنافسة الحادة والتسابق الشديد بين المنتجين لتقديم الامتيازات وفتح المنبع النفطي خاصة التي يتحدث عنها مؤيدو القانون هي ببساطة أمور غير موجودة على أرض الواقع، ولا يوجد بلد منتج آخر تقريبا بادر بقانون كالذي بادرت به الجزائر، بل العكس هو الصحيح، فهناك اتجاه في العالم نحو إعادة التأميم وتشديد التشريعات الوطنية في قطاع المحروقات.[2]

بالإضافة إلى هذه الانتقادات يمكن تسجيل بعض المخاوف والتي تتمثل في:

---

[1] Hocine MALTI, « Réflexions sur l'avant projet de loi sur les hydrocarbures », Quotidien d'Oran du 24, 25 et 26 Novembre 2002.

[2] Omar KHELIF, «Une loi à contre-courant des fondamentaux du marché pétrolier international»,ElWatan du 09/10/2006

ـــ الشركات العالمية تجيد فن منافسة الشركات المحلية، استنادا إلى آلية نظام السوق الرأسمالي القائم على المنافسة والبقاء للأصلح ، ولا تسعى إلى التعاون الحقيقي والبحث عن الاستفادة المتبادلة.

ـــ إفلات السيادة على الثروات الوطنية المنجمية ومنها البترول من يد الدولة، فبالرغم من أن الدولة تتحكم حاليا عن طريق سوناطراك في جزء هام من هذه الثروة، إلا أن ما سيتم اكتشافه لاحقا سيؤول (حسب صيغة التعاقد الجديدة) إلى الشريك الأجنبي الذي يمتلك التكنولوجيا المتقدمة والتمويل اللازم، مما يجعل الثروات الباطنية تنتقل ملكيتها تدريجيا وعلى المديين المتوسط والبعيد إلى يد الشركات الأجنبية.

ـــ إمكانية حصول التهرب الضريبي بسبب عدم قدرة الدولة على الرقابة المالية، فالدولة نفسها أقرت بالصعوبات الكبيرة في مراقبة سونطراك - وهي مؤسسة وطنية وتخضع لها- فما بالك بالمؤسسات الأجنبية، حيث تحتاج الرقابة على كل المستويات من حلقات الاستغلال إلى التخصص والحضور الدائم، بالإضافة إلى احتمال تقديم الإغراءات المالية وغيرها للإفلات من الرقابة.

ـــ هذا القانون يضعف شركة سونطراك المتعامل التاريخي في نفط الجزائر، وهي خزينة الدولة بامتياز والتي اكتسبت خبرة طويلة بمساندة الدولة أمام منافسين أقوياء يمتلكون التكنولوجيا والخبرة، كما سيضعف دور الجزائر في منظمة الأوبك ويضر بدور المنظمة نفسها التي تعتبر سندا للدول المصدرة للبترول، ويجعل الجزائر وجها لوجه أمام الشركات العالمية وقوى السوق.

رابعاً: تعديل القانون 05ـــ07:

بعد المعارضة الشديدة التي واجهت قانون المحروقات 05ـــ07 وبعد اقتناع واضعي القانون بخطورته تم إصدار الأمر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 المؤرخ 2005/04/28[1] ويدخل قانون المحروقات نحو السريان الفعلي، وتم من خلاله تعديل

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 48 ، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006 .

مواد أساسية اعتبرها الكثيرون (بعد التعديل) بمثابة الضمانة الكبيرة في استعادة الرقابة على المحروقات. ومن أهم ما يتضمنه هذا الأمر ما يلي:

ـ العودة إلى نظام تقاسم الأرباح بين سونطراك وشركائها بنسبة 51% لسونطراك على الأقل مقابل 49% لشركائها على الأكثر، بدلا من نظام عقود الامتياز الذي يخول للأجانب إمكانية تملك الحلقات العليا (المنبع) إلى آفاق 80%، بمعنى التأكيد على احتكار الدولة للنشاط البترولي بأغلبية الأسهم.

ـ التأكيد على أن سونطراك مؤسسة وطنية، شركة ذات أسهم وهي صاحب الامتياز والمتعاقد، (في تعديل للمادة 5 من القانون) وهي صاحبة كل المشاريع المستقبلية، واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري، وتصبح سونطراك مساهمة بقوة القانون في هذه الشركة المكونة بنسبة لا تقل عن 51% (تعديل للمادة 68 من القانون) وهذا قبل الإعلان عن أية مناقصة، كما تصبح سونطراك شريكا في أي مشروع بترولي تقوم به أي شركة أجنبية بنسبة أغلبية 51% ابتداء وقبل مباشرة الأشغال.

ـ التأكيد على تطبيق رسم غير قابل للحسم على الأرباح الاستثنائية Superprofits التي يحققها الشركاء الأجانب على حصتهم من الإنتاج عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول برنت 30 دولار للبرميل، وتتراوح هذه الإتاوة بين 5% كحد أدنى إلى 50% كحد أقصى[1]، (وهو تعديل للمادة 101 من القانون)، ويخص جميع عقود الشراكة المبرمة بين مؤسسة سونطراك وشركائها الأجانب.

وقد تم إقرار هذا الرسم بعد الارتفاع الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية والتي كان يعتقد أنها مرحلة عابرة، لكن استمرارها ووصولها إلى أرقام قياسية فاقت 70 دولارا في هذه المرحلة،

[1] نفس المرجع، ص10

أعطى للدولة مبررا قويا من أجل فرض ضريبة لتقاسم هذه الأرباح الزائدة بينها وبين الشركات الأجنبية، مع الإشارة، أن قانون المحروقات 86-14 لسنة 1986 لم يأخذها في الحسبان بسبب الأسعار المتدنية آنذاك، ورغبة الجزائر في تشجيع وجذب الشركات البترولية للاستثمار في قطاع المحروقات.

الخلاصة:

عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات تحولات جذرية أفرزتها أزمة اقتصادية ترجع جذورها إلى الأزمة البترولية لسنة 1986، هذه التحولات تزامنت مع تطورات اقتصادية عالمية أثرت على الاقتصاد الجزائري ودفعته إلى ضرورة التفاعل والاندماج بصفة واسعة و مفتوحة مع مختلف الفعاليات الاقتصادية الدولية.

فبادرت ضمن هذا المنطلق بإصلاح قطاع المحروقات وسن التشريعات، والتكيف مع التحولات العالمية وعملت على إقامة علاقات جديدة مع الرأسمال النفطي الدولي، من خلال قانون المحروقات 86ـــ14 وقانون 91ـــ21 الذي تم إعداده ليعدل القانون السابق، ويقدم تحفيزات هامة للشركات النفطية الأجنبية من أجل الاستغلال في المحروقات السائلة والغازية.

من جهة أخرى قامت الجزائر سنة 2005 بسن قانون المحروقات 05ـــ07 الذي يهدف إلى تحرير قطاع المحروقات وإنهاء احتكار الشركة الوطنية سوناطراك لنشاط المحروقات ، غير أن هذا القانون تم تغيره بسب المعارضة الشديدة التي واجهته، واقتناع واضعي القانون بالسلبيات والخطورة التي سوف تترتب على تطبيق هذا القانون، ومن هذا المنطلق تم إصدار الأمر رقم 06ـــ10 في جويلية 2006 ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07.

وما بين مؤيد لهذه التشريعات ومعارض لها يمكن القول أن المحروقات تشكل ثروة وطنية وفرصة تاريخية للاستخدام الاقتصادي، إذا ما تم تبني إستراتيجية شاملة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني، تعمل على استغلال الاحتياطات المتاحة ضمن سياسة رشيدة، وفي إطار تنظيم وتشريع بترولي يتكفل بحماية هذه الثروة وعدم هدرها، وتوظيفها بما يخدم الاقتصاد الوطني حاليا ويحفظ للأجيال المقبلة حقها مستقبلا.

الفصل الثالث

الآثار المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر

1. المكاسب المحققة من إصلاحات قطاع المحروقات
2 . الآثار السلبية المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات

تمهيـــد:

سجل قطاع المحرقات في الجزائر بداية من سنة 1986 مجموعة من الإصلاحات التـــي كانـــت تهدف إلى إعادة تنظيم هذا القطاع بما يخدم المصالح الوطنية، بالإضافة إلى تكييفـــه مـــع التحـــولات العالمية وتقديم التحفيزات والضمانات التي من شأنها أن تساعد على توفير المناخ الملائم للاستثمار في هذا القطاع. وعليه فإن واقع هذا القطاع في الوقت الحالي يختلف عن واقعه قبل بداية الإصـــلاحات، الشيء الذي يستدعي دراسته والوقوف عند أهم الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الإصلاحات و ذلك مـــن أجل وضع التصور الأفضل لتطور القطاع في المستقبل.

وبناءً على ما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق لأهم الأثار المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائر من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هي أهم المكاسب المحققـــة مـــن جراء تطبيق هاته الإصلاحات؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه الإصلاحات في تجديد إحتياطات الجزائـــر من البترول والغاز الطبيعي؟ من جهة أخرى ماهي أهم الآثار السلبية الناتجة عن إصـــلاحات قطـــاع المحروقات؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه الإصلاحات في فقدان السيطرة على القطـــاع ونمـــو حصـــة الشركات الأجنبية من الإكتشافات المحققة من المحروقات؟

ماهي المخاوف الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات وإستمرار العمل بها على المـــدى المتوســـط والطويل خاصة على مستوى إستنزاف الثروات وهجرة الكفـــاءات التـــي بـــدأت تشـــهدها إطـــارات سوناطراك نحو الشركات البترولية في الجزائر وخارجها؟

المبحث الأول: المكاسب المحققة من إصلاحات قطاع المحروقات:

سمحت الإصلاحات التي طبقتها الجزائر في مجال المحروقات من تحقيق نتائج إيجابيـــة، حيـــث مكن دخول الشركات البترولية الأجنبية بما تملكه من خبرة و تكنولوجيا في نشاط المحروقـــات إلـــى الجزائر من تحقيق مكاسب لا يمكن تجاهلها رغم الظروف الاستثنائية التي جرى فيها هذا التطبيـــق[1]، وعليه سنحاول فيما يلي التطرق لأهم المكاسب المحققة من هذه الإصلاحات من خلال:

أولاً: المكاسب المحققة في نشاط المنبع:

تم تحقيق مكاسب في مجال المنبع البترولي خلال فترة الإصلاحات يمكن إجمالها في الآتي:

1ـ الاستكشاف :

1ـ1ـ عقود الاستكشاف المبرمة:

سمحت هذه الإصلاحات بزيادة عدد العقود المبرمة في مجال المحروقات بالجزائر حيث ســـجلت الفترة من 1987 وإلى غاية 2000 إبرام 46 عقد[2] أي بمعدل 3 عقود في السنة، وهو معدل مقبـــول إذا ما أخدنا بعين الإعتبار الأوضاع الأمنية التي كانت تشهدها الجزائر في هذه الفترة، بالإضافة إلـــى الطريقة الوحيدة المستخدمة في منح التراخيص والقائمة على مبدأ المفاوضات الثنائية المباشـــرة بـــين سوناطراك والشركات الأجنبية، وقد كانت هذه الطريقة محل انتقاد كبير من الشركاء.

غير أن اعتماد طريقة المناقصات الدولية في منح تراخيص الاستكشاف سمح بزيادة عدد العقود المبرمة بشكل كبير، حيث تم توقيع في سنة 2001 لوحدها 10 عقود منها 7 عقود عن طريق

---

[1] جرى تطبيق قانون المحروقات رقم 86 - 14 وقانون المحروقات رقم 91-21 في ظروف استثنائية حيث كانت الجزائر تشهد أزمة اقتصادية منتصف الثمانينات تلتها أزمة سياسية وأمنية إلى غاية سنة 2001 التي عرفت بعدها الجزائر الاستقرار السياسي الشيء الذي انعكس بالإيجاب على الجانب الاقتصادي ومناخ الاستثمار في الجزائر ، وتم بعد ذلك تطبيق قانون جديد للمحروقات 05-07 الذي تم تعديله سنة 2006.

[2] Ministère de l'Energie et des Mines, Evolution du Secteur de l'Energie et des Mines Réalisations 1962-2007:Édition 2008.P 20

المناقصات الدولية، وعلى العموم بلغ عدد العقود المبرمة في طار المناقصات الدولية إلى غاية 2008 حوالي 40 عقد إي بمعدل 5 عقود في السنة[1].

1ـ2ـ الاكتشافات المحققة:

لقد سمحت إصلاحات قطاع المحروقات بزيادة عدد الإكتشافات وبالتالي زيادة حجم الإحتياطات وتجديدها حيث عرفت الفترة من 2000 إلى 2008 تنقيب 555 بئر أي بمعدل 61 بئر في السنة بينما كان يبلغ متوسط الأبار التي تم تنقيبها خلال الفترة من 1962 إلى 1999 حوالي 36 بئر في السنة[2] الشيء الذي يؤكد حجم الجهود المبدولة من طرف سوناطراك وشركائها من أجل تحقيق اكتشافات جديدة. والجدول التالي يوضح الاكتشافات المحققة خلال الفترة 1997 إلى 2008.

جدول رقم12:الاكتشافات المحققة في الجزائر من 1987 إلى 2008.

السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الآبار	9	3	3	5	8	6	7	9	6	10	7

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الآبار	18	4	9	7	6	7	13	8	17	20	19

المصدر: ـ وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008 ، ، مرجع سابق، ص20

ـ www.mem-algeria.org

من خلال الجدول نلاحظ أن الاكتشافات المحققة انتقلت من 9 اكتشافات سنة 1987 إلى 19 اكتشاف سنة 2008 حيث سجلت سنة 2007 أعلى الاكتشافات المحققة ب20 اكتشافا بينما شهدت سنتي 1988 و1989 أدنى الاكتشافات المحققة (3 اكتشافات في السنة) وبلغ مجموع الاكتشافات المحققة خلال الفترة (1987 ـ 2008) 203 اكتشاف أي بمعدل 9 اكتشافات في السنة.

[1] وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000ـ2008 ، طبعة 2009 ، الجزائر، ص 11. (أنظر: (http://www.mem-algeria.org

[2]Ministère de l’Energie et des Mines .Evolution du Secteur de l'Energie et des Mines Réalisations 1962-2007. op-cit. p22

إن زيادة الاكتشافات المحققة مرهون بعدد الآبار التي تم تنقيبها حيث عرف التنقيب نشاطاً لا يستهان به خلال الفترة 2000 ــ 2008، و تميّز بانطلاق برنامج للتنقيب في المناطق الجديدة و التي لم يتم استكشافها بما فيه الكفاية على غرار تندوف، تامسنا، تافاساست وشناشن، و ذلك من أجل تحضير أحواض جديدة للاستكشاف في المستقبل. وعلى العموم فقد بلغ معدل النجاح في الاستكشاف 19 % خلال الفترة من 2000 إلى2008 [1].

2 ــ حجم الاحتياطات المؤكدة من المحروقات:

أدت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في قطاع المحروقات إلى زيادة حجم الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي وهذا بالرغم من الزيادة المعتبرة التي شهدها معدل إنتاج المحروقات في الجزائر

2ــ1 الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام:

شهدت الفترة ما قبل 1986 تسجيل احتياطات متذبذبة ولم يتغير حجم الإحتياطي كثيراً حيث بلغ أدنى مستوى له سنة 1978 بـــ:6300 مليون برميل بعدما كان في حدود 9840 مليون برميل سنة 1971 وهو ما يعني إستنزافاً صافياً يقدر بـــ: 3540 مليون برميل في ظرف سبع سنوات ، وترجع ضآلة هذه الاحتياطات وعدم تجديدها إلى عدة أسباب: منها إحتكار شركة سوناطراك الشبه كامل لنشاط الإستكشاف بعد إنسحاب الشركات الأجنبية من القطاع، بالإضافة إلى عجز الشركة عن مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الإستكشاف وإنحصار النشاط الإستكشافي تقريباً في محيط الحقول النفطية القديمة.

غير أنه ومع بداية الإصلاحات التي شهدها قطاع المحروقات في سنة 1986 بعد إقتناع الجزائر بضرورة إنفتاح القطاع على الإستثمارات الأجنبية المباشرة والسماح بدخول الشركات البترولية في

[1] وزارة الطاقة والمناجم ، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، مرجع سابق، ص 20 - 23.

إطار الشراكة بما تملكه من تقنيات وخبرات في هذا المجال، بدأت احتياطات الـــنفط الخـــام المؤكـــدة تعرف نوعاً من الإرتفاع وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 13:تطور حجم الإحتياطي المؤكد من النفط الخام 1986 ــ 2009.

(الوحدة: مليون برميل)

السنة	الإحتياطي	السنة	الإحتياطي	السنة	الإحتياطي
1986	8800	**1994**	9979	**2002**	11314
1987	8564	**1995**	9979	**2003**	11800
1988	9200	**1996**	10800	**2004**	11350
1989	9236	**1997**	11200	**2005**	12270
1990	9200	**1998**	11314	**2006**	12200
1991	9200	**1999**	11314	**2007**	12200
1992	9200	**2000**	11314	**2008**	12200
1993	9200	**2001**	11314	**2009**	12200

Source : -OPEC, Annual Statistical Bulletin:2006p 17
-OPEC, Annual Statistical Bulletin:2009p22 (voir: www.opec.org)

يلاحظ من خلال الجدول أن حجم الاحتياطي المؤكد شهد ارتفاعاً في الفترة من 1986 إلى 2009 باستثناء سنتي1987 و 2004 حيث عرفتا انخفاضاً، ولكن ما يمكن أن نؤكد عليه أن الارتفاع المستمر شهد فترات من الثبات بين سنتي 1990 و 1993، كما ظل حجم الاحتياطي في 5 سنوات ثابتا أي من سنة 1998 إلى 2002 ونفس الشيء بالنسبة للفترة من 2005 إلى 2009.

وإلى غاية عام 2009 تكون الجزائر قد حققت بفضل هذه الشراكة وبفضـــل المجهـــود الخـــاص بشركة سونا طراك في تجديد احتياطاتها ورفعها من 8800 مليون برميل إلى حدود 12200 مليـــون برميل أي زيادة بنسبة 28%، وذلك رغم مضاعفة الجزائر لمستوى إنتاجها. وهذا الحجم يكفي في ظل شروط الاستغلال الاقتصادي والتقنية الحالية بتلبية حاجة الاستهلاك المحلي والتزامات التصدير لمـــدة 17 سنة أخرى.

2ـــ2 الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي:

عرفت سنوات السبعينات والثمانينات انخفاضا مستمراً في حجم إحتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 1987 بـــ: 3163 مليار متر مكعب بعدما كانت 3907 مليار متر مكعب سنة 1973 أي انخفاض بنسبة 19% وهو ما يدل على إستنزاف الإحتياطات المؤكدة مـــن الغاز الطبيعي، الشيء الذي دفع بالجزائر إلى إدخال تعديلات على قانون المحروقـــات ســـنة 1991 وسمحت هذه التعديلات بإمكانية دخول الشركات الأجنبية في إطار الشراكة لمجال المحروقات الغازية بعدما حصرها قانون المحرقات السابق في المحروقات السائلة فقط.

إن هذه الإصلاحات سمحت بزيادة حجم الاحتياطات الغازية والتي عرفت ارتفاعا كبيراً وهو مـــا يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 14: الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي في الفترة 1986 ــ 2009.

(الوحدة: مليار متر مكعب)

السنة	الإحتياطي	السنة	الإحتياطي	السنة	الإحتياطي
1986	3259	**1994**	2963	**2002**	4523
1987	3163	**1995**	3690	**2003**	4545
1988	3234	**1996**	3700	**2004**	4504
1989	3250	**1997**	4077	**2005**	4504
1990	3300	**1998**	4077	**2006**	4504
1991	3626	**1999**	4520	**2007**	4504
1992	3650	**2000**	4523	**2008**	4504
1993	3700	**2001**	4523	**2009**	4504

Source :OPEC, Annual Statistical Bulletin 2006. op-cit .P19

OPEC, Annual Statistical Bulletin 2009 .op-cit. p23

من خلال الجدول نلاحظ ان احتياطي الغاز الطبيعي في الجزائر عرف ارتفاعا مستمرا في الفتـــرة 1994- 2003 حيث إنتقل من 2963 مليار متر مكعب إلى 4545 مليار متر مكعب أي زيادة بنسبة

53% غير أنه عرف إنخفاض نسبي بداية من عام 2003 حيث أصبح يقدر حجم الإحتياطي بـــــ : 4504 مليار متر مكعب، كما استمر على هذا المستوى بثباث في السنوات الست الأخيرة .

إن ازدياد اهمية الغاز الطبيعي في السوق الدولية بالاضافة الى محاولات الـــدول المصـــدرة السعي إلى زيادة احتياطي الغاز لضمان مكان لائق في السوق الدولية وكذلك التعديلات والإجـــراءات المطبقة في الجزائر سمحت بتكثيف الشراكة مع الشركات الأجنبية وبتوسيع دائرة الاكتشـــافات إلـــى مناطق جديدة خارج المناطق التقليدية وهذا ما ادى الى زيادة حجم احتيـــاطي الغـــاز الطبيعـــي فـــي الجزائر.

3ـــ الإنتاج الابتدائي للمحروقات:

انعكس حجم الاكتشافات المحققة في مجال المحروقات على زيادة الاحتياطات المؤكدة الشيء الذي سمح بإمكانيات الزيادة في حجم الإنتاج فالجزائر تملك كل المواصفات التي تجعلها نموذجا للبلد المنتج للمحروقات بامتياز، ذلك أن إنتاجها من هذه المحروقات يتميز بالتنوع، فهي لا تنتج منتجا واحدا، وإنما كل الأنواع، النفط الخام والغاز الطبيعي وسوائل الغاز.

الجدول رقم15: الإنتاج الإبتدائي للمحروقات خلال الفترة 1995ـــ2009

(الوحدة: مليون طن مكافئ نفط)

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإنتاج	177	181	183	188	202	202	206

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الإنتاج	212	223	232	230	233	232	222

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد الى: التقارير السنوية لشـــركة ســـوناطراك (لمزيـــد مـــن المعلومـــات أنظـــر: http://www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html)

نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج الإبتدائي من المحروقات عرف نموا مستمراً خلال الفترة من 1996إلى 2005 حيث انتقل من 177 مليون طن مكافئ نفط إلى 232 مليون طن مكـــافئ نفـــط أي بنسبة زيادة تقدر بـــ:30% غير أن الفترة من 2007 إلى 2009 عرفت انخفاض مستمر حيث وصل حجم الانتاج الابتدائي للمحروقات حوالي 222 مليون طن مكافئ نفط سنة 2009.

لقد سمحت الإصلاحات المطبقة في قطاع المحروقات بتحقيق نتائج إيجابية فـــي مجـــال إنتـــاج المحروقات كما قامت بتعزيز مكانة الجزائر على مستوى الساحة الدولية للمحروقات، حيـــث عرفـــت نمواً معتبراً، فمثلاً تم تجاوز هدف الإنتاج الابتدائي للمحروقات المحدد للفترة 2000 ــ 2008، و كان معدل النمو السنوي المتوسط خلال هذه الفترة يقدر بأكثر من 2% وهذا بسبب الحقول الجديـــدة التـــي دخلت حيّز الإنتاج[1].

3ــ1 إنتاج النفط الخام:

شهدت فترة الثمانينات انخفاض كبير في حجم إنتاج النفط الخام وهذا ناتج عن محدودية النتـــائج التي حققتها سوناطراك في ميدان الإستكشاف حيث وصل الإنتاج إلى أدنى مستوى له سنة 1987 بـــ: 648 ألف برميل يومياً ، غير أن دخول إصلاحات قطاع المحروقات حيز التنفيد من خـــلال الســـماح للشركات البترولية بممارسة نشاط المحروقات في الجزائر سمح بزيادة عدد الإكتشافات المحققة الشيء الذي إنعكس بالإيجاب على حجم الإنتاج وهو ما يمكن ملاحظته من الجدول التالي:

[1] وزارة الطاقة والمناجم ، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والناجم 2000-2008، مرجع سابق، ص26.

جدول رقم16:تطور إنتاج النفط الخام من 1986 إلى 2009

(الوحدة :1000 برميل يومياً)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1986	674	**1994**	752	**2002**	730
1987	648	**1995**	752	**2003**	942
1988	673	**1996**	806	**2004**	1311
1989	727	**1997**	846	**2005**	1352
1990	783	**1998**	827	**2006**	1369
1991	803	**1999**	750	**2007**	1372
1992	756	**2000**	796	**2008**	1356
1993	747	**2001**	776	**2009**	1216

Source :OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006, op-cit, p21**

OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2009, op-cit, p30**

يلاحظ من خلال الجدول أن إنتاج النفط الخام إرتفع من 674 ألف برميل يومياً سنة 1986 إلى 1.216 مليون برميل يومياً سنة 2009 أي زيادة بنسبة 80% حيث عرف أعلى مستوى له سنة 2007 بـ: 1.372 مليون برميل يومياً وهو ما يمثل ضعف معدل الإنتاج في فترات من 1986 إلى 1988 كما نلاحظ من خلال الجدول أن الإنتاج عرف نموا مستمرا من سنة 2002 إلى 2007.

وعلى العموم يمكن القول أن معدل إنتاج النفط الخام عرف تحسناً مقارنة بفترة الثمانينات و بداية من سنة 2004 عرف الإنتاج طفرة كبيرة حيث وصل معدل الإنتاج إلى الضعف وهو ما يؤكد نجاح الإصلاحات والحجم المبذول في ميدان الاستكشاف أو ميدان الإستغلال من خلال الشروع في إستغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثاً.

3ـــ2 تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق:

يخضع تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر دائما لتغيرات الاستهلاك الداخلي ومتطلبات الوفـــاء بتعهدات العقود المبرمة مع المستهلكين، لأن هذه الشروط هي التي تحدد مستويات الإنتاج، فمـــع زيـــادة أهمية الغاز الطبيعي كمصدر نظيف للطاقة عملت الجزائر من أجل توفير المناخ الملائم من أجل تنمية إحتياطات الغاز الطبيعي والتي تسمح لها بزيادة حجم الإنتاج حيث أصبحت تحتل المركز السادس من حيث الإنتاج والإحتياطات من الغاز الطبيعي في العالم[1].

والجدول التالي يوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر

جدول رقم 17: تطور إنتاج الغاز الطبيعي المسوق في الجزائر1986 ـــ2009

(الوحدة: مليار متر مكعب)

السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج	السنة	الإنتاج
1986	37.56	**1994**	51.16	**2002**	80.37
1987	43.17	**1995**	55.62	**2003**	82.83
1988	46.29	**1996**	59.02	**2004**	82.01
1989	48.40	**1997**	67.71	**2005**	89.24
1990	51.60	**1998**	72.51	**2006**	88.21
1991	53.91	**1999**	81.51	**2007**	84.83
1992	52.46	**2000**	83.12	**2008**	86.51
1993	53.14	**2001**	78.24	**2009**	81.43

Source :OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006, op-cit, p23**

OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2009, op-cit, p32**

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر عرف نمواً كبيراً خلال الفتـــرة من 1986 إلى 2009 حيث ارتفع من 37.56 مليار متر مكعب إلى 81.43 مليار متـــر مكعـــب أي

[1] موقع شركة سوناطراك، تم الإطلاع في 2010/12/12 (أنظر: http://www.sonatrach-dz.com/NEW/presentation.html)

بزيادة قدرها 116% ، حيث عرف أعلى مستوى له سنة 2005 بـــ: 89.24 مليار متر مكعب فيمـــا سجلت سنة 1986 أدنى معدل إنتاج بـــ: 37.56 مليار متر مكعب.

إن هذه الزيادة الكبيرة في حجم الإنتاج ترجع إلى الآثار الإيجابية التي حققتها الإصـــلاحات مـــن خلال إصدار قانون 91ـــ21 الذي سمح بدخول الإستثمارات الأجنبية في مجال الغاز الطبيعي بعـــدما حصرها قانون المحروقات لعام 86ـــ14 في مجال المحروقات السائلة فقط.

4ـــ حجم الاستثمارات المخصصة في نشاط المنبع البترولي:

لقد كان الهدف من القيام بالإصلاحات في قطاع المحروقات هو تطوير القطاع والإســـتفادة مـــن الخبرات التي تتمتع بها الشركات العالمية الأجنبية بالإضافة إلى الإستفادة مـــن رأس المـــال النفطـــي الأجنبي، حيث تتميز صناعة المحروقات بإستثمارات ضخمة وأموال كبيرة لم تكن الجزائر في فتـــرة بداية الإصلاحات قادرة على تلبيتها وتغطيتها، ومن هذا المنطلق نجد أن هذه الإصـــلاحات ســـمحت بزيادة رأس المال المستثمر في قطاع المحروقات حيث بلغ المتوسط السنوي لحجم الإستثمار في الفترة من 1985 إلى 1999 حوالي 1.2 مليار دولار منها 354 مليون دولار مخصصة لنشاط الاستكشاف، و 816 مليون دولار لتطوير الحقول[1] الشيء الذي سمح بزيادة الإحتياطات وتجديدها.

كما أن الفترة من 2000 إلى 2008 عرفت زيادة في حجم الاستثمارات المخصصة لنشاط المنبع، و تم استثمار أكثر من 29 مليار دولار أمريكي في سلسلة المنبع للمحروقات أي بمتوســـط 3.2 مليـــار دولار في السنة، منها 58 % في إطار الشراكة، وتم تخصيص أكثر من 22 مليار دولار أمريكـــي لتطوير الحقول، منها 59 % في إطار الشراكة[2]. والشكل التالي يبـــين تطـــور حجـــم الاســـتثمارات المخصصة في نشاط المنبع في الجزائر:

[1]Ministère de l'Énergie et des Mines, Évolution du Secteur de l'Energie et des Mines Réalisations, 1962-2007. op-cite. p 28

[2] وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000-2008، مرجع سابق، ص27.

الشكل رقم09: تطور حجم الإستثمارات في نشاط المنبع البترولي 2000ـــ2008.

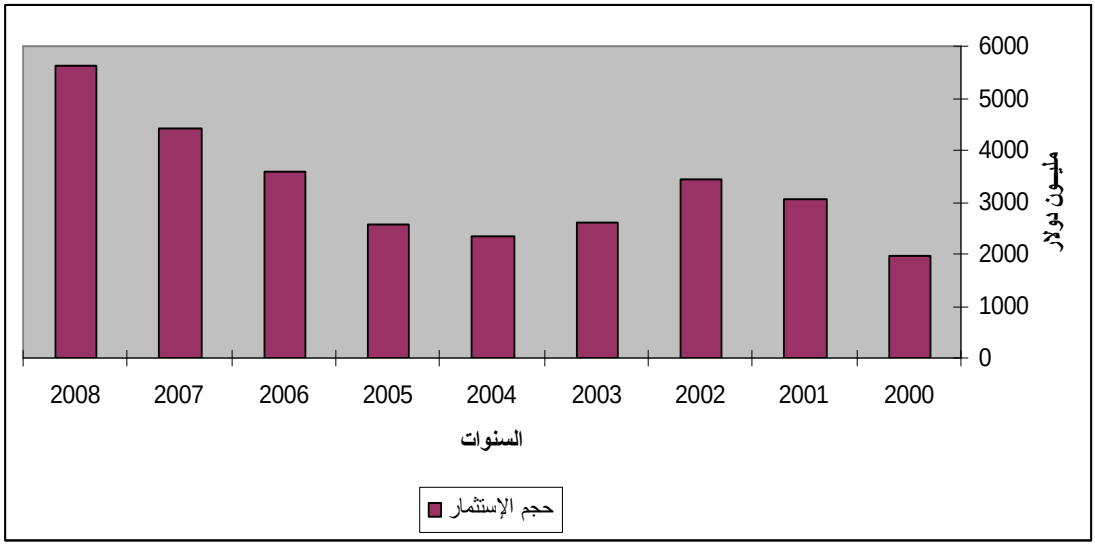

المصدر:وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000ـــ2008، مرجع سابق، ص28

ثانياً: المكاسب المحققة في نشاط المصب:

1ـــ التكرير:

عملت إصلاحات قطاع المحروقات إلى تحفيز الشركات الأجنبية للعمل في نشاطات المصب خاصة فيما يتعلق تكرير النفط حيث حققت الجزائر بعض المكاسب في هذا المجال خاصة إذا علمنا أن الشركات الأجنبية في العموم تفضل عدم إنشاء معامل التكرير في الدول المنتجة وتفضل إنشاءها في دولها كما تفضل استيراد الخام وتكريره في المصافي التي تمتلكها خارج البلدان النفطية فعلى سبيل المثال:

حققت الجزائر مكاسب معتبرة فيما يخص نشاط تكرير النفط حيث يلاحظ أن طاقة التكرير في الجزائر الى غاية نهاية عام 2005 كانت تتكون من أربع مصافي للتكرير. وكانت شركة نافتال فرع الشركة الوطنية المتخصص في ميدان التكرير تمارس احتكارا كاملا على اعمال التكرير.

الجدول رقم18 : اهم وحدات تكرير النفط الخام بالجزائر وقدراتها نظريا في 2007.

المصفاة	تاريخ الانجاز	قدرة التكرير (مليون طن سنوياً)
الجزائر	1964	2.7
أرزيو	1972	2.5
حاسي مسعود	1979	1.22
سكيكدة	1981	15
أدرار	2006	0.6

Source : Ministère de l'Énergie et des Mines, Évolution du Secteur de l'Energie et des Mines Réalisations 1962-2007, op-cite, P31.

من خلال الجدول يلاحظ ان عدد وحدات التكرير ظل سنة 1981 الى 2005 ثابتا وهو 4 وحدات ولم تشهد فترة 24 سنة انشاء اي وحدة وذلك لعدة أسباب :

- الازمات الإقتصادية المالية التي شهدتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات الى غاية سـنة2000 وبالتالي عدم القدرة على تمويل مثل هذه المشاريع المكلفة.
- فشل السياسات المحلية في جلب الاستثمارات الأجنبية في ميدان التكرير.

إن التعديلات الأخيرة في مجال المحروقات سمحت بإقناع المستثمرين بالدخول في مجال التكرير وهو ما يفسر دخول اول شركة اجنبية في مجال التكرير ويتعلق الامر بمؤسسـة البتـرول الوطنيـة الصينية حيث قامت من خلال الشراكة مع سوناطراك بانشاء مصفاة لتكرير النفط بمنطقة ادرار جنوب الجزائر وقد بدأت في الانتاج في 2006 بطاقة انتاجية قدرها 600 الف طن في السنة.

وأمام كسر الحاجز الاحتكاري في ميدان التكرير وذلك بدخول الشركة الصينية سوف يسمح ويحفز شركات أخرى أجنبية دخول هذا المجال الشيء الذي سوف يعزز وينمي قدرات الجزائـر التكريريـة التي بلغت 22.6 مليون طن سنوياً خاصة مع تزايد الطلب المحلي على المنتجات المكـررة وأصـبح

يستهلك النصف منها على المستوى المحلي، والشكل التالي يبين تطور المنتجات المكررة في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2009.

الشكل رقم 10 : تطور المنتجات المكررة في الجزائر2000 ــ 2009

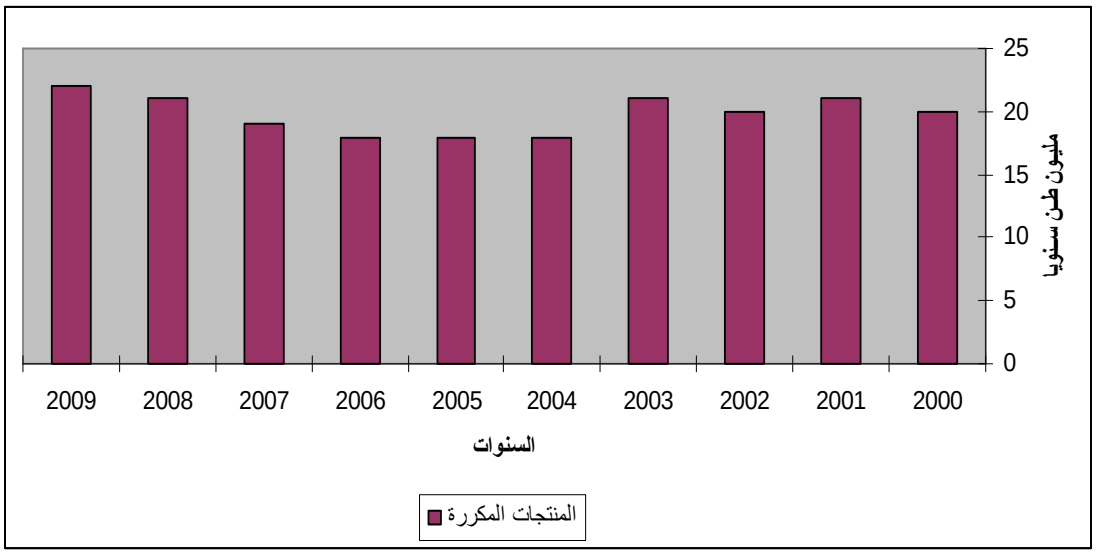

المصدر:وزارة الطاقة والمناجم،حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000ـــ2008، مرجع سابق، ص37.

–Ministère de l'Energie et des Mines: Bilan des Réalisations du Secteur de l'Energie et des Mines 2009 .Algerie . Édition 2010.P 24 (Voir: www.mem-algeria.org)

2 ــ نشاط التصدير:

أدت الإصلاحات إلى زيادة القدرة على تصدير المحروقات كما شهد هيكل نشاط تصدير المحروقات في بعض السنوات تغييراً جذريا تراجعت بمقتضاه بعض المصادر لفائدة مصادر أخرى.

2ـــ1 صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية:

عرفت صادرات النفط الخام والمشتقات النفطية في الجزائر تطوراً كبيراً و إرتفاعاً يعكس نجاعة الإصلاحات المطبقة في قطاع المحروقات من خلال زيادة قدرة تصدير الجزائر من المحروقات وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 19: حجم تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية

الوحدة : ألف برميل يومياً

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1986	631	**1994**	713	**2002**	1093
1987	605	**1995**	728	**2003**	1269
1988	619	**1996**	797	**2004**	1339
1989	674	**1997**	835	**2005**	1422
1990	733	**1998**	1011	**2006**	1382
1991	744	**1999**	1014	**2007**	1704
1992	698	**2000**	1005	**2008**	1297
1993	682	**2001**	997	**2009**	980

Source :OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006 , op-cite, p31**

OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2009, op-cite, p55**

نلاحظ من خلال الجدول أن حجم الصادرات عرف نموًا كبيراً خلال الفترة من 1986 ــ 2009 حيث إنتقل من 631 ألف برميل يومياً الى 980 ألف برميل يوميا كما تم تجاوز عتبة المليون برميل يومياً ولأول مرة سنة 1998 بـــ1.01 مليون برميل يومياً ، و إستمر التصدير على هذا النحو على طول الفترة مابين 1998 و 2009 بإستثناء عامي 2001 و2009 التي كان فيها التصدير أقل من المليون برميل يوميا، وقد سجلت سنة 2007 حوالي 1.7 مليون برميل يوميا وهذا الرقم يمثل ضعف ما تم تصديره في السنوات من 1986 إلى 1998. الشيء الذي يؤكد الدور الذي حققته الإصلاحات في القدرة على زيادة تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية. كما أن هيكل تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية عرف هو الآخر تغيرًا في العديد من السنوات يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 11: تطور تصدير النفط الخام والمشتقات النفطية

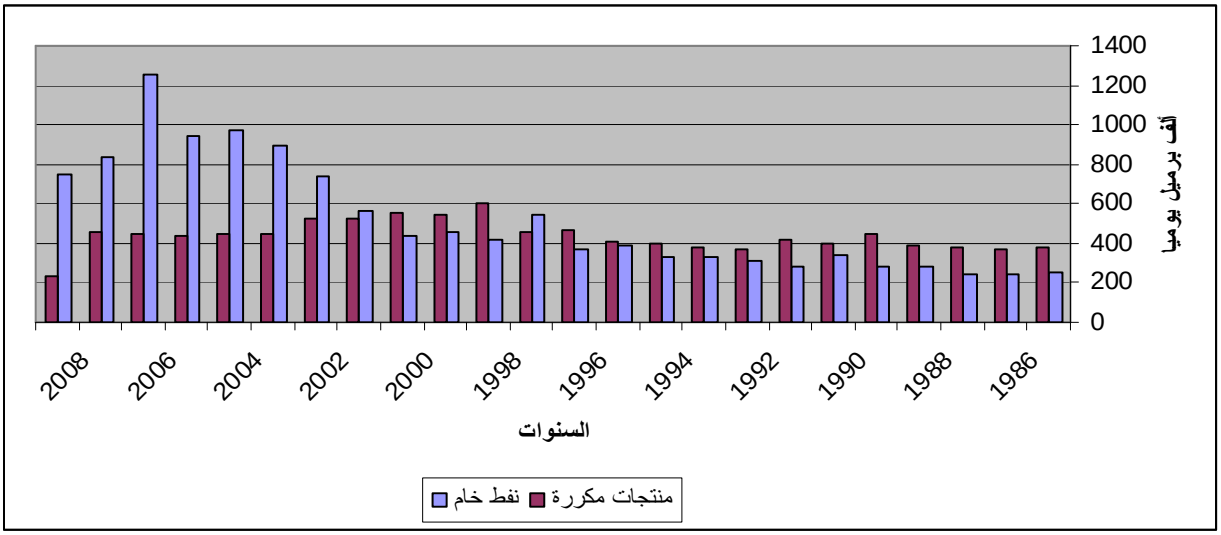

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد الى: التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للبترولOPEC

(لمزيد من المعلومات أنظر : www.opec.org)

2 ــ 2 ــ صادرات الغاز الطبيعي:

عرفت صادرات الغاز الطبيعي تطوراً كبيراً رغم الارتفاع المتواصل للاستهلاك المحلي حيث عرفت فترة إصلاحات قطاع المحروقات ارتفاعا كبيرا في حجم صادرات الغاز الطبيعي حيث انتقلت من 20.44 مليار متر مكعب سنة 1986 إلى 52.67 مليار متر مكعب سنة 2009 أي زيادة بنسبة 157%، و بلغت مستوى قياسي سنة 2005 بـ: 65.27 مليار $م^3$ وهو يقارب ما تم تصديره في الثلاث سنوات الأخيرة من الثمانينات، وعلى العموم فقد حافظت صادرات الغاز الطبيعي في الجزائر على مستوى يفوق عتبة 50 مليار $م^3$ على طول الفترة من 1998 إلى 2009 ويعود ذلك أساسا إلى النجاحات الكبيرة التي تحققت في ميادين الاستكشاف والإنتاج.

الجدول رقم 20: حجم صادرات الغاز الطبيعي للفترة من 1986 إلى 2009

(الوحدة: مليار متر مكعب)

السنة	صادرات	السنة	صادرات	السنة	صادرات
1986	20.44	**1994**	31.69	**2002**	57.86
1987	25.75	**1995**	37.35	**2003**	59.85
1988	26.12	**1996**	40.97	**2004**	59.63
1989	29.42	**1997**	48.74	**2005**	65.27
1990	31.33	**1998**	52.69	**2006**	61.56
1991	33.89	**1999**	59.32	**2007**	58.37
1992	35.48	**2000**	61.69	**2008**	58.83
1993	35.05	**2001**	56.97	**2009**	52.67

Source :OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2006, op-cite, p39**

OPEC, **Annual Statistical Bulletin 2009, op-cite, p56**

إن تحقيق هذه النتائج على مستوى التصدير يؤكد على نجاعة الإصلاحات المطبقة من جهة ويؤكد نجاح إستراتيجيتها من خلال الاعتماد على تطوير التصدير عبر الأنابيب والتصدير عبر ناقلات الغاز المسال، حيث تعتمد كل البلدان الرئيسية المصدرة للغاز تقريبا، وبشكل أساسي على طريقة واحدة، فروسيا والنرويج وكندا مثلا تعتمد أساسا على التصدير عبر الأنابيب، فيما تعتمد اندونيسيا وقطر، بحكم الطبيعة والموقع الجغرافيين، على تصدير الغاز المسال عبر الناقلات.

هذه الخاصية تمنح الجزائر مرونة كبيرة في تكييف سياسات التصدير وفي وضع الاستراتيجيات المناسبة لتصدير الغاز الطبيعي بما يتوافق والتحولات الكبيرة الجارية في الأسواق الدولية، فإذا كان شكل التصدير عبر الأنابيب هو الشكل الذي كان سائدا أكثر من قبل، فإن الجزائر أخذت في السنوات الأخيرة

تستبق تطور السوق الدولية نحو دعم مكانة صادرات الغاز المسال، خصوصا بعد تسجيل انخفاض هـــام في تكاليف صناعة ونقل الغاز المسال، وذلك بزيادة جهد تصدير الغاز المسال، مستفيدة مـــن تجربتهـــا الطويلة في هذا الميدان، حيث تعتبر الجزائر بلدا رائدا في صناعة الغاز المسال، و كانـــت أول شـــحنة تصدير للغاز المسال في العالم قد خرجت من الجزائر في اتجاه انجلترا عام 1964.

وعموما يمكن القول إن صادرات المحروقات عرفت تطوراً كبيراً من حيث الحجم والنوع وهو ما يفسر احتلال بعض مصادر المحروقات على مكانة هامة في هيكل التصدير في وقت لـــم تكـــن هـــذه المصادر قبل الإصلاحات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة في هيكل التصدير وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم12 : تطور حجم صادرات المحروقات1971ـــ2007.

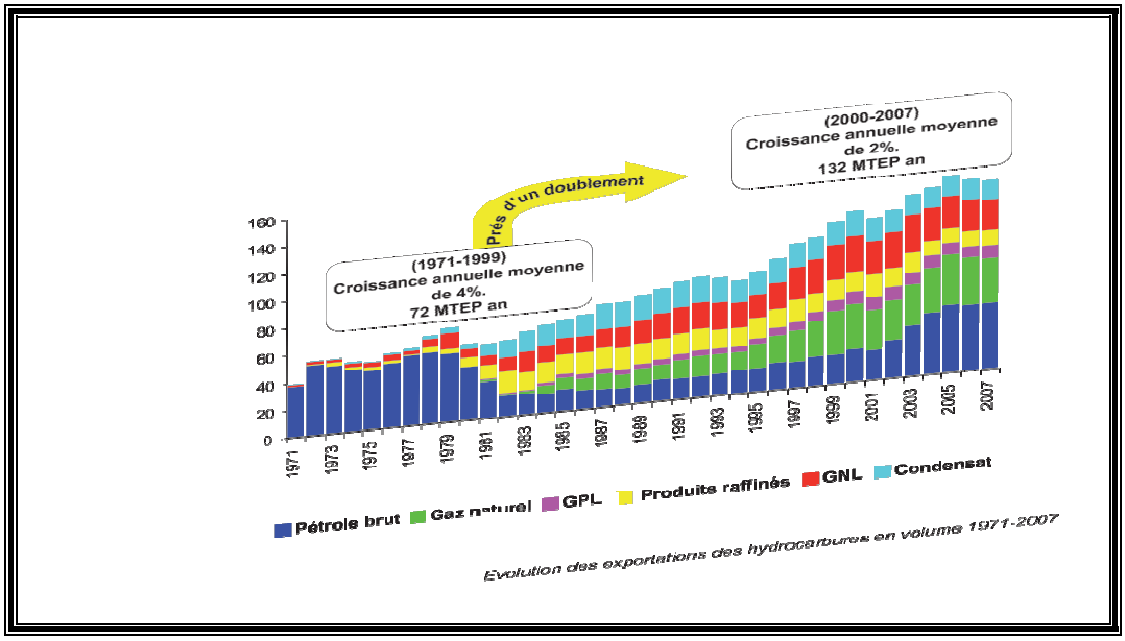

Source : Ministère de l'Énergie et des Mines, Évolution du Secteur de l'Energie et des Mines Réalisations 1962-2007**,** op-cite, P40

3ـــ عائدات تصدير المحروقات:

لقد عانت الجزائر خلال أزمة انخفاض أسعار البترول من قلة السيولة واحتياطي الصـــرف مـــن العملة الصعبة، إذ انخفضت إلى أدنى مستوياتها في سنة 1989 بحيث لم يكـــن بمقـــدور الاحتيـــاطي

تغطية شهر واحد من الواردات والوفاء بتسديد الديون، غير أن الأوضاع المواتية حاليا جعلت الجزائر في منأى عن أزمة قلة السيولة، بل مكنها من تسديد ديونها وتكوين احتياطي صرف من العملة الاجنبية بلغ مستويات غير مسبوقة، ويعود تكوين هذه الإحتياطات إلى عائدات تصـــدير المحروقـــات حيـــث تجاوزت مبلغ 38 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة من 2000 إلى 2008 في وقت لـــم تكـــن تتجاوز 9 مليار دولار في المتوسط على طول الفترة من 1971 إلى 1999.

لقد تأثرت الزيادة في قيمة الصادرات بالزيادة التي عرفها حجم صادرات المحروقات، بالإضـــافة إلى الزيادة الكبيرة التى عرفتها أسعار البترول حيث بلغ متوسط سعر صحاري بلند سنة 2008 حوالي 99.22 دولار للبرميل، والشكل التالي يبن تطور عائدات المحروقات من 2000 إلى 2009.

الشكل رقم 13: قيمة صادرات المحروقات الجزائري خلال الفترة 2000ـــ2009

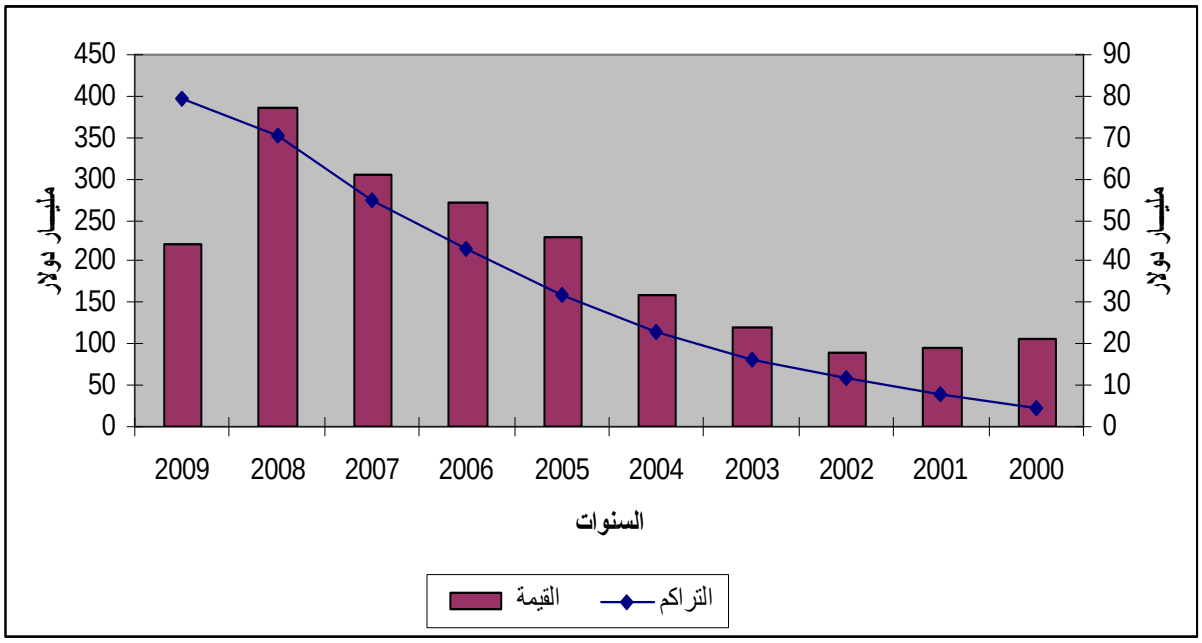

المصدر:ـــ وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000ـــ2008، مرجع سابق، ص46.

–Ministère de l'Energie et des Mines: Bilan des Réalisations du Secteur de l'Energie et des Mines 2009 . op-cite.P 32

فالجزائر الآن أمام فرصة تاريخية ثانية من أجل تحويل هذا الثراء النفطي إلى نمو حقيقـــي مجســـد للمعارف المتطورة، ضمن إستراتيجية شاملة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وعليها أن تعمل على تغييـــر الصورة السائدة للطبيعة الريعية للاقتصاد حيث لم تتبدل هذه الصورة كثيـــرا بعـــد إصـــلاحات قطـــاع

المحروقات، وأن هذا الثراء النفطي الذي حققته الجزائر إذا لم يعمل على توفير شروط الإقلاع الاقتصادي، فإنه بدون أدنى شك، سيعمق من تبعية اقتصاد الجزائر لقطاع النفط بأقوى مما كان عليه سابقا.

ثالثا: مكاسب أخرى

1ـ الاحتياطات الدولية الراهنة في الجزائر :

واصلت الاحتياطات الرسمية للجزائر خلال السنوات الأخيرة إتجاهها التصاعدي المستمر منذ 2000 ،وذلك في ظل التطورات الايجابية الحاصلة في الميزان التجاري ،وفي هذا الصدد فقد إرتفع إجمالي الاحتياطات إلى أكثر من 147 مليار دولار أمريكي سنة 2009 مقابل 110 مليار دولار سنة 2007 و 11.94 مليار دولار سنة 2000 وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

جدول رقم21:الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر 2000- 2009

(الوحدة :مليار دولار أمريكي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات	11.91	17.92	23.1	32.92	43.11	65.18	77.78	110.18	143.10	147.22

المصدر: بنك الجزائر : النشرات الإحصائيات الثلاثية :أنظر www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع المستمر الذي شهدته الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر حيث إنتقلت إلى الضعف ما بين 2005 و2009 ، إن هذه الزيادة التي تحققت في إحتياطات الجزائر الدولية في هذه الفترة القصيرة قد تحققت في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية (وتحديداً الدولار الأمريكي) ،ولقد ساعد على هذا إرتفاع أسعار البترول والمسعر أساساً بالدولار الأمريكي ،أما باقي

مكونات الاحتياطات وهي : الرصيد الذهبي ،حقوق السحب الخاصة وصافي مركز الاحتياطي لـــدى صندوق النقد الدولي فلم تطرأ عليها زيادة يعتد بها [1].

الشكل 14: تطور الاحتياطات الخارجية الرسمية للجزائر 2000- 2009

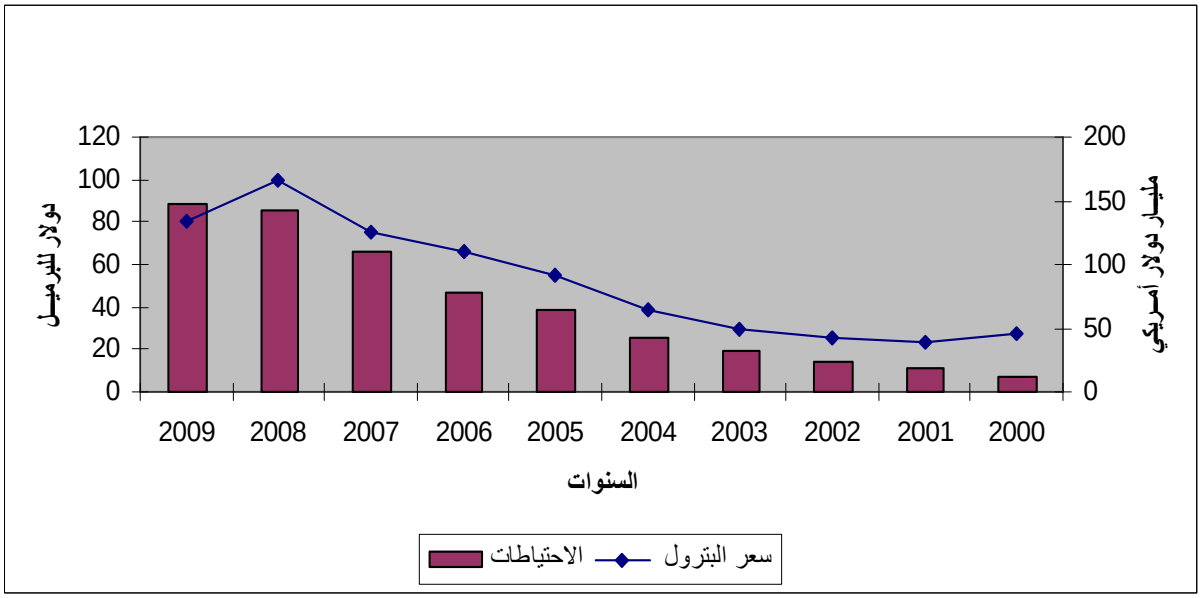

المصدر: بنك الجزائر : النشرات الإحصائيات الثلاثية :أنظر www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm

إن مستوى الاحتياطات الدولية للجزائر بلغت رقماً قياسياً في سنة 2009 بـــ: 147.22 مليـــار دولار وهو رقم يرى الكثيرون أنه قد تجاوز الحدود الآمنة والمعقولة ويعتقدون أنه يمكن أن يســـتفاد أكثر من هذه الاحتياطات لو أنها أستثمرت شطراً منها في أصول خارجية مرتفعة العائد ،وهذا الرأي فيه من المخاطر ما يستطيع أن يهز التوازنات المالية للدولة جراء الأزمة الإقتصادية العالمية ،في حين يرى البعض الآخر أن حجم الاحتياطات أمرا مطلوب لجذب المستثمرين الأجانب على أساس أنه كلما كان حجم الاحتياطات مرتفعاً إطمأن المستثمرون إلى إمكان تحويل أرباحهم إلى الخارج إلا أنه لم يثبت إطلاقاً أن ثمة علاقة طردية بين قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية ومستوى إحتياطاتها ،وقد يقول البعض أن سبب المغالاة في حجم الاحتياطات هو من أجل المحافظة على سعر صرف الـــدينار

[1] زايري بلقاسم ،إدارة احتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر ، بحوث إقتصادية عربية ، العدد 41 ، سنة 2008 ، ص 21 .

الجزائري ،ولكن حتى لو اعتبرنا أن هذا هو الهدف الأساسي لتكوين هذه الاحتياطات ،فإن المحافظة على هذا السعر لا يتطلب تكوين هذا الحجم من الاحتياطات الدولية [1] .

الشكل رقم 15: الاحتياطيات وقائية والاحتياطيات فائضة في الاقتصاد الجزائري2000ـ2007

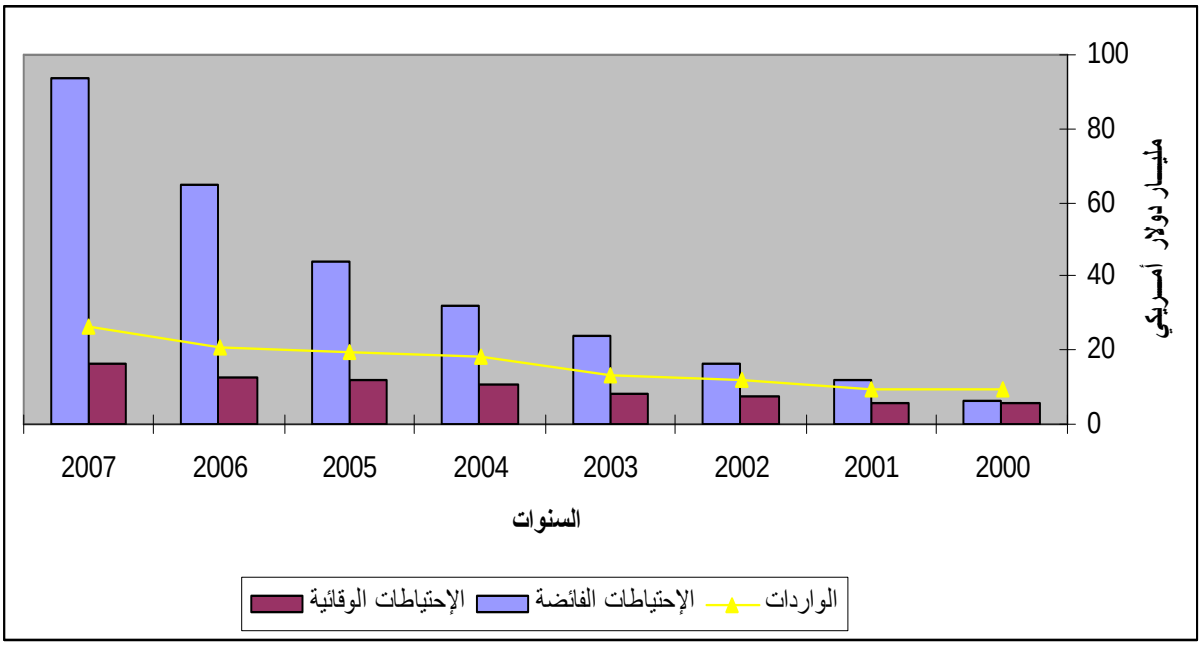

المصدر: زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطيات الدولية في الاقتصاد الجزائري،مرجع سابق ، ص70

2ـ أثر العوائد النفطية الجديدة على التوزنات الإقتصادية الكلية:

لقد استطاعت الجزائر بفضل مداخيل المحروقات السيطرة على التوازنات الاقتصادية ورفع المؤشرات الدالة على تحسن المستوى الاقتصادي الاجتماعي كأرقام إحصائية ونذكر منها[2]:

ـ ارتفاع الناتج المحلي الخام(PNB) من 57 مليار دولار سنة 2002 إلى 117 مليار دولار سنة 2006 ، ثم إلى 171 مليار دولار سنة 2008 ، غير أن سنة 2009 عرفت إنخفاض في قيمة الناتج المحلي الخام إلى 141 مليار دولار أي بنسبة 17 %.

[1] زايري بلقاسم ، إدارة احتياطي الصرف وتمويل التنمية في الجزائر ، مرجع سابق، ص 22.

[2] http://data.albankaldawli.org

ـــ ارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من 1816 دولار سنة 2002 إلى 4974 دولار سنة 2008 ، أي بنسبة نمو ّ117% ، لينخفض سنة 2009 إلى 4029 دولار .

ـــ بقي معدل التضخم تحت السيطرة حيث سجلت سنة 2008 معدل 4,4 % على أســـاس متوســـط سنوي مقابل 3,5% في 2007 ،وذلك بالرغم من ظرف التضخم المستورد المتصل بإرتفـــاع معـــدل التضخم على المستوى العالمي[1].

[1] محافظ بنك الجزائر: تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر لسنة 2008 ، لمزيد من المعلومات أنظر :
www.bank-of-algeria.dz

المبحث الثاني:الآثار السلبية المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات:

إن المتتبع لتطور قطاع المحروقات الجزائري في السنوات الأخيرة يلاحظ أن هـذا القطـاع بـدأ يشهد العديد من السلبيات الناجمة عن تطبيق الإصلاحات، حيث بدأت ترسم ملامـح جديـدة لقطـاع المحروقات في الجزائر تختلف تماما عن الملامح التي كانت تميزه قبل الإصلاحات، وبدأت تكتشـف بعض الآثار السيئة لهذه السياسات، وبدا واضحا أن الاستمرار في هذه السياسة بدون ضوابط يحمـل تهديدات وأخطار حقيقية يمكن أن تؤدي إلى فقدان السيطرة على أهم مورد اقتصادي في البلاد.

أولا: خطرفقدان السيطرة على قطاع المحروقات

1ـ نشاط تنقيب الاستكشاف:

عرف نشاط تنقيب الاستكشاف تطوراً كبيراً وهذا التطور راجع إلى الدور الذي قامت به الشركات الأجنبية من خلال الشراكة مع سوناطراك في مجال التنقيب، فمن مجموع 36 بئر التي تم تنقيبها سنة 2000 بلغ عدد الآبار التي تم تنقيبها في إطار الشراكة حوالي 21 بئر أي بنسـبة 58% مـن عـدد الآبار، ومنذ سنة 2003 وإلى غاية 2008 فإن نسبة الآبار التي تم تنقيبها مـن طـرف الشـركات الأجنبية تفوق الآبار التي تم تنقيبها بالجهد الخاص لشركة سوناطراك.

كما أن احتكار الشركات الأجنبية من خلال مشاركتها مع سونا طراك لنسبة تفوق 55% من الآبار والأمتار التي تم حفرها سوف يزيد من حصة هذه الشركات الأجنبية في الاكتشافات المحققة وبالتـالي تصبح وراء أغلب الاكتشافات المحققة في الجزائر، والشكل التالي يبين تطـور تنقيـب الإستكشـاف بالنسبة لسوناطراك ولشراكاءها خلال الفترة من 2000 إلى 2008.

الشكل رقم 16: تنقيب الإستكشاف سوناطراك وشركائها للفترة 2000ـــ2008

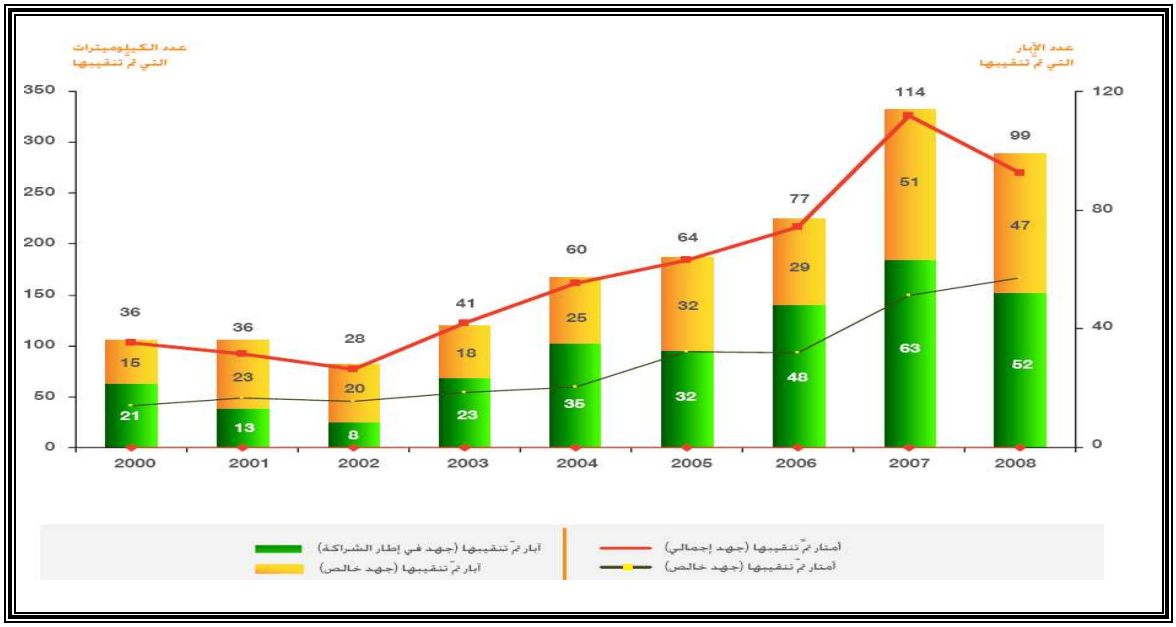

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000 ــ 2008، مرجع سابق، ص25.

من جهة أخرى فإن معدل كثافة التنقيب في الجزائر يبقى ضعيفاً جداً بالمقارنة مع المعدل العالمي الذي يقدر ب: 100 بئر يتم تنقيبها في 10000 كلم مربع وهو المعدل المسجل سنة 2006، ويصـــل تقريبا في الجزائر حوالي 13 بئر، وهذا ما يؤكده الشكل التالي:

الشكل رقم 17: كثافة التنقيب حسب مناطق العالم لسنة2006

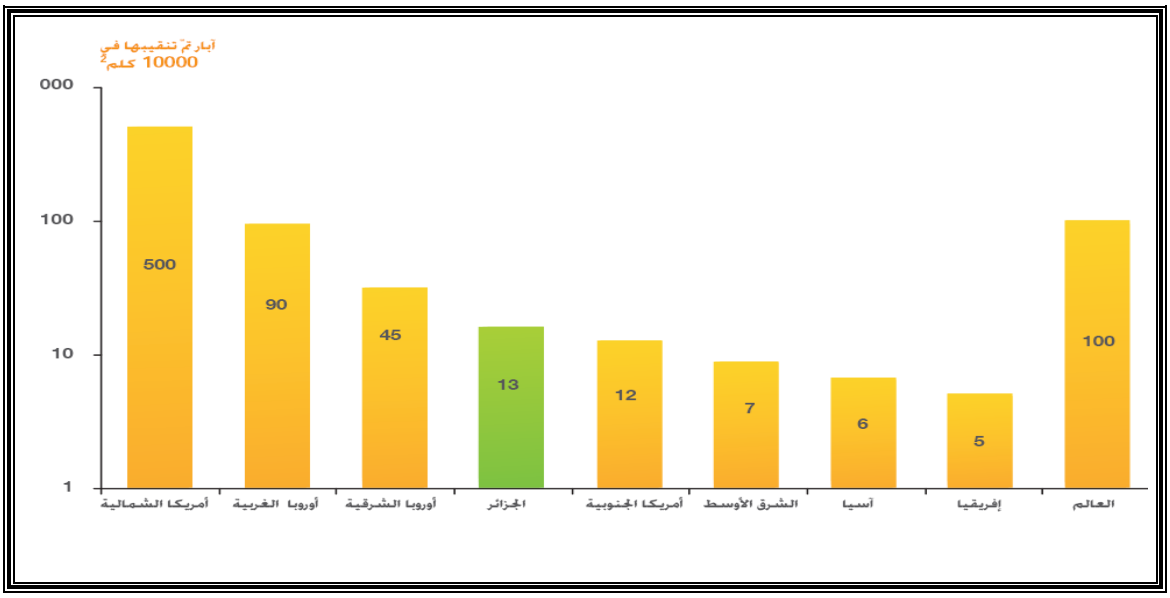

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000ـــ2008، مرجع سابق، ص 19.

لقد تم تسجيل تنقيب حوالي 500 بئر في أمريكا الشمالية، وحوالي 90 بئر في أوروبا الغربيـــة ، و45 بئر في أوروبا الشرقية، في حين تم تسجيل معدلات أقل في كل من الشرق الأوســـط وأمريكـــا الشمالية وآسيا وأفريقيا ، الشيء الذي يحتم زيادة كثافة التنقيب في الجزائر.

2ـ الاكتشافات المحققة:

بالفعل لقد أثمر تكثيف جهود الشركات الأجنبية في ميدان الاستكشاف وأصـــبحت وراء معظـــم الاكتشافات المحققة الشيء الذي سوف يمكنها من إكتساب جزء كبير من حجم الإنتاج بعد الشروع في استغلال هذه الحقول المكتشفة، والجدول التالي يوضح عدد الإكتشافات خلال الفترة مـــن 1986 إلـــى 2009:

الجدول رقم 22: عدد الإكتشافات خلال الفترة من 1986 إلى 2009:

السنة	الشراكة	إجمالي	السنة	الشراكة	إجمالي	السنة	الشراكة	إجمالي
1986	0	8	**1994**	6	9	**2002**	2	6
1987	1	9	**1995**	5	6	**2003**	4	7
1988	0	3	**1996**	8	10	**2004**	8	13
1989	0	3	**1997**	7	7	**2005**	2	8
1990	1	5	**1998**	16	18	**2006**	8	17
1991	2	8	**1999**	3	4	**2007**	12	20
1992	3	6	**2000**	3	9	**2008**	10	19
1993	4	7	**2001**	3	7	**2009**	7	16

المصدر :ـ www.mem-algeria.org

ـ وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000ـ2008، مرجع سابق، ص21، 22

- Sonatrach, Rapport Annual Sonatrach 2009, Sonatrach, Algerie, 2010, p20 (Voir: www.sonatrach-dz.com)

نلاحظ من خلال الجدول أنه بالرغم من ارتفاع عدد الاكتشافات المحققة خلال الفترة مـــن 1986 إلى 2009 والتي وصلت إلى أعلى مستوى لها سنة 2007 بـــ: 20 اكتشافا، فإنه في نفـــس الوقـــت

شهدت هذه الفترة أيضاً ارتفاع عدد الاكتشافات المحققة في إطار الشراكة بشكل كبير وبلغت أعلى مستوى لها سنة 1998 بـــ: 16 اكتشاف من أصل 18 اكتشاف وهي التي لم تكن تتجاوز 4 اكتشافات على طول الفترة من 1986 إلى 1994، من جهة أخرى نلاحظ أن أغلب الاكتشافات المحققة في سنة 1997 والمقدرة بـــ: 7 اكتشافات كانت من طرف الشركات الأجنبية، بالإضافة إلى ذلك فإنه من مجموع 225 اكتشاف والذي تم تحقيقها خلال الفترة من 1986 إلى 2009 فإنه تم اكتشاف 115 منها من خلال الشراكة مع الشركات الأجنبية وهو ما يمثل نسبة 51%. وعليه فالشركات الأجنبية كانت وراء أغلب الإكتشافات المحققة في الجزائر وهو ما يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم18: عدد الإكتشافات المحققة من طرف سوناطراك والشراكة 1986 ــ 2009.

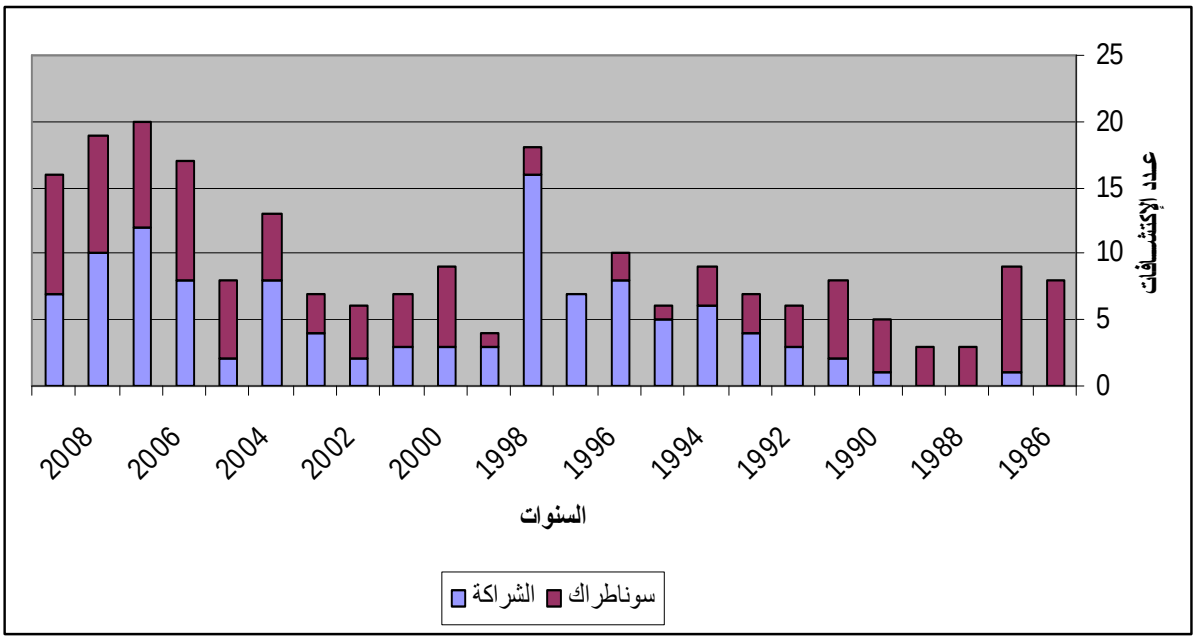

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

3 ــ إنتاج المحروقات:

نجاح الشركات الأجنبية وتحقيقها لاكتشافات هامة من حقول النفط والغاز مكنها من الاستحواذ على جزء معتبر من إنتاج المحروقات في الجزائر حيث أصبحت حصتها تتزايد من سنة إلى أخرى باستمرار وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم23: تطور إنتاج المحروقات لمؤسسة سونطراك لوحدها وبالشراكة.

(الوحدة : مليون طن مكافئ بترول)

السنة	سوناطراك	الشراكة	الإجمالي	**السنة**	سوناطراك	الشراكة	الإجمالي
1995	166	2	168	**2002**	174	32	202
1996	168	9	177	**2003**	170	42	212
1997	170	11	181	**2004**	168	55	223
1998	171	12	183	**2005**	167	65	232
1999	170	19	189	**2006**	164	66	230
2000	178	24	202	**2007**	161	72	233
2001	177	25	202	**2008**	159	72	231

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد الى: التقارير السنوية لشركة سوناطراك (لمزيد من المعلومات أنظر: (www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html

نلاحظ من خلال الجدول أنه بالرغم من الارتفاع المتواصل الذي عرفه إنتاج المحروقات في الجزائر والذي بلغ 231 مليون طن مكافئ بترول سنة 2008 بعدما كان يقدر بـ: 168 مليون طن مكافئ بترول سنة 1995 أي بزيادة قدرها 40 % وبالمقابل فإن إنتاج سوناطراك بمجهودها الخاص عرف انخفاض مستمر منذ سنة 2000 حيث انتقل من 178 مليون طن مكافئ بترول إلى 159 مليون طن مكافئ بترول لسنة 2008 أي انخفاض بنسبة 10% وأصبح إنتاج سوناطراك لوحدها سنة 2008 أقل من الحجم الذي أنتجته سنة 1995، وعليه فإن الزيادة التي عرفها إنتاج المحروقات كانت بسبب الزيادة المستمرة التي أصبح يشهدها الإنتاج عبر الشراكة فبعدما لم يكن يتجاوز 2 مليون طن سنة 1995 انتقل بوتيرة مستمرة إلى أن وصل في سنة 2008 إلى 72 مليون طن.

الشكل19: تطور إنتاج النفط الخام والمكثفات لمؤسسة سوناطراك لوحدها وبالشراكة.

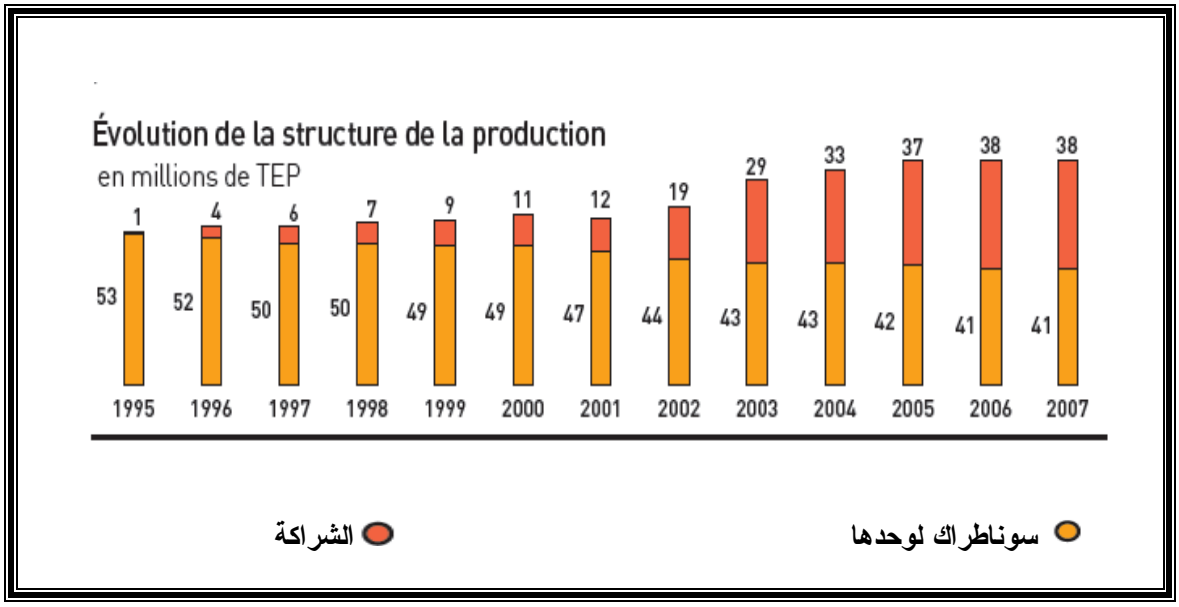

Source: Sonatrach, Rapport Annual Sonatrach 2007, Sonatrach, Algerie, Année2008p29 (Voir: www.sonatrach-dz.com/NEW/rapport-an.html)

الشكل أعلاه يبين التطور الكبير الذي شهده انتاج النفط الخام والمكثفات عبر الشراكة والـــذي لـــم يكن يتجاوز مليون طن بترول مكافئ سنة 1995 ليصل في عام 2007 إلى 38 مليون طـــن بتـــرول مكافئ، من جهة أخرى فإن الإنتاج عبر الشراكة ارتفع بوتيرة مستمرة، بالرغم من أنه في الســـنوات الأولي لم يكن يمثل إلا نسبة ضئيلة من مجموع الإنتاج أي في حدود 10%، والسبب في ذلك هـــو أن استغلال كل الحقول التي حققت فيها هذه الشركات اكتشافات تجارية لم يكن قد بدأ بعد، وبقي تركيز الجهد الاستثماري منصبا بشكل أكبر على ميدان الاستكشاف. لكن بداية من عام1998 شرعت تلك الشركات في جني ثمار جهود الاستكشاف التي بذلتها في أواخر الثمانينيات وفي بداية التسعينيات، ارتفعت نســـبة مساهمة حقول الشراكة من مجموع الإنتاج إلى أن وصلت 48%، وبالتالي فإن هذه الزيادة كانت على حساب الإنتاج بالجهد الخاص لسوناطراك وهو ما يفسر الإنخفاض المتواصـــل لإنتـــاج ســـوناطراك لوحدها والذي انتقل من 53 مليون طن سنة 1995 ليستقر عند 41 مليون طن مكافئ بتـــرول خـــلال سنتي 2006 و2007 أي انخفاض بنسبة 22 %.

بالنسبة للغاز الطبيعي والذي عرف هو الآخر ارتفاعا في إجمالي حجم الإنتاج، إلا أن السيطرة على الإنتاج مازالت بيد مؤسسة سوناطراك، بالرغم من الإرتفاع الذي بدأ يشهده الإنتاج عبر الشراكة والذي لم يكن يتجاوز مليار متر مكعب سنة 1995 فإنه وصل سنة 2007 إلى حدود 33 مليار متر مكعب وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 20: تطور إنتاج الغاز الطبيعي لمؤسسة سوناطراك لوحدها وبالشراكة

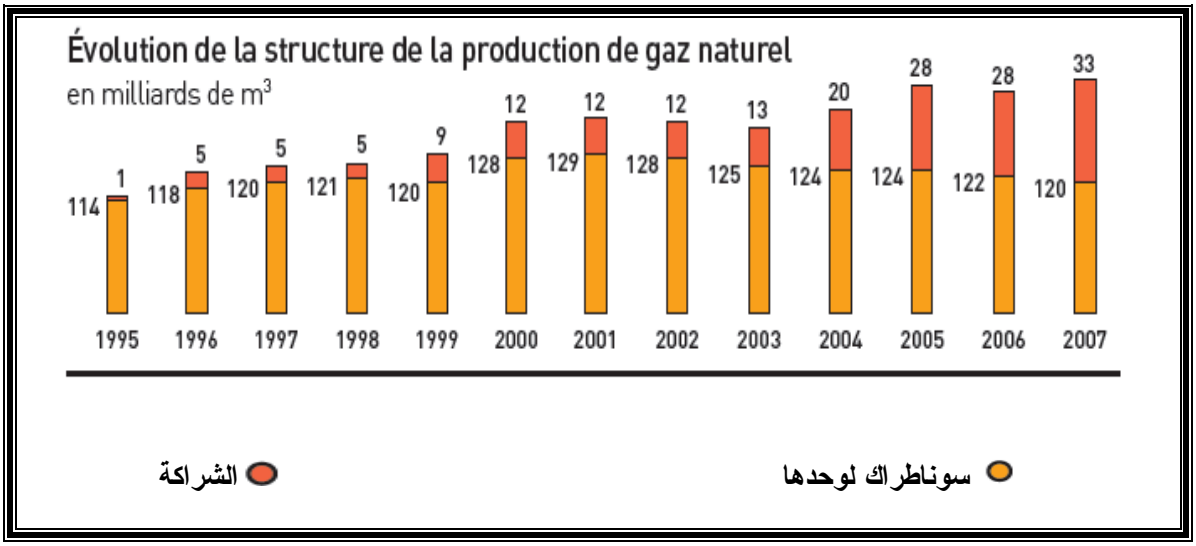

Source Sonatrach, Rapport Annual Sonatrach 2007, Op-cite, P29

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن إنتاج الغاز الطبيعي بالجهد الخاص لسوناطراك شهد انخفاضا متواصلا منذ سنة 2001 وبالعكس من ذلك فإن الإنتاج عبر الشراكة عرف نموا مستمرا وبالتالي فقد كان وراء حجم الزيادة التي عرفها إنتاج الغاز الطبيعي. كما يتوقع أن ترتفع نسبة إنتاج حقول الشراكة في السنوات القادمة، وذلك بعد الانتهاء من تطوير الحقول الكبيرة التي شرعت سوناطراك في تطويرها بالتعاون مع شركائها الأجانب.

من خلال تحليل هيكل إنتاج المحروقات في الجزائر فإننا لاحظنا بوضوح فعالية الشركات الأجنبية ونجاحها في فترة قصيرة نسبيا و تحكمها في الإنتاج منذ دخولها قطاع المحروقات في الجزائر، وأن التخوف الذي أبداه المعترضين على التحرير الكامل لقطاع المحروقات أمام الشركات العالمية من خلال قانون 05ـ07 لسنة 2005 قبل أن يعدل كان في محله، إذ بالرغم من وجود قانون المحروقات الذي

يلزم دخول سونطراك مباشرة كشريك في كل مشروع بنسبة % 51 مع أي مستثمر في مجـــال إنتـــاج البترول، إلا أن الشركات الأجنبية تسيطر على نسبة كبيرة من إنتاج مجمل المحروقات المكتشفة وخاصة البترول الخام .وسيستمر ذلك بوتيرة متزايدة إلى أن يصل إلى أعلى نسبة يتيحها لها القانون، وهي نســبة 49 % من الإنتاج.

ثانيا: الأثر السلبي لنمو قطاع المحروقات على الصناعة والزراعة

إن اكتشاف ثروة طبيعية ذات توسع سريع له تأثير سلبي على النشاطات الاقتصادية الأخرى، وهو التخلي التدريجي عن اهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة بحيث يصبح الاعتمـــاد الكلي على الثورة الجديدة[1] كما ان ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية رخيصة تنافس السلع المنتجة محليا، يؤدي الى انكماش قطـــاعي الصـــناعة والزراعـــة الوطنيين [2]، وتسمى هذه الظاهرة بالمرض الهولندي .

ويمكن تطبيق هذه الظاهرة على الإقتصاد الجزائري حيث أدى تطور قطاع النفط في الجزائر الى تفاقم الثنائية الاقتصادية حيث اصبحت قطاعات التصدير (وهي النفط) تحظى بأولوية في سياســـات التنمية الوطنية ، وتحتكر نصيبا وافرا من الامتيازات والدعم علـــى حســـاب القطاعـــات الانتاجيـــة الضرورية والهامة التي تلبي الحاجات الاستهلاكية المحلية ، وهو ما إنعكس على مساهمتها في الناتج الداخلي الخام حيث لم تتجاوز مساهمة قطاع الزراعة نسبة 10 % طوال العشر ســـنوات الأخيـــرة ، ونفس الشيء بالنسبة للقطاع الصناعي بنسبة لم تتجاوز 7 % ،في حـــين لا تقـــل مســـاهمة قطـــاع المحروقات عن 30 % من الناتج الداخلي الخام[3].

---

[1] علي غربي واخرون. تنمية المجتمع من التحديث الى العولمة . دار الفجر للنشر والتوزيع . القاهرة 2003. ص36

[2] Abdelkader SID-AHMED: Economie de l’industrie à partir des ressources naturelles: (I.B.R), Tome 2, OPU/ Publisud, Belgique, 2000. pp. 19-20.

[3] بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، بنك الجزائر، الجزائر، سبتمبر 2010، ص26

ثالثاً: خطر إستنزاف الثروات وهدر حصة الأجيال القادمة:

يعد قطاع المحروقات في الجزائر من أهم القطاعات التي تحقق عوائد مالية كبيرة، ويعتبر القطاع الإستراتيجي في الجزائر بحكم عوائده ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية وتغطية النفقات المتزايدة، وبالتالي فإن التعامل مع هذا القطاع يجب أن يأخذ بعين الإعتبار أهميته في الإقتصاد الجزائري، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر من خلال سياساتها على زيادة عوائد المحروقات من خلال زيادة الإنتاج من البترول والغاز الطبيعي وهو ما مكنها من بلوغ إحتياطات قياسية من العملة الصعبة وصلت في 2009 إلى حوالي 160 مليار دولار.

وبقدر الإيجابيات التي يمكن أن تحققها العوائد المتراكمة من خلال عدم التأثر في المدى القصير بالأزمات التي قد يعرفها الاقتصاد العالمي، والانخفاض الذي قد يعرفه سعر البترول، وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها الجزائر من خلال إنشاء صندوق ضبط الموارد لمواجهة هذه الأزمات، إلا أن المصلحة الإستراتيجية للجزائر تقتضي التخلي نهائياً عن هذا المنطق، الذي لا يعني سوى تصدير مزيد من البترول والغاز، وتعويضها باحتياطات صرف أصبح من الصعب جدا تسييرها في ظرف أزمة مالية عالمية، فضلاً عن المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تخلفها عملية هدر ثروات الأجيال المقبلة.

إن سياسة تعظيم مداخيل الدولة المتبعة من خلال الزيادة في حجم إنتاج البترول والغاز الطبيعي وحتي وإن كانت مبررة في وقت غير بعيد أي في الفترة التي كانت تشهد فيها الجزائر نقص في التمويل ــ نهاية الثمانينات وفترة التسعينات ــ فإنها في الوقت الحالي غير مبررة وما هي إلا استنزاف للثروات الباطنية، حيث تهدف الجزائر على سبيل المثال الوصول إلى تصدير 85 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بحلول عام 2012، في حين تشير أغلب التقارير ومن بينها تقرير شركة "بريتش بتروليوم" أن الإحتياطات الأكيدة من البترول الخام في الجزائر تكفي لنحو 20 عاماً قادمة في

حال عدم وجود إكتشافات جديدة هذا في ظل معدلات التصدير والاستهلاك المحلي الحالية، من جهة أخرى تشير الحكومة إلى تقديرات تكفي إلى مدة 40 عاماً، أما تقديرات الغاز الطبيعي وفي حال الإستمرار في الإنتاج بالوتيرة الحالية فإنها تكفي لمدة تتراوح مابين 40 و50 عام[1].

وقد يثار بعض التساؤل من خلال أن التطور التكنولوجي في المستقبل سيجعل من المحروقات في مكامنها الطبيعية- دون استخراج - أصولا ليس لها سوى قيمة ضئيلة، لكن الملاحظ في هذا المجال أن كل التوقعات المستقبلية ليس منها ما يشير أن البترول والغاز سيصبحان لا لزوم لهما، بل إن التطور الاقتصادي والاجتماعي وصعود دول جديدة وحاجتها الكبيرة إلى الطاقة من المحروقات يؤكد على الأهمية الكبيرة لكل من البترول والغاز ودورهما في الاقتصاد العالمي مستقبلا وبنفس الأهمية أو أكثر من التي يحظيان بها في الوقت الحاضر، وهو ما يحتم ضرورة العمل إلى إطالة العمر الإفتراضي للإحتياطات والعمل على الإفراط في الإنتاج الذي يزيد عن الحاجة المشروعة، والذي سيؤدي إلى تراكم احتياطي نقدي تتآكل قيمته الحقيقية مع مرور الوقت، بالإضافة إلى ذلك يجب الشروع في تنويع الاقتصاد الجزائري، وفك الارتباط الخطير بالريع النفطي، والعمل بقوة على استغلال الإمكانات المادية الاستثنائية لخلق وتطوير موارد طاقوية جديدة ومتجددة.

رابعاً: مخاطر وتهديدات قائمة :

1ـ تطور التحويلات المالية لشراكاء سوناطراك:

لقد حققت الشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات أرباحاً عالية من خلال استحواذها على جزء مهم من حجم الإنتاج وفق ما يخول لها قانون المحروقات في الجزائر، الشيء الذي انعكس على تطور تحويلاتها نحو الخارج بحيث أصبحت التدفقات المالية نحو الخارج تفوق حجم قيمة الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات.

---

[1] عبد المجيد عطار (خبير بترولي و الرئيس السابق لمجموعة سوناطراك) : تواضع اكتشافات الغاز يهدد مكانة الجزائر في السوق الأوروبية : جريدة الرؤية الاقتصادية، يوم 24 أكتوبر 2010.

إن تزايد أرباح شركاء سوناطراك لم يكن بسبب الارتفاع المتواصل لحصصهم من إجمالي الإنتاج فقط وإنما تم تدعيم هذه الأرباح بالارتفاع المتواصل لأسعار المحروقات من سنة 2000 وإلى غايـــة منتصف 2008، و ذلك في ظل عدم وجود رقابة وآلية تحد من الارتفاع المتواصل لهذه التحـــويلات. والجدول التالي يبين تطور التحويلات المالية لشركاء سوناطراك من سنة 2000 إلى 2009:

الجدول رقم24 : التحويلات المالية لشركاء سوناطراك 2000 ــ2009

(الوحدة : مليار دولار)

السنة	تحويلات شركاء سوناطراك	السنة	تحويلات شركاء سوناطراك
2000	**1.16**	**2005**	**4.74**
2001	**1.02**	**2006**	**5.28**
2002	**1.60**	**2007**	**3.89**
2003	**2.28**	**2008**	**4.56**
2004	**3.12**	**2009**	**3.92**

المصدر: إعداد الطالب بالاستناد الى: النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر ، لمزيد من المعلومات أنظر:

www.bank-of-algeria.dz/bulletin_statistique.htm

سنحاول تحليل هذا الجدول من خلال فترتين:

ــ **الفترة الأولى:** فترة ما قبل 2006 وهي الفترة التي شهدت الإرتفاع المتواصـــل لتحـــويلات شركاء سوناطراك والتي إنتقلت من 1.16 مليار دولار سنة 2000 إلى 5.28 مليار دولار سنة 2006 ، أي بزيادة قدرها 78% حيث بلغ مجموع تحويلاتها خلال هذه الفترة حوالي 19.38 مليار دولار أي بمتوسط 2.76 مليار دولار في السنة، كما تم تسجيل أعلى مقدار.

ــ **الفترة الثانية :** فترة ما بعد 2006 وهي الفترة التي شهدت قيام الجزائر بإصلاحات تهـــدف من خلالها الحد من الإرتفاع المتواصل لشركاء سوناطراك و ذلك من خلال تعديل قانون المحروقات 07/05 سنة 2006 حيث نص التعديل على فرض رسم غير قابل للحسم على الأربـــاح الإســـتثنائية

للشركات البترولية الأجنبية كلما تجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار بترول البرنت 30 دولار (5% كحد أدنى ــ 50% كحد أقصى)[1] .

لقد تم إقرار الرسم الإستثنائي على إعتبار أن أكثر من 50% من حجم إنتاج الجزائر السنوي من النفط يتم من خلال عقود شراكة تم توقيعها مع الشركات الأجنبية خلال العقد الأخير من القرن الماضي على أساس تقديرات سعرية تتراوح مابين 15 و 18 دولار للبرميل، في حين قفزت معدلات الأسعار أثناء الفترة الممتدة بين 2002 و2008 من 20 إلى 111 دولار دولار كمعدل سنوي للبرميل.

لقد سمح استحداث الرسم بإنخفاض تحويلات شركاء سوناطراك سنة 2007 حيث قدرت بـــ: 3.89 مليار دولار بعدما كانت 5.28 مليار دولار سنة 2006 لتعود بالإرتفاع سنة 2008 إلى 4.56 مليار دولار متأثرة بالارتفاع القياسي لأسعار البترول، لتنخفض سنة 2009 وتصل إلى حدود 3.92 مليار دولار.

إن طبيعة صناعة المحروقات و باعتبارها صناعة عالية العوائد، سمحت للشركات الأجنبية العاملة في قطاع المحروقات بتحقيق أبارح فاقت حجم إستثماراتها المباشرة في الجزائر، فمن 13 مليار دولار تم إستثمارها خلال الفترة من 2000 إلى 2006 [2] فإن أرباح هذه الشركات فاقت 19.2 مليار دولار، ومن مجموع 95 مليار دولار وهي قيمة العائدات الإجمالية من البترول الخام كانت حصة شركاء سوناطراك حوالي 14 مليار دولار[3] وهي نسبة تمثل 15% من إجمالي العائدات البترولية، الشيء الذي يستوجب استحداث آليات رقابة للحد من تحويلات شركاء سوناطراك نحو الخارج.

---

[1] الجريدة الرسمية ، العدد 48 ، الصادر بتاريخ 30 جويلية 2006 : الامر رقم 06-10 المؤرخ في 29 يوليو 2006 ليعدل ويتمم قانون المحروقات 05-07 المؤرخ 2005/04/28، ص 10.

[2] مجلة سوناطراك ، المجلة رقم 51 ، نوفمبر 2006 , ص 4

[3] بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 11 ، سبتمبر 2010 ، ص 27

2ـ نمو الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والغاز الطبيعي:

عرف الإستهلاك المحلي للمنتجات البترولية المكررة والغاز الطبيعي ارتفاعا كبيرا وذلك بسبب الزيادة التي عرفتها متطلبات النشاط في كافة القطاعات، كما ساهم النمو الحضاري الذي بدأت تشهده الجزائر في زيادة الاستهلاك المحلي خاصة في مجال النقل، من جهة أخرى عرف الغاز الطبيعي استهلاكا واسعاً من خلال الاعتماد عليه في توليد الطاقة الكهربائية، بالإضافة إلى السياسة المتبعة من قبل الدولة من خلال العمل على توسيع شبكات الغاز الطبيعي ذات الإستعمال المنزلي في جميع ربوع البلاد.

بالنسبة للاستهلاك الوطني للمنتجات النفطية فقد سجل خلال السنوات الأخيرة نموا قويا مع تسجيل إرتفاع في استهلاك المازوت الناتج عن الزيادة التي عرفها طلب قطاع الأشغال العمومية (برنامج هام لإنجاز المنشآت القاعدية) وجعل حظيرة السيارات تسير بالديازيل بالإضافة إلى الارتفاع الملحوظ في استهلاك غاز البوتان. والشكل التالي يبين تطور الإستهلاك المحلي للمنتجات المكررة في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2008.

الشكل رقم 21: استهلاك المنتجات المكررة في الجزائر 2000 إلى 2008.

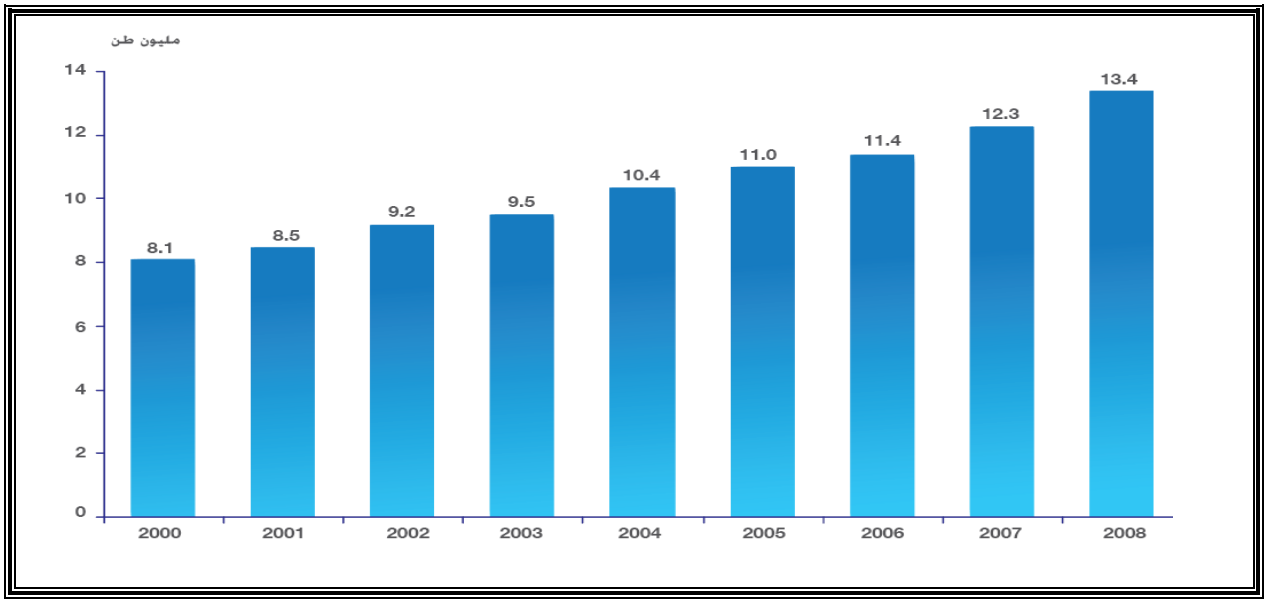

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000ـ2008، مرجع سابق49

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان إستهلاك المنتجات المكررة إرتفع إلى13,4 مليون طن في عام 2008 مقابل 8,1 مليون طن في 2000، أي بمعدل زيادة 65% ، كما نلاحظ أن الاستهلاك المحلي عرف نمواً مستمراً ولم يسجل أي انخفاض خلال هذه الفترة مسجلاً نموا سنويا بمتوسط يقدر بـ: 7 % ، إن نمو الاستهلاك المحلى من مشتقات البترول بالوتيرة الحالية. وفي حال عدم وجود احتياطات جديدة، ستجد الجزائر نفسها في موقع المستورد لبعض أنواع المنتجات مثل المازوت بسبب تزايد حظيرة السيارات ومتطلبات الصناعة ومحدودية طاقة التكرير حاليا، خاصة وإن الاستهلاك المحلي أصبح اليوم يستحوذ على أكثر من نصف إنتاج الجزائر من المنتجات المكررة وهو مرشح للزيادة أكثر في السنوات المقبلة حيث يمكن ملاحظة ذالك من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 22: نمو الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة في الجزائر 2000ـ 2009

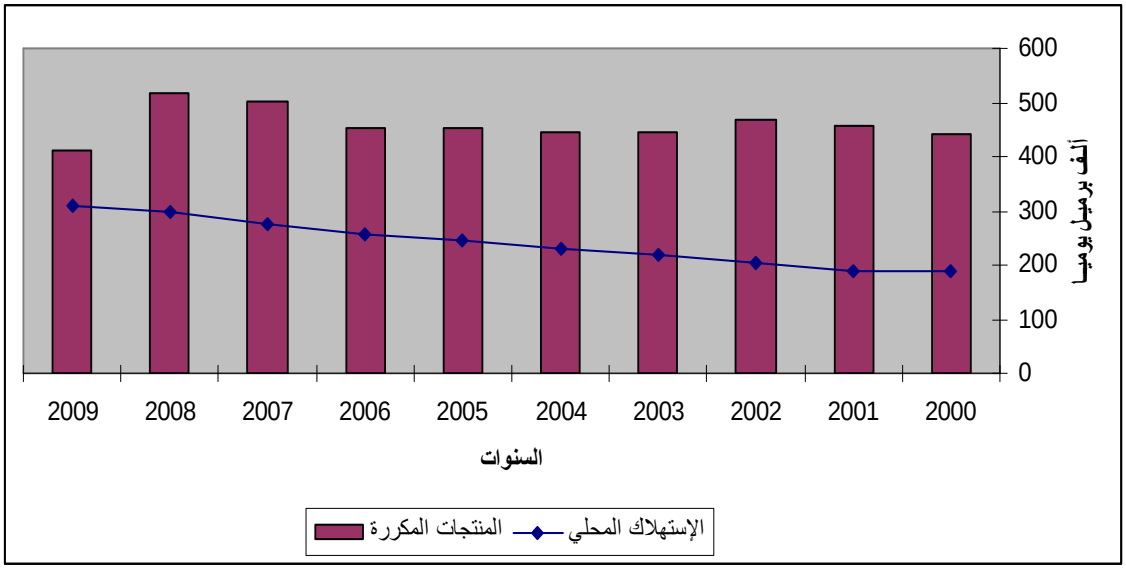

المصدر: من إعداد الطالب بالاستناد الى: التقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للبترولOPEC

(لمزيد من المعلومات أنظر : www.opec.org)

وبالتالي فإن نمو إستهلاك المنتجات المكررة يضع تحديات جديدة للسياسات الطاقوية في الجزائر وذلك بزيادة الاستثمارات في مجال المصب البترولي وبناء مصافي جديدة قصد استيعاب هذا النمو، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام نظام التسعير المزدوج للمشتقات البترولية حيث تقوم بتزويد السوق

المحلية بأسعار تقل كثيرا عن مثيلاتها في الأسواق العالمية، وبالتالي ففي حالة فقدان الدولة سيطرتها على مرفق الإنتاج فإن ذلك سينعكس مباشرة على الأسعار محليا، لأن الشريك الأجنبي سيختار تصدير البترول للاستفادة من الأسعار العالمية، أو يفرض أسعارا محلية تعادل الأسعار في السوق الدولية.

بالنسبة للغاز الطبيعي فإن الجزائر لا تعاني من نقص احتياطي الطاقة من مادة الغاز الطبيعي، ولكن قطاع الطاقة يواجه ارتفاعا هاما في الطلب الداخلي على الغاز الطبيعي ويرجع ذلك إلى النمو المستمر الذي يعرفه الاقتصاد الوطني و كذلك إلى الزيادة في معدل توصيل المساكن بالغاز الطبيعي والشكل التالي يوضح تطور الاستهلاك الداخلي للغاز الطبيعي في الجزائر في الفترة من 2000 إلى 2008.

الشكل رقم 23: تطور الإستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي من 2000 إلى 2008.

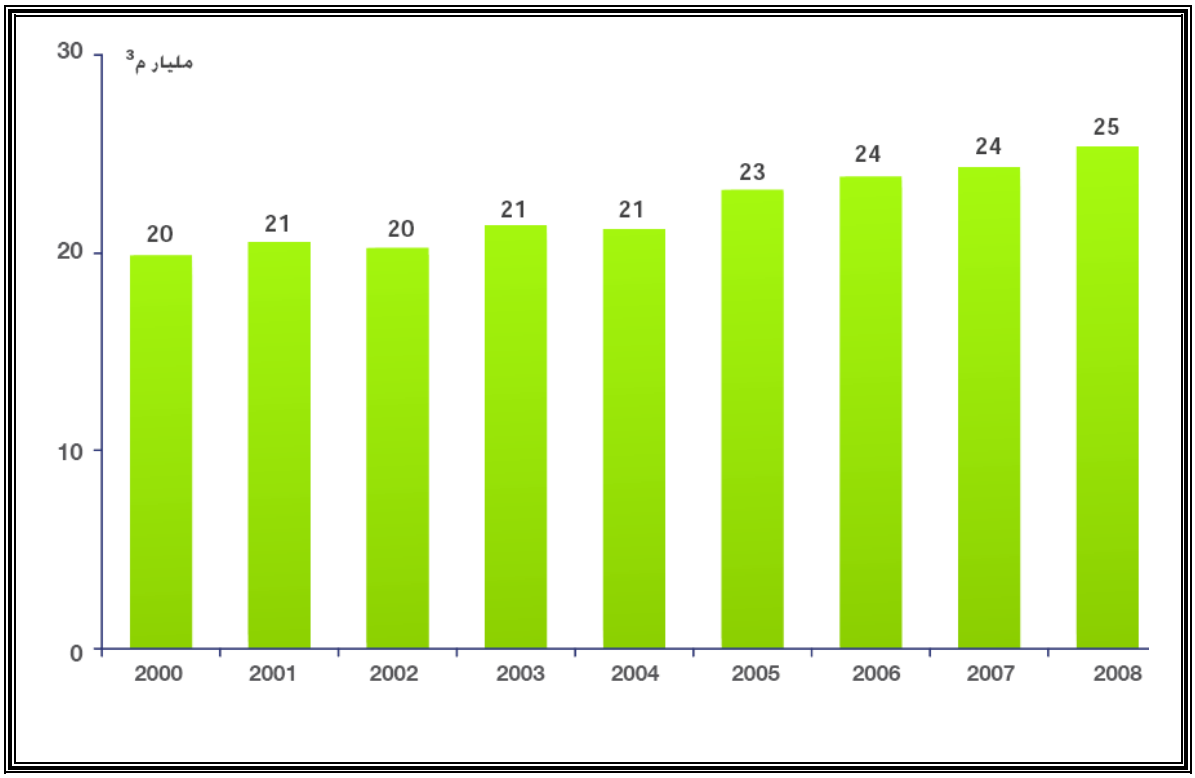

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000ـــ2008، مرجع سابق89

نلاحظ من خلال الشكل أن الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي عرف نمواً كبيراً حيث انتقل في فترة قياسية من 20 مليار متر مكعب سنة 2000 إلى 25 مليار متر مكعب سنة 2008 أي بمعدل زيادة 25% في فترة 9 سنوات، كما بلغ متوسط الإستهلاك حوالي22.2 مليار متر مكعب في السنة،

وبالتالي فإن معدل نمو الإستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي هو مرشح للإرتفاع خاصة إذا علمنـــا أن الدولة تهدف إلى زيادة ربط المدن بشبكات الغاز الطبيعي في السنوات المقبلة.

3 ــ نزيف الكفاءات:

بالرغم من تضارب الإحصائيات حول هجرة الكفاءات في قطاع المحروقات ونخص هنا هجـــرة كفاءات سوناطراك نحو الشركات الأجنبية البترولية العاملة في الجزائر والهجرة نحو الدول الأخـــرى وبالأخص الخليجية والأوروبية ، وذالك بما تقدمه هذه الشركات من إغراءات وتحفيزات تصـــل إلـــى أضعاف المرات من المقدمة على مستوى سوناطراك والتي تعتبر في الجزائر من بين المؤسسات التي تمنح أجور عالية مقارنة بالمؤسسات الوطنية الأخرى العاملة في القطاعات الإقتصادية. والشكل التالي يبين تطور اليد العاملة في سوناطراك وعدد العمال المغادرين مقابل الإستقدامات الجديدة خلال الفترة من 2000 إلى 2008

الشكل رقم 24:تطور اليد العاملة في سوناطراك من 2000 إلى 2008

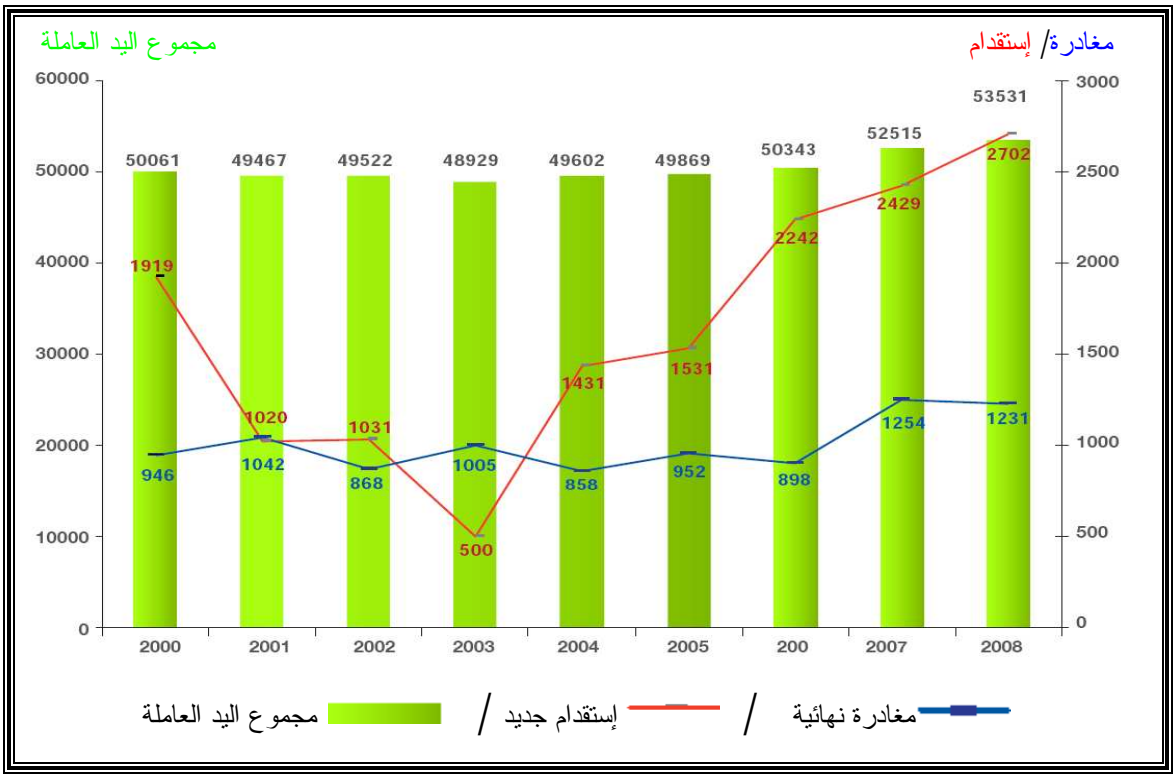

المصدر: وزارة الطاقة والمناجم، حصيلة إنجازات قطاع الطاقة والمناجم 2000ـــ2008، مرجع سابق52

من خلال الشكل نلاحظ أن عدد عمال سوناطراك انتقل من 50 ألف عامل سنة 2000 إلى أكثر من 53 ألف عامل سنة 2008 أي بزيادة تقدر بـــ: 6%، في حين ارتفع عـــدد العمـــال المغـــادرين لسوناطراك من 946 عامل سنة 2000 إلى 1231 عامل سنة 2008 أي بمعدل زيادة يقدر بـــ:30%، وبلغ مجموع العمال المغادرين نهائياً لسوناطراك في هذه الفترة حوالي 9054 عامل، وقد سجلت سنة 2007 أكبر عدد للعمال المغادرين بـــ: 1254 في حين سجلت سنة 2004 أقل عدد للمغادرين بـــــ: 858 عامل، وعلى العموم فإن المتوسط السنوي للعمال المغادرين في الفترة مـــن 2000 إلـــى 2008 يقدر بـــ: 1006 عامل، في حين يبلغ مجموع المستقدمين الجدد خلال هذه الفترة بـــ: 14805 عـــون من مختلف الفئات أي بمتوسط 1565 عامل يستقدمون سنوياً في سوناطراك.

لقد كان هنالك تطور كبير في هجرة كبار الخبراء والمهندسين في شركة "سوناطراك" سنة 2001 وهي السنة الأولى التي عرفت بداية نزوح جماعي للإطارات نحو الشركات البترولية فـــي منطقـــة الخليج، حيث فقدت مديرية التنقيب لوحدها 145 خبير مشرف على عمليات التنقيب لا تقل خبرتهم عن 15 سنة لكل مهندس وهي الفترة الأدنى التي يسمح فيها للمهندس بالارتقاء إلى منصب مشرف علـــى عمليات التنقيب التي تتطلب خبرة ودراية كبيرتين.

كما أدى نزيف الخبراء والمشرفين من سوناطراك نحو الخارج، إلى قبول إشراف مهندسين مـــن شركتي "شلوم بيرجي" و"هاليبرتون" على عمليات الحفر على الرغم من خبرتهم المتواضعة بالمقارنة مع خبراء سوناطراك، مع رفض الشركات الأمريكية تحمّل أي مسؤولية في حال احتراق الآبـــار، و لجوء شركتي "هاليبرتون" و"شلوم بيرجي" إلى تطبيق أسعار خيالية تفوق بـــ10 إلى 12 مرة الأسعار التي تطبقها الشركات الجزائرية، وهي المرة الأولى منذ 1963 التي تتنـــازل فيهـــا الجزائـــر علـــى

موضوع سيادي مثل الإشراف على آبار المحروقات لشركات أجنبية ترفض تحمل نتائج الأعمال التي تقوم بها على أرض جزائرية ولصالح شركة سوناطراك وبأموال سوناطراك[1].

إن هجرة كفاءات سوناطراك مهددة بالارتفاع خاصة بعد ما أصبحت الشركات البترولية تنشر إعلاناتها في الجزائر للبحث عن مهندسين وتقنيين مؤهلين للعمل في الخليج ودول إفريقيا النفطية، حيث تعمل على إغراء الإطارات الجزائرية بأجور عالية جدا تصل إلى 120 مليون سنتيم شهريا بالنسبة لبعض التخصصات الدقيقة في مجالات البحث والاستغلال والاستخراج، وخاصة المهندسين الذي تم تكوينهم خلال مرحلة السبعينيات والثمانينيات في المعهد الجزائري للبترول، ممن يتوفرون على خبرة عالية جدا، وهو ما سيدفع المجموعة إلى استيراد كفاءات من الخارج بعد ما كانت من بين الشركات البترولية المكتفية ذاتيا إلى حد بعيد في مجال الكفاءات.

و لقد شجع تفضيل الإطارات على الرحيل، الإحساس بعدم تقدير مجهوداتهم إلى جانب الضغوط الاجتماعية المتزايدة بالمقارنة مع الأجور والمزايا التي تقترحها الشركات الأجنبية للإطارات وعائلاتهم، بما فيهم الإطارات الذين لم يغادروا الجزائر، واكتفوا بالانتقال للعمل لدى مجموعات أوروبية وأمريكية في الجنوب الجزائري، حيث يتراوح الفارق في الأجور التي يتلقاها إطار سوناطراك وإطار شركة أمريكية على سبيل المثال، بين 8 و12 مرة.

إن استقطاب الإطارات من الشركات ومؤسسات الدولة لا يخص شركة سونطراك وحدها ولا الجزائر وإنما يدخل ضمن مشكل عالمي ما فتئ يتفاقم، وهو موضوع هجرة الأدمغة من البلدان النامية نحو الدول الصناعية أو الغنية وشركاتها الكبرى، الشيء الذي يستوجب اتخاذ إستراتيجيات و إجراءات تحفيزية للحد من نزيف هذه الكفاءات الوطنية.

[1] جريدة الشروق اليومي ، العدد 2966 ، يوم 2010/06/16 ، ص 03

4ـ الظهور القوي للشركات الأمريكية:

إن الشيء الذي أصبح يميز تطور قطاع المحروقات الجزائري هو الحضور الكبير لـــرأس المـــال الأمريكي الذي نجح في اختراق القطاع والاستحواذ على نسبة هامة من الإنتاج. فلم تتـــردد الشـــركات النفطية الأمريكية منذ البداية في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في النصف الثاني من الثمانينيات لاقتحام السوق الجزائرية وتكثيف نشاطها. وتطور حجم استثماراتها في القطـــاع بشكل سريع، وهو ما تعكسه أرقام إنفاقها الاستثماري في ميدان الاستكشاف والتطوير، حيث بلغ حجـــم الإنفاق الاستثماري المتراكم للفترة من 1990 إلى 1998

على سبيل المثال مبلغ 850 مليون دولار، وكانت هذه الشركات قد وضعت خطة لاســـتثمار مبلـــغ 4 ملايير دولار للفترة من 1998 إلى 2003[1].

إن هذا الدور المتنامي للحضور الأمريكي في قطاع المحروقـــات بـــالجزائر تمثلـــه علـــى وجـــه الخصوص ثلاثة شركات أمريكية هي : أناداركو و أركو و أموكو، و كل واحدة من هذه الشركات الثلاثة تستأثر بمجال محدد. كانت أول شركة أمريكية دخلت إلى الجزائر بعد الإصلاحات هي شركة أناداركو، وقد ركزت هذه الشركة المتوسطة الحجم كل جهدها الاستثماري منذ تاريخ دخولها للجزائر عـــام1989 في ميدان استكشاف المناطق الواعدة كمنطقة بركين، واستطاعت أن تحقق في هـــذه المنطقـــة بالـــذات اكتشافات كثيرة ونجاحات كبيرة إلى الدرجة التي فندت بها الدعاوى التي أطلقتها الشركات الفرنسية في الستينيات بأن المنطقة الوحيدة في الجزائر التي تحتوى على احتياطات نفطية كبيرة هي منطقة حاســـي مسعود، وتستأثر هذه الشركة وحدها حاليا بقسم هام من الإنتاج النفطي في الجزائر وتأتي فـــي المرتبـــة الثانية بعد سوناطراك في السوق الجزائرية.

[1]Omar KHELIF, Dynamique des marchés : valorisation des hydrocarbures, Op.cit., p.34

الشركة الأمريكية الثانية التي اقتحمت قطاع المحروقات في الجزائر هي شركة أركو، وقد ركزت نشاطها في ميدان الاسترجاع الاصطناعي في الحقول القديمة، أما الشركة الثالثة هي شركة أموكو، فقد وجهت نشاطها نحو استغلال حقول الغاز الطبيعي.

إذا كان تطور الاستثمار الأمريكي والنشاط الكبير للشركات الأمريكية قد ساعد الجزائر على رفع إنتاجها وصادراتها وتحسين مداخيلها، وسمح لها باحتلال مكانة خاصة في الأسواق الدولية، فإن درجة السرعة التي ينمو بها نشاط هذه الشركات وتنامي دورها أصبح يقلق بعض المتخصصين الجزائريين.

5ـ نمو الواردات :

بالرغم من الفائض المسجل على مستوى الميزان التجاري للجزائر، إلا أننا في السنوات الأخيرة بدأنا نلاحظ ارتفاع كبير في مستوى الواردات حيث انتقلت من 12 مليار دولار سنة 2002 إلى 39.47 مليار دولار سنة 2009 ، أي ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف في ظرف 8 سنوات ، وهو ما يحتم إيجاد استراتيجيات تحد من الارتفاع المتواصل لفاتورة الواردات ، في ظل عدم قدرة القطاعات الاقتصادية على تلبية الحاجيات المحلية .

خامسا: السبل الكفيلة بتخفيف الآثار السلبية لهذه الإصلاحات:

1ـ إرساء مبادئ حوكمة الشركات الوطنية العاملة في مجال البترول:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مفهوم حوكمة الشركات في عام1998 بأنه : "النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركة ، حيث يصف ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات مثل مجلس الإدارة، الإدارة، المساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات

اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء.[1]

ولقد وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ عامة للحوكمة تتمثل الآتي:

ـــ توافر إطار فعال لحوكمة الشركات يعمل على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق وأن يتوافق مع دور القوانين ويحدد بوضوح تقسيم المسؤوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والإلزام بتطبيق القانون.

ـــ حفظ حقوق المساهمين كلّهم من حيث حقهم في نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد مجزٍ من الأرباح ومراجعة القوائم المالية والحق بالمشاركة الفعالة في اجتماعات الهيئة العامة.

ـــ احترام دور أصحاب المصلحة أو الأطراف المرتبطة بالشركة وتعويضهم عن أي انتهاك لحقوقهم القانونية وإفساح المجال أمامهم للمشاركة الفعالة في الرقابة على الشركة

ـــ ينبغي أن يكفل إطار حوكمة المؤسسات تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة، ومن بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة[2].

و تكمن أهمية حوكمة الشركات في تحقيق الآتي:

ـــ جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتخفيض تكلفة التمويل.

ـــ الحد من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وهجرتها.

ـــ ضمان حصول المستثمرين على عائد مجزٍ على استثماراتهم.

ـــالتأكد من كفاءة تطبيق برامج الخصخصة والاستخدام الأمثل لحصيلتها المالية.

ـــ الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة المالية لتقليل وضبط الفساد في الشركة[1].

---

[1] خلف عبد الله الوردات، **الاتجاهات الحديثة في التدقيق الداخلي**، المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات(تدقيق الشركات - تدقيق المصارف والمؤسسات المالية - تدقيق الشركات الصناعية)، القاهرة: مركز المشروعات الدولية الخاصة،24-26 سبتمبر 2005 ، ص 09

[2]، كاثرين كوتشا هلبلينغ وآخرون، حوكمة الشركات في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة سمير كريم الطبعة الثالثة واشنطن :مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003 ، ص150

وعليه فإن تطبيق وإرساء مبادئ مبادئ الحوكمة كفيل بالحد من الفضائح المالية التي شهدتها شركة سوناطراك ويضمن شفافية كبيرة في منح الصفقات الخاصة بقطاع المحروقات في الجزائر.

2ـ توفير الظروف الملائمة للحفاظ على إطارات الشركات النفطية :

تطرقنا في ما سبق إلى مشكل هجرة كفاءات سونا طراك، الشيء الذي يحتم إيجاد حلول الكفيلة للحد من هذه الهجرات وذلك من خلال إعادة النظر في سلم الأجور وجعله اكثر استقطابا للكفاءات و محافظا عليها في ظل المنافسة الشديدة بين الشركات في استقطاب الكفاءات، و توفير كل المتطلبات الضرورية للعمل وتقديم كل التحفيزات التي من شأنها أن تحافظ على الموارد البشرية للمؤسسة ووضع استراتيجية خاصة لمواجهة الوضع الذي تفرضه المعطيات العالمية.

3ـ تخفيف تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات:

من خواص الاقتصاد النفطي تكمن المفارقة الواضحة المتمثلة في أن تحسن أسعار النفط وتوفر السيولة النقدية، يقابلها ضعف وتيرة نمو الناتج المحلي والتراكم المالي خارج قطاع المحروقات الشيء الذي يستوجب إعادة توجيه الاقتصاد وكسر المثلث المقفل على الاقتصاد الجزائري المتمثل في: إنتاج المحروقات – التصدير - استيراد سلع الاستهلاك، والعمل على التحضير لمرحلة ما بعد" حقبة النفط " التي تعد ضرورة ملحة، وذلك بالتركيز على العوامل الآتية:

3ـ1 تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

اعتمد المشرع الجزائري في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجمع بين معيار عدد العمال ومعيار رقم الأعمال أو الحصيلة السنوية، وهي المعايير المعتمدة من الاتحاد الأوروبي فقد عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي "هي مؤسسة إنتاج السلع و/أو

---

[1] مناور حداد دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية "المؤتمر العلمي الأول" حول حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الاقتصادي جامعة دمشق كلية الاقتصاد، 15-16 تشرين الأول 2008، ص 10

منتجات تشغل من 01 إلى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها 02 مليار دج أو لا يتجاوز مجمـــوع حصيلتها السنوية 500 مليون دج "[1] ويمكن تلخيصها حسب الجدول الآتي:

جدول رقم 25: المعايير المعتمدة في تعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	مصغرة	صغيرة	متوسطة
عدد العمال	1- 9	10 - 49	50 - 250
رقم الأعمال د. ج	01-20 مليون	20-200 مليون	200 مليون-2 مليار
الحصيلة السنوية د. ج	01-10 ملايين	10-100 مليون	100 - 500 مليون

المصدر: الجريدة الرسمية (الجزائر) العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص-ص. 6-7

ويرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديـــه فـــي التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية على خد سواء ، وذلك من خلال مساهمتها في[2] :

ـــ تنويع مصادر الدخل ،من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات ، وإمداد المشـــروعات الكبيـــرة بمـــا تحتاجه من مدخلات ، فضلا عن إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت .

ـــ خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية

ـــ إمكانية تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، تعبئة المدخرات الوطنية ، القيمة المضافة، تحسين الميزان التجاري

ـــ توفير فرص عمل جديدة و تقليل نسب البطالة .

وإدراكا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإنه يتعين تبنـــي بـــرامج وسياســـات مساندة تهدف إلى خلق مناخ اقتصادي واجتماعي وبيئة استثمارية مشجعة لإقامة وتأهيل هذا النوع من المؤسسات، والمحافظة على استمرارها ومنها:

---

[1] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، **الجريدة الرسمية** العدد 77 الصادرة في الجزائر يوم 15 ديسمبر 2001 ص. 6-7

[2] شريف غياط ، محمد بوقموم : التجربة الجزائرية في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية ، المجلد 24 ،العدد الأول، 2008 ، ص 136

– تشجيع المبادرة الفردية خاصة بالنسبة للأفراد الذين يملكون مهارات وكفاءات علمية وقدرات فنية ومالية عالية. خاصة المتخرجين من الجامعات. ويكون ذلك بنشر ثقافة اقتصادية جديدة توجه هـؤلاء نحو العمل الحر بدلا من اللجوء إلى العمل الحكومي الذي قد يدخل الفرد في بطالة لمدة أطول، بحثـا عن منصب عمل في الدوائر الحكومية.

– تسهيلات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: من خلال وضع قوانين خاصة لحضن الأعمـال الصغيرة والمتوسطة تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية وأسعار الطاقة، وأسعار الفائـدة للقـروض الممنوحة.

– إيجاد مراكز متخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بتوفير خدمات المسـاندة كالتـداريب والاستشارات، وكمرافقات لهذه المؤسسات وحاضنات لها. بالإضافة إلى إنشاء بنك معلومات يوفر كل المعلومات عن مصادر التمويل والأسواق، والفرص المتاحة والتجهيزات.

3ـــ2 تنمية مصادر الطاقة المتجددة:

إن التحديات المستقبلية تجبر الجزائر على تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى، تهدف إلى تغطيـة جزء من احتياجاتها بمصادر الطاقة المتجددة غير الناضبة كبديل عن الطاقة من المحروقـات التقليديـة المستعملة حتى الآن، حيث تمتلك الجزائر إمكانات هائلة في مجال الطاقة الشمسية ، طاقة الريـاح، و الطاقة الجيوحرارية[1]:

-**الطاقة الشمسية** : باعتبار موقعها الجغرافي، تمتلك الجزائر قدرات هائلة من الطاقة الشمسية حيـث تعتبر من بين الأكبر على المستوى العالمي، حيث تقدر المدة الزمنية للإشـعاعات (كثافـة الفـيض الإشعاعي) بأكثر من 200 ساعة ويمكن أن يصل إلى 3500 ساعة في السنة.

[1] الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قطاع الطاقة في الجزائر، مؤتمر الطاقة العربي التاسع ،الدوحة - دولة قطر،9-12 أيار/مايو 2010، ص 8

- **طاقة الرياح :** تتغير طاقة الرياح في الجزائر حسب المناطق ، وهذا بالنظر للطبيعة الطبوغرافية و المناخية المتعددة . فالجزائر تمتلك رصيد معتدل من هذه الطاقة ،حيث تقدر طاقة الرياح ب 2 إلـــى6 م/ثا. وتتميز المناطق الجنوبية للبلاد بسرعة الرياح أكثر من الشمالية منها ، وخاصة فـــي الجنـــوب الغربي الذي يقدر فيه معدل سرعة الرياح ب 4 متر /الثانية ، و تصل الى 6 متر /الثانية في منطقـــة أدرار.

-**الطاقة الأرضية الحرارية (الجيوحرارية):**إن الأحجار الكلسية الجوراسية لشمال البلاد تمثـــل أهـــم مخزن لهذا النوع من الطاقة ، والتي سمحت بإحصاء أكثر من 200 منبع معدني، والمنتشرة خاصـــة في المناطق الشمالية الغربية والشمالية الشرقية للبلاد ،حيث تحتوي على درجات حرارة تزيد عن °40

بناءا على كل هذا وبالنظر إلى القدرات الهائلة للطاقات المتجددة التي تمتلكهـــا الجزائـــر ، فـــان القدرة الفعلية الموجودة لا تتعدى 2353 كيلو واط ، منها 2280 كيلو واط تمثل الطاقة الشمســـية ، و الباقي طاقة الرياح. تستعمل هذه الطاقة في الإنارة ، ضخ المياه.... الخ. و من أجل ترقية هذا النـــوع من الطاقات، تم من خلال قانون المالية 2010، إنشاء الصندوق الوطني للطاقات المتجـــددة، ممـــول بحوالي 0.5 % من مجمل الإتاوة البترولية.

إن آفاق 2020 يمكن أن يكون موعدا مهما في تطور الطاقات المتجددة بســـبب وصـــول التطـــور التكنولوجي من دون أدنى شك إلى مستويات من التقدم والفعالية، تضمن الاستعمال الدائم للطاقة المتجددة وانتشارها .وأهم الأهداف المنشودة في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة نذكر ما يلي[1]:

- تعويض جزء مهم من طاقة المحروقات التقليدية بطاقة متجددة وغير ملوثة للجو، أي تعويض فجوة نضوب البترول، والعمل على إطالة عمر الثروة البترولية، لأن إمكانيات الجزائر من البترول محدودة إذا أخذنا في الحسبان الاحتياطات المتوفرة حاليا، والاستهلاك الذي يقتضيه التطور الاقتصادي الاجتماعي

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية، مرجع سابق، ص181

- تفعيل القوانين والتشريعات حول التلوث البيئي .فقد بات واضحا أن العالم سيكون مجبرا علـــى تبنـــي سياسة وتشريعات تحد من استعمال الطاقة الأحفورية، وتشجع استعمال الطاقـــات المتجـــددة والنظيفـــة المحافظة على البيئة

- تقييم إمكانيات الجزائر من مصادر الطاقة المتجددة بالمناطق الصحراوية وجعلها أكثر ربحية.

هذه الأهداف تدخل بشكل واضح ضمن أهداف وبرامج عمل الأمم المتحدة حول التنمية والبيئة، وتعمل أيضا على ضمان الطاقة للجزائر في المدى البعيد، والتخفيف من الاعتماد الكلي على المحروقات.

الخلاصة:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الآثار المترتبة عن إصلاحات قطاع المحروقات في الجزائـــر، والسماح بدخول الشركات البترولية الأجنبية العمل في قطاع المحروقات من خلال الشراكة مع مؤسسة سونا طراك، حيث كان لهذه الإصلاحات العديد من الإيجابيات منها ارتفاع عدد الاكتشافات المحققـــة والتي سمحت بارتفاع الاحتياطات المؤكدة من النفط والغاز في الجزائر، كما سمحت هذه الإصلاحات بارتفاع صادرات المحروقات الجزائرية، الشيء الذي سمح بتحقيق عوائد واحتياطات قياسية من العملة الصعبة.

بالمقابل لهذه الإيجابيات بدأت تظهر العديد من السلبيات الناجمة عن تطبيق الإصلاحات، حيـــث بدأت ترسم ملامح جديدة لقطاع المحروقات في الجزائر تختلف تماما عن الملامح التي كانت تميـــزه قبل الإصلاحات، وبدأت تكتشف بعض الآثار السيئة لهذه السياسات، حيث أصبحت الشركات الأجنبية وراء أغلب الاكتشافات المحققة ، الشيء الذي جعل الإنتاج عبر الشراكة يتطور بشكل كبيـــر وشـــهد إرتفاعاً مستمراً وهذا كله على حساب إنتاج سوناطراك بجهدها الخاص الذي عرف انخفاضا مســـتمراً على طول فترة الدراسة.

من جهة أخرى بدأ القطاع في إفراز العديد من الأخطار كإستنزاف الثروة النفطية والغازية في ظل السياسات المتبعة والتي تهدف إلى تعظيم موارد الدولة من خلال الزيادة المفرطة وغير المبـــررة للصادرات، كما بدأ يشهد القطاع نموا كبيرا للاستهلاك المحلي ، الشيء الذي يضع تحـــديات جديـــدة تستوجب إيجاد الإستراتيجيات الكفيلة بمواجهتها من خلال تنمية الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى ذلك بدأت مؤسسة سوناطراك تشهد نزيف حاد للكفاءات والإطارات في ظل التحفيزات والإغراءات المقدمة من طرف الشركات الأجنبية وهو ما يحتم إعادة النظر في سلم الأجور توفير كل المتطلبات الضرورية للعمل وتقديم كل التحفيزات التي من شأنها أن تحافظ على الموارد البشرية للمؤسسة.

الخاتمة العامة

ملخص:

أدركت الجزائر مند منتصف الثمانينات و بداية التسعينات بالتغيرات الحاصلة في البيئة الاقتصادية الدولية و خصوصا في قطاع المحروقات ، فالجزائر التي عانت من أزمة اقتصادية ، بسبب تراجع أسعار النفط،و ضعف الإنتاج ، وجدت نفسها في حاجة للاستفادة من التمويل ، و التكنولوجيا لرفع قدراتها الإنتاجية من النفط و الغاز ، فبادرت ضمن هدا المنطلق بإصلاحات اقتصادية في قطاع المحروقات و سن التشريعات للتكيف مع التحولات العالمية ، و العمل على إقامة علاقات جديدة مع الرأسمال النفطي

و من هدا المنطلق يحاول هدا البحث أن يقدم تحليلا حول الآثار المترتبة عن الإصلاحات الاقتصادية لقطاع المحروقات الجزائري ، ودلك من خلال إبراز المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات ، و التطرق لأهم الدوافع ، و أهم القوانين التي سنت من اجل إصلاح هدا القطاع ،مع استعراض الإيجابيات المحققة على مستوى الاحتياط و إنتاج المحروقات في الجزائر ، إضافة إلى إبراز الآثار السلبية و المخاوف المترتبة عن الإصلاح في قطاع المحروقات ، ويقدم السبل الكفيلة بتجنب هده الآثار من خلال الحد من التبعية الاقتصادية و العمل على تنمية مصادر الطاقة الجديدة و المتجددة

الكلمات المفتاحية:

المحروقات؛ البترول؛ الغاز الطبيعي؛ الإنتاج؛ الاحتياط ؛ الاكتشافات؛ الإصلاحات الاقتصادية.